# آراءُ الفَرَّاءِ في كتابِ: اللَّامِعِ العَزِيزِيّ، ومَوْقِفُ أبي العَلاءِ المعرِّيِّ منها

إِعْدادُ:

**د/ سامي بن عُمير الصَّاعديّ**

الأُستاذِ المُساعدِ في كليَّةِ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ في الجامعةِ الإسلاميَّةِ

## المقدمة

الحمـدُ للهِ ربِّ العالمـينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيّدِ الخَلْقِ أجمعين محمّـدٍ بنِ عبدِ اللهِ، وعلى آله وَصَـحْبِهِ، وعلى مَنْ تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّينِ، أمَّا بعدُ:

فَيُعَـدُّ البَحْـثُ اللُّغَـوِيُّ فـي المصَـادرِ الأدبيَّـةِ، كـدواوينِ الشُّعـَراء، ومختاراتِهـمْ نَـوْعًا مِـنَ التَّجـدِيدِ فـي دراسَـةِ آراءِ مَـنْ تَقَـدَّمَ مِـنْ علمـاءِ المدرسَتينِ: البَصْـريَّةِ، والكُوفيَّةِ، وتزدادُ أهميَّـةُ تلـكَ البحُـوثِ اللُّغويَّةِ وَتَبْـرُزُ جِـدَّتُها إذا تَعَـدَّى أثرُهـا أُولئـكَ العُلَمـاءَ الـذين عُرِفُـوا بمُدَارَسَـةِ الفَـنِّ اللُّغَـوِيِّ والبحـثِ فيـهِ إلى مَـنْ عُـرِفَ بالفَـنِّ الأدبيِّ بِقِسْمَيـهِ: الشِّعْـرِيِّ، والنَّثْرِيِّ، ولا ريبَ أنَّ مجالَ هـذا البحثِ الذي أعددتهُ ممَّا يتَّصِـفُ بهذه الميزةِ، فَهُوَ يتعـلَّقُ بآراءِ الفَـرَّاءِ (ت ٢٠٧هـ) اللُّغَـويَّةِ المبثُـوثةِ فـي شَـرْحِ أبي العَـلاءِ المَعَرِّيِّ (ت٤٤٩هـ) لديوان المُتَنَبِّيِّ (ت ٣٥٤هـ) ، كما يكشِفُ هـذا البحثُ جانبًا مِنَ الفِكْرِ اللُّغوِيِّ الذي يتمتَّعُ بـه الأَديبُ الألمعيُّ أبـو العَلاءِ المَعَرِّيِّ بناءً على مَوْقِفِـهِ مِـنْ آراءِ الفَـرَّاءِ الكُـوفيِّ اللُّغويَّـةِ، ومقارنَتِها بمـا يَرَاهُ اللُّغَـويُّونَ البَصْريُّون وِفْقَ مَـا يَقْتَضِيهِ منهجُ هذِهِ الدِّرَاسَةِ.

o ويمكنُني أنْ أوجزَ أسبابَ اختيارِ موضوعِ هذا البَحْثِ في الأمورِ الآتيةِ:

– ارتباطُه بالفكرِ اللُّغَـويِّ لدى أبي زَكريَّا الفـرَّاءِ الكُـوفيِّ وأبي العَـلاءِ المعرِّيِّ الأديبِ مِـنْ ديوانِ شـاعـرٍ قَوِيِّ المُعارضـةِ، راجحِ العقـلِ، مُطَّلعٍ على أوَابدِ اللُّغةِ وشَوارِدِها، ألا، وهُو: أبو الطَّيبِ المتنبِّيُّ.

– ما كـانَ للفرَّاء وَمَـنْ عاصَـرَهُ مِـنْ أثرٍ في الدَّرسِ اللُّغويِّ؛ وقدْ تجلَّى في

الخَالِفِينَ مِـنْ بعـدِهِ، كأبي العَـلاء المعرّيِّ وَمَـنْ كانَ في طبقتِهِ مِنَ اللُّغويينَ والأُدباءِ، وقدْ كانَ هؤلاءِ أقربَ عَهْدًا بالمتقدِّمينَ.

– اتصَّافُ هـذا البَحْثِ بالجِدَّةِ والأَصالةِ؛ لإبرازِهِ جانبًا مِنَ الفكرِ اللُّغويِّ لَدَى أبي العَـلاءِ المعرّيِّ الذي عُـرِفَ بأدبِـهِ، واتِّساع محفوظاتِـهِ عَنِ العَرَبِ، وذلـكَ بناءً على مـا أثبتهُ الرَّجُلُ مِنْ مواقفَ لُغَويَّةٍ في كتابِهِ: اللَّامِعِ العَزِيزيِّ تجـاه عالمٍ يُعَدُّ

– من أبرزِ عُلماءِ الكُوفَةِ وأَشهَرِ رُمُوزِها.

– ما تميَّزتْ بـه عـبارةُ أبي العَلاءِ المعرّيِّ في اللَّامِعِ العَزِيزِيِّ مِنْ جَمْعٍ بينَ أسلوبِ اللُّغَويِّ البارعِ والأَديبِ النَّاقِدِ؛ الأمرُ الذي جَعَلَ مِنَ الكِتاب مادةً لُغويةً ثَرِيةً جَدِيرةً بالبَحْثِ.

– أنَّ تِلْكَ المواقـفِ التي أَثْبَتَها أبـو العَلاءِ المَعَرّيِّ في اللَّامع العَـزِيزيِّ تجـاهَ آراءِ الفـرَّاءِ الكُوفيِّ اللُّغـويَّةِ المبثوثَـةِ في هـذا الكتاب لم تُطْـرَقْ مِنْ قَبْـلُ، ولمْ يجمعْها مُؤَلَّفٌ مُسْتَقِلٌ – فيما أعلمُ– والله أعلمُ.

وهُناكَ دراستان سابقتان كُتِبتا في اللَّامِعِ العَـزِيزِيِّ، وهما:

الأولى: رسالة ماجستير عنوانها: (المسائل النّحويّة في كتاب: اللّامع العزيزيّ – جمعًا، ودراسةً) للباحث: غازي بن خلف العتيبيّ في كلّية اللّغة العربيّة بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة.

الأخـرى: رسـالة دكتـوراه عنوانهـا: (البحـث اللّغـويّ والنّحـويّ فـي اللّامـع العزيـزيّ لأبـي العـلاء المعـرّيّ ت ٤٤٩هـ) للباحـث: خليـل إبـراهيم أحمد في جامعة ديالي في العراق.

أقولُ: وهاتانِ الدِّراستانِ عامَّتانِ تستهدفانِ جلاءَ صُورةِ البحثِ اللُّغويِّ بعامَّة في الرِّسالةِ الثَّانيةِ، والبحثِ النَّحويِّ بخاصَّةٍ في الرِّسالةِ الأولى في كتابِ (اللَّامعِ العزيزيِّ) ، وأمَّا هذا البحثُ فيرصُدُ حُضُورَ آراءِ الفرَّاءِ خاصَّةً في ذِهْنِ أبي العلاء المعرِّيِّ، وهو يشرحُ شعرَ المتنبيِّ، ويرصُدُ مواقفَهُ منها.

■ خطة البحث:

يقع هذا البَحْثُ في مقدِّمَةٍ، وثلاثة مباحثَ، وخاتمةٍ، ثمّ فهارسَ مفصَّلة.

هذا، وقدْ رتَّبْتُ المباحِثَ في ذلكَ ترتيبًا منطِقِيًّا؛ فَبَدَأْتُ بالمباحِثِ الصَّرفيَّةِ الَّتِي تَتَّصلُ بِبِنْيَةِ الكلمةِ، ثمَّ بالمباحِثِ النَّحويَّةِ المتعلِّقةِ بالنَّاحيةِ الإعرابيَّةِ، ثمَّ بالمباحثِ التي تَتَناولُ الجانب اللُّغويِّ العامّ، فكانتْ خِطَّةُ البَحْثِ كالآتي:

– المقدِّمةُ: وفيها بيانُ أهميَّةِ الموضُوعِ، وأسبابُ اختيارِهِ، وخطَّةُ البَحْثِ، ومنهجُهُ.

– المبحثُ الأوَّلُ: آراءُ الفرَّاءِ الصَّرفيَّة، ومَوْقِفُ أبي العلاءِ المعرِّيِّ منها، وفيه ستَّةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوَّل: وزنُ (تُكَفْكِفُ) ، و (تَرَقْرَقُ) .

المطلبُ الثَّاني: وزنُ (عَابٌ) .

المطلبُ الثَّالث: مُكَبَّرُ (أُصَيْلال) .

المطلبُ الرَّابع: تصغيرُ (كَيْكَة) .

المطلبُ الخامس: الفعلُ الثُّلاثيُّ المُضَعَّفُ (ظَلِلْتُ) المسندُ لضميرِ الرَّفْعِ المتحرِّكِ.

المطلبُ السَّادسُ: منشأُ الإمالةِ بينَ الأَلِفِ ومَا قبلَها.

– المبحثُ الثَّاني: آراءُ الفرَّاءِ النَّحويَّةُ، ومَوْقِفُ أبي العلاءِ المعرِّيِّ منها، وفيهِ تسعةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوَّلُ: إضافةُ اسم الفاعل المفرد المقترنِ بأَلْ إلى المعرفة المجرَّدةِ منها في نحو: هذا الضَّاربُ زَيْدٍ.

المطلبُ الثَّاني: (لولايَ) و (ولولاكَ) .

المطلبُ الثَّالثُ: تقديرُ (ما) الموصُولةِ قبلَ الظَّرْفِ (بينَ) .

المطلبُ الرَّابعُ: اسمُ الفِعْلِ (شتَّانِ) بكسْرِ النُّونِ.

المطلبُ الخامسُ: أصلُ (وَيْكَأَنَّ) .

المطلبُ السَّادسُ: تقديرُ (كانَ) بعدَ (لَدنْ) .

المطلبُ السَّابعُ: اقترانُ (أَنْ) المصدريَّة بخبرِ (كادَ) .

المطلبُ الثَّامنُ: أَصْلُ (لاكِ) .

المطلبُ التّاسعُ: إسكانُ الياءِ مِنَ الاسمِ المنقُوصِ المُنَوَّنِ المنصُوبِ.

– المبحثُ الثَّالثُ: آراءِ الفرَّاءِ اللُّغويَّة، ومَوْقِفِ أبي العلاءِ المعرِّيِّ منها، وفيه سِتَّةُ مطالبَ:

المطلبُ الأوَّلُ: (المَشْيَخَة) .

المطلبُ الثّاني: (الصَّفْع) .

المطلبُ الثَّالثُ: (شَعْرٌ وشَعَرٌ) و(لَحْنٌ وَلَحَنٌ) .

المطلبُ الرَّابعُ: (أخٌ) و(أخْوٌ) .

المطلبُ الخامسُ: كَسْرُ أَحْرُفِ المُضَارَعَةِ.

المطلبُ السَّادسُ: حركةُ الميمِ فيما كانَ على أربعةِ أَحْرُفٍ في نَحْوِ: (مُصْبِح) بينَ الضَّمِّ والفَتْحِ.

– الخاتمةُ: وفيها أهمُّ ما تَوَصَّلْتُ إليهَ مِنْ نتائجَ في هذا البَحْثِ.

– فهارسُ البَحْثِ.

* وأمَّا منهجِي في هذا البَحْثِ فهو مَنْهَجٌ وَصْفِيٌ تحليليٌّ أتَّبِعُ فيه الخطواتِ الآتيةِ:

١– إيرادُ النَّصِّ الدَّالِّ على الرأي والمَوْقِفِ في المبحثِ الذي يُناسِبُهُ مِنَ الخِطَّةِ، وتَوثيقِهِ.

٢– ذكرُ ما وَرَدَ في المسألة اللُّغويَّة مِنْ آراءٍ لأئمةِ اللُّغةِ، مَعَ توثيقِها.

٣–مناقشة رأي الفرّاء في المسألة، وبيان موقف أبي العلاء المعرِّيّ منه.

٤– تَرْجِيحُ ما أَراهُ راجِحًا معضودا بالحجج والقرائن التي رجح بها عندي.

٥– عَزْوُ الآياتِ القُرآنيَّةِ الكَرِيمَةِ إلى سُوَرِها، مَعَ ذِكْرِ رَقْمِ الآيَةِ، وكتابتِها بالرَّسْم العثماني.

٦– توثيقُ القِراءةِ القرآنية مِنْ مَظَانِّها الأَصْلِيَّةِ.

٧– توثيقُ الأَحادِيثِ النَّبويَّةِ الشَّريفَةِ مِنْ مصادرِها الأَصْليَّةِ مِنَ الصَّحيحينِ أو مِنْ غيرِهما.

٨– توثيقُ الأَبياتِ الشِّعريَّةِ بنسبتِها إلى قائِلِيها مَعَ بيانِ بحرها، ووَجْهِ الشَّاهِدِ مِنْها.

٩– توثيقُ أَمْثالِ العَرَب وأقوالِهم مِنْ مَظانِّها المُخْتَلِفَةِ.

١٠– تفسيرُ الكَلِماتِ الغَرِيبةِ.

١١– التَّرجمةُ للأَعْلامِ المَغْمُورينَ الوَارِدِينَ في البَحْثِ.

١٢– الالتزامُ بقواعد الإِملاءِ وعلاماتِ التَّرقيمِ، وضَبْطُ ما يحتاجُ إلى ضَبْطٍ.

١٣– وَضْعُ الفهارسِ التي يحتاجُها البَحْثُ.

واللهُ – تعالى– من وراءِ القَصْدِ.

الباحث

## - المبحثُ الأوَّلُ: آراءُ الفرَّاءِ الصَّرفيَّةُ، ومَوْقِفُ أبي العلاءِ المعرّيِّ منها، وفيه ستَّةُ مطالبَ

### المطلبُ الأوَّلُ: وزنُ (تُكَفْكِفُ)، و (تَرَقْرَقُ)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "تُكَفْكِفُ: في معنى: تَكُفُّ، وَتَصْرِفُ[١]، وهُو مأخُوذٌ مِنَ الكَفِّ. ووزنُ (تُكَفْكِفَ) على مَذْهَبِ سِيبَوَيهِ: تُفَعْلِلُ[٢]، وعلى مَا وُضِعَ في كتابِ العَينِ: تُفَعْفِعُ[٣]، وعلى مَذْهَبِ الفرَّاءِ: تُفَعْفِلُ، وإليه ذَهَبَ الزَّجَّاجُ[٤]"[٥].

ويقولُ في مَوْضِعٍ آخرَ: "يُقَالُ: تَرَقْرَقَ الدَّمْعُ إذا جَرَى على الخَدِّ[٦]، وَوَزْنُ (تَرَقْرَقَ) عندَ سِيبَوَيهِ: تَفَعْلَلَ، وعندَ صاحبِ كتابِ العَينِ:

---

(١) ينظر: لسان العرب مادَّة (كفف) . وفيه: "والكَفْكَفَةُ: كَفُّكَ الشَّيءَ، أي: رَدُّكَ الشَّيءَ عَنِ الشَّيءِ، وَكَفْكَفْتُ دَمْعَ العَينِ".

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٩٩.

(٣) ينظر: مقدِّمة العين ص ٣٩.

(٤) ينظر: رأي الزَّجَّاج في: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١١١، وارتشاف الضَّرَب ١/٤٤-٤٥، ٢٢٦.

(٥) ينظر: اللَّامعُ العزيزيُّ ص ٨٣.

(٦) ينظر: لسان العرب مادَّة (رقق) . وفيه: " وَتَرَقْرَقَ: جَرَى جَرْيًا سَهْلا. . . وَتَرَقْرَقَتْ عينُه: دَمَعَتْ".

تَفَعْفَعَ، وعندَ الفرَّاءِ، وأبي إسحاقَ الزَّجَّاجِ: تَفَعْفَلَ"[1].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

أوردَ أبو العلاءِ في وَزْنِ هاتينِ الكلمتينِ في كلا المَوضِعَينِ مِنَ اللامِعِ ثلاثةَ آراءٍ:

الأولَ: رأيَ سِيبَويهِ: أنَّهمُا مِنْ قَبِيلِ الرُّباعيِّ المَزِيدِ بحرْفٍ، فـ (تُكَفْكِفُ) على وَزْنِ (تُفَعْلِلُ)، وَ(تَرَقْرَقُ) على وَزْنِ (تَفَعْلَلُ)، وهذا مَا يَدُلُّ عليهِ قَوْلُ سِيبَويهِ: "هذا بابُ تمثيلِ الفِعْلِ مِنْ بَنَاتِ الأَربعةِ: مَزِيدًا، أو غيرَ مَزِيدٍ: فإذا كانَ غيرَ مَزِيدٍ، فإنَّهُ لا يكونُ إلا على مِثَالٍ: فَعْلَلَ، ويكونُ (يَفْعَلُ) منهُ على مِثَالِ: (يُفَعْلِلُ) ، و (يُفْعَلُ) على مِثَالِ: (يُفَعْلَلُ) . . . ، وذلكَ نحوَ: دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ. . ."[2]. أقُولُ: وهذا هُو المشهُور عندَ البصريِّينَ[3]، وَعَلَيهِ فالكلمتانِ رُبَاعِيَّتَانِ وَضْعًا، وهُو وَاضِحٌ.

الثَّاني: رأيَ الخليلِ بنِ أحمدَ: أنَّهُما مِنْ قبيلِ الرُّباعيِّ المُضَعَّفِ بتكريرِ الفاءِ والعَينِ، وَقَدْ زِيدَتْ تاءُ المُضارعةِ في أوَّلِهما، فـ (تُكَفْكِفُ) على وَزْنِ (تُفَعْفِعُ) ، وَ(تَرَقْرَقُ) على وَزْنِ (تَفَعْفَعُ) . وعليهِ فالكَلِمَتانِ–على رَأْيِ الخليلِ– يمكِنُ ردُّهُما إلى الثُّنائِيِّ وَضْعًا؛ لأَنَّ البناءَ حادثٌ –عندَه– مِنْ تِكْرَارِ الفاءِ مَعَ العَينِ؛ جاءَ في مقدِّمَةِ العَينِ: "والمُضَاعَفُ في البَيَانِ في الحَرَكاتِ وغيرِها: مَا كانَ حَرْفًا عَجُزِهِ مِثْلَ حَرْفَيْ صَدْرِهِ، وذلكَ بناءٌ

(١) ينظر: اللَّامعُ العزيزيُّ ص ٧٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٩٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضَّرَب ١/٤٤.

يَسْتَحْسِنُهُ العَرَبُ... وَيُنسَبُ إلى الثُّنائيِّ؛ لأَنَّهُ يُضَاعِفُهُ؛ أَلا تَرَى الحكايةَ أنَّ الحَاكِيَ يَحكِي صَلْصَلَةَ اللِّجَامِ[١] فيقُولُ: صَلْصَلَ اللِّجَامُ. وإنْ شاءَ قالَ: صَلَّ، يُخَفِّفُ مرَّةً اكتفاءً بها، وإنْ شَاءَ أعادَها مرَّتَين، أَوْ أكثرَ مِنْ ذلكَ، فيقُولُ: صَلْ، صَلْ، صَلْ، يَتَكَلَّفُ مِنْ ذلكَ مَا بَدَا لَهُ..."[٢]. ونقلَ أبو حيَّانَ هذا الرَّأْيَ عَنِ الخَليلِ –أيضًا– في أَحَدِ قَوْلَيهِ[٣]، ونقلَهُ ابنُ القَطَّاعِ الصِّقِلِيُّ (ت ٥١٥هـ) عن الفرَّاءِ وكثيرٍ مِنَ النَّحويِّينَ[٤].

الثَّالث: رأيَ الفرَّاءِ –كما نَقَلَه أبو العَلاءِ – والزَّجَّاجِ: أنَّهما مِنْ قبيلِ الرُّباعيِّ المُضَعَّفِ بتكريرِ الفاءِ، فـ (تُكَفْكِفُ) على وَزْنِ (تُفَعْفِلُ)، وَ(تَرَقْرَقُ) على وَزْنِ (تَفَعْفَلُ).

وَقَدْ نَسَبَ ابن القَطَّاعِ هذا القَوْلَ إلى الخليلِ وَمَنْ تابعَهُ مِنَ البصريِّينَ والكُوفِيِّينَ[٥]، وإلى الزَّجَّاجِ وَقُطْرُب وابنِ كيسانَ في أَحَدِ قولَيْهِ وعَنْ غيرِهم مِنَ المتأخِّرينَ[٦]، كما نقله الرَّضِيُّ عن الكُوفِيِّينَ[٧].

(١) اللِّجَامُ: حَبْلٌ أو عَصًا تُدخَلُ في فَمِ الدَّابَّةِ، وتُلْزَقُ إلى قَفَاها. ينظر: لسان العرب مادَّة (لجم) .

(٢) ينظر: مقدِّمة العين ص ٣٩–٤٠.

(٣) ينظر: ارتشاف الضَّرَب ١/٤٥.

(٤) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١١١.

(٥) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١١١.

(٦) ينظر: السَّابق.

(٧) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١/٦٢.

ودليلُ الفرَّاءِ وَمَنْ تَبِعَهُ من الكوفيِّين في ذلكَ الاشتقاقُ؛ فإنَّ مَا يَبْقى بعدَ سُقُوطِ الحَرْفِ الثَّالثِ مُناسِبٌ للمَعْنى الذي كانَ قبلَ سُقُوطِهِ مُناسَبَةً قَرِيبةً؛ وعليهِ فالفِعْلانِ مأخُوذانِ مِنْ قولهمْ: كَفَّ، ورَقَّ اللذَيْنِ على وزن (فَعَلَ) ، ومثلُهُما قولُهم: زَلْزَلَ مِنْ زَلَّ، وَصَرْصَرَ مِنْ صرَّ[1].

هذا، وفي المَسْأَلَةِ رَأْيٌ رابِعٌ نَقَلَهُ ابنُ القَطَّاعِ عَنْ سِيبَويهِ، والبَصْرِيِّينَ، وبعضِ الكُوفِيِّينَ[2]، كَمَا نَقَلَهُ أبو حيَّان عَنِ الفرَّاءِ في أَحَدِ قَوْلَيْهِ[3]، وهُو: أنْ يكُونَ وَزْنُ هذه الكلماتِ وأمثالِها مِنْ الثُّنائيِّ المكرَّرِ: (فَعَّلَ)، فأَصْلُ (تَكَفْكَفُ) : تَكَفَّفُ، وأَصْلُ (تَرَقْرَقُ) : تَرَقَّقُ، وكذا البَوَاقِي. . . فأبدَلُوا مِنَ الثَّالثِ حرفًا مِنْ جِنْسِ الأوَّلِ استثقالًا لتَوَالي الأَمْثَالِ.

ويلحظُ الباحثُ –بناءً على هذه الأقوال المتقدِّمةِ – أنَّ للفرَّاءِ في هذه المسألة ثلاثةَ أقوالٍ، أقربُها ما نَسَبَهُ إليه أبو العلاءِ؛ وهو الموافقُ للاتِّجاهِ العامِّ للكوفيِّينَ في هاتين الكلمتين وفي أمثالهما–كما ذكرَ الرَّضيُّ آنفًا.

كما يَلْحَظُ الباحثُ كذلك أَنَّ أبا العَلاءِ –رحمهُ اللهُ– لمْ يرجِّحْ أيًّا مِنْ هذِهِ الآراءِ في كِلا الموضِعَينِ مِنَ الكتابِ، وَإنمَّا ارْتَضَى مَذْهَبَ التَّوقُّفِ في المسألةِ.

---

(١) ينظر: السَّابق.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص ١١١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضَّرَب ١/٢٢٦.

ولعل الأَقرَبَ ما ذهَبَ إليهِ سِيبَويهِ؛ وذلكَ لاطِّرَادِهِ في جميعِ مَا كانَ على مِثالِ (فَعْلَل) مِنَ الأَفْعالِ الرُّباعيَّةِ المُضعَّفَةِ ممَّا لحقتْهُ حُرُوفُ المُضَارَعَةِ، كـ (تَكَفْكَفُ) و(تَرَقْرَقُ) و(تَدَحْرَجُ)، وذلكَ بخلافِ مَا ذهبَ إليه الكُوفِيُّونَ والزَّجَّاجُ، فَهُوَ وإنْ قِيلَ بِهِ في بَعْضِ الأفعالِ إلا أَنَّهُ لا يطَّرِدُ في بعضِها الآخرِ، كَتَدَحْرَجَ. وأمَّا مَا ذَهَبَ إليه الخليلُ، فَهُو مخالفٌ لما قرَّرَهُ الصَّرفِيُّونَ مِنْ أَنَّ أَبْنِيَةَ الأُصُولِ للأَفْعَالِ لا تكُونُ أقلَّ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ وَضْعًا[(١)]، واللهُ أعلمُ.

## المطلبُ الثَّاني: وزنُ (عَابٌ)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وَيُقالُ: عَابٌ، وَعَيْبٌ. وَأَصْلُ عَابٍ عندَ البَصْرِيِّينَ: فَعَلٌ عَيَبٌ، فَقُلبتْ الياءُ ألفًا؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ مَا قبلَها. وَحُكِيَ أَنَّ الفرَّاءَ يجعَلُ عَابًا: فَعْلًا –بِسُكُونِ العَينِ– كأَنَّهُ يَرَى أنَّ الياءَ قُلِبَتْ مِنْ غَيرِ أَنْ تكونَ مفتُوحةً، قالَ ضَمْرَةُ بنُ ضَمْرَةَ النَّهْشَلِيُّ[(٢)]:

أَأَصُرُّها وَبُنَيُّ عَمِّيَ سَاغِبٌ وَكَفَاكَ مِنْ إِبَهٍ بِذاكَ وَعَابِ[(٣)]

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرَّضِيِّ ١/٧.

(٢) هو ضَمْرَةُ بنُ ضَمْرَةَ بنِ جابرٍ النَّهْشَلِيُّ الدَّارِمِيُّ، شاعرٌ جاهليٌّ مِنْ شُجْعانِ العَرَبِ ورؤسائِهم، وهُو صاحبُ يومِ (ذات الشُّقُوقِ) مِنْ أيَّامِ العَرَبِ في الجاهليَّةِ، أغارَ فيه على بني أَسَدٍ، وظَفِرَ بهمْ. تنظر ترجمتُه في: سمط اللآلئ ص ٤٣٥، ٥٠٣، ٩٢٢، والأعلام ٣/٢١٦.

(٣) البيتُ من الكامل. أأَصُرُّها: أراد: أأجمعُها. ساغبٌ: جائعٌ. الإِبَهُ: ما يستحيي منهُ المرء. =

**الإِبَهُ: مَا يُسْتَحْيَا منهُ"[1].**

**▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:**

**أوردَ أبو العلاءِ في وَزْنِ (عابٌ) بمعنى (عَيْب) رَأْيين للصَّرْفِيِّينَ:**

**أحدَهما: أَنَّ وَزْنَهُ (فَعَلٌ) ، وأصلُهُ (عَيَبٌ) ، تحرَّكَتِ الياءُ في هذا الأصْلِ، وفُتِحَ مَا قبلَها في الحالِ فقُلِبتْ أَلِفًا، وهذا –كما ذَكَرَ أبو العَلاءِ– رأيَ البَصْرِيِّينَ[2].**

**ودليلُ البصريِّينَ في القَوْلِ بهذا الأصْلِ: أنَّ عَينَ الاسمِ –وهي الياءُ– لوْ لمْ تكُنْ متحرِّكَةً في هذا الأَصلِ لصحَّتْ، كما في نَحْوِ: بَيْعٍ، وبَيْتٍ، وَبَيْنٍ؛ نظرًا لخفَّةِ حَرْفِ العِّلَّةِ حينئذٍ؛ لسكونِهِ، وانفتاح مَا قَبْلَهُ[3].**

**أمَّا عِلَّةُ القَلْبِ –عندَهم– فهيَ: استثقالُ تحريكِ حَرْفِ العِلَّةِ خاصةً مَعَ كَثْرَةِ دَوَرَانِهِ على الأَلْسِنَةِ مِنْ جِهَةٍ، وَتَهَيُّؤِ سَبَبِ التَّخْفِيفِ بقلبِهِ ألفًا؛ لانفتاحِ مَا قبلَه؛ إِذِ الفتحةُ مناسبةٌ للأَلِفِ[4].**

**الرَّأْيَ الآخرَ: أنَّ وَزْنَ (عَابٌ) بمعنى (عَيْب): (فَعْلٌ) ، وَقَدْ قُلِبَتِ الياءُ فيه ألفًا، وهُو رَأْيٌ نسبَهُ أبو العَلاءِ إلى الفرَّاءِ الذي لا يَرَى اشتراطَ**

---

= وعابٍ: بمعنى عَيْبٍ. ينظر: لسان العرب مادة (صرر) و (سغب) و (عيب).

(١) اللَّامع العزيزيُّ ص ١٩٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥٨/٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضِيِّ ٩٥/٣، والممتع لابن عصفور ٤٦٤/٢، وارتشاف الضَّرب ٢٩٧/١، وتوضيح المقاصد ١٥٩٧/٣.

(٣) ينظر: الممتع لابن عصفور ٤٦٤/٢.

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرَّضِيِّ ٩٥/٣.

تحْرِيكِ عينِ الاسمِ – والحالةُ هذه – في الأصْلِ ليَحْصُلَ القَلْبَ المذكُورَ، كما مرَّ.

ولعلَّ الفرَّاءَ –رحمه الله– لم يَرْتَضِ علَّةَ القَلْبِ التي ذَكَرَها البَصْرِيُّونَ في هذِهِ الكلمةِ، فلَعَلَّهُ يَرَى خِفَّتَها؛ لكونِها اسمًا، فلمْ يَشْتَرِطْ مَا اشْتَرَطَهُ البصريُّونَ، وَقَدْ ذَكَرَ الرَّضِيُّ أنَّ الأصْلَ في تأثيرِ العِلَّةِ التي أوردَها البصريُّونَ للقَلْبِ –والحالةُ هذِهِ– أنْ يكونَ في الفِعْلِ؛ لِثقَلِهِ، فتَلِيق بِهِ الخِفَّةُ أكثرَ(١).

هذا، وقدِ اكتفَى أبو العلاءِ في هذِهِ المسألةِ ببيانِ رَأْيِ الفرَّاءِ، وتوجِيهِهِ.

ولعلَّ الرَّاجِحَ مَا يَرَاهُ البصريُّونَ؛ لما ذكرُوهُ مِنْ جِهَةٍ؛ ولأَنَّ الاسمَ يُحمَلُ على فِعْلِهِ صحَّةً واعتلالًا مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى؛ ولذا قالَ سِيبَوَيهِ: "هذا بَابُ مَا جاءَ في أسماءِ هذا المُعتَلِّ على ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ لا زِيادةَ فِيهِ: اعلمْ أَنَّ كُلَّ اسمٍ مِنْها كانَ على مَا ذكرتُ لكَ إِنْ كانَ يكُونُ مِثَالُهُ وَبِناؤُهُ فِعْلا فهو بمنزلةِ فِعْلِهِ يَعْتَلُّ باعْتِلالِهِ، فإذا أردتَ (فَعَلٌ) قلتَ: دارٌ، ونابٌ، وسَاقٌ، كَمَا يَعتَلُّ في الفِعْلِ..."(٢).

## المطلبُ الثَّالثُ: مُكَبَّرُ (أَصَيْلال):

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "... وَقَالُوا: أَصِيلٌ، وَأُصْلانٌ، كما قَالُوا: رَغِيفٌ،

(١) ينظر: السَّابق ٣/٩٥-٩٦.

(٢) الكتاب ٤/٣٥٨.

ورُغْفانٌ، وقَالُوا في التَّصغيرِ: أُصَيلانٌ، وأبدلُوا اللَّامَ مِنَ النُّونِ، فقالُوا: أُصْيلالٌ.

وكانَ الفرَّاءُ يقُولُ: إنَّ أُصَيْلالًا تَصْغيرُ آصالٍ[1]، وإنَّهم جعلُوا زيادةَ اللَّامِ عِوَضًا ممَّا حَذَفُوهُ؛ لأَنَّهمْ لو جاؤُوا بِهِ على الأَصْلِ لقالُوا: أُوَيْصَالٌ، وكانَ يُشَبِّهَهُ بِقَولِهِمْ: دَهْرٌ، وَأَدْهُرٌ، ثمَّ قَالُوا: دَهَارِيرُ، كأَنَّهُ يذهبُ إلى أَنَّهمْ أرادُوا: أَدَاهِيرُ"[2].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

أوردَ أبو العلاءِ في (أُصَيْلالٌ) مُصَغَّرًا رَأْيَينِ:

أحدَهما: أنَّهُ تَصْغيرٌ لـ (أُصْلان) جَمْعًا لأَصِيلٍ – بإبدالِ اللَّامِ مِنَ النُّونِ على غيرِ قياسٍ.

أقول: وهذا الرأي هُوَ الموافِقُ لرَأْيِ جُمْهُورِ الكُوفِيِّينَ[3] الذينَ أجازُوا تَصْغِيرَ مَالَهُ نَظِيرٌ مِنْ أَمْثِلَةِ الآحَادِ مِنْ جُمُوعِ التَّكْسِيرِ الدَّالَّةِ على الكَثْرَةِ، فَأَجَازُوا أنْ يُقالَ: رُغَيفَانٌ في تَصْغِيرِ (رُغْفَان) ، كما قِيلَ: عُثَيْمانٌ في تَصْغِيرِ (عُثْمَانَ) [4]، وإلى كَوْنِ (أُصَيْلالٌ) تَصْغِيرًا لـ (أُصْلان) جَمْعًا لأَصِيلٍ ذهب الرَّضِيُّ –أيضا–[5]، وفيهِ –عندَهُ– شُذوذَانِ[6]:

(١) ينظر رأي الفرَّاء في: التَّصريح ٢/٣٦٧

(٢) اللَّامع العزيزيّ ص ٦٤.

(٣) ينظر رأي الكوفيِّين في: شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩١٦-١٩١٧.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٠،

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ١/٢٦٧.

(٦) ينظر: السَّابق ١/٢٦٨، ٢٧٧.

الأوَّلُ: تصغيرُ جَمْعِ الكَثْرَةِ على لَفْظِهِ، وكانَ الواجِبُ فِيهِ ردُّهُ إلى المفردِ عندَ التَّصغِيرِ، وَجَمْعُهُ جمعَ سَلامةٍ للمؤنَّثِ؛ لكونِهِ لغيرِ العاقلِ، فيُقَالُ: أُصَيِّلاتٌ.

الآخرُ: إبدالُ اللَّامِ مِنَ النُّونِ، واللَّامُ ليستْ مِنْ حُرُوفِ الإِبْدالِ الشَّائِعَةِ في التَّصْرِيفِ المجمُوعَةِ في قولهمْ: هَدَأْتَ مُوطِيا.

وقدْ أشارَ أبُو العَلاءِ إلى هذا الرَّأْيِ بِقَولِهِ: "وَقَالُوا: أَصِيلٌ، وَأُصْلانٌ، كما قَالُوا: رَغِيفٌ، ورُغْفانٌ، وقَالُوا في التَّصغيرِ: أُصَيلانٌ، وأبدلُوا اللَّامَ مِنَ النُّونِ، فقالُوا: أُصْيلالٌ". وقدْ تقدَّمَ آنِفًا.

الرَّأيَ الآخَرَ: رأيَ الفرَّاءِ: أنَّ (أُصَيْلالًا) تَصْغِيرٌ لـ (آصَالٍ) – كَمَا تقدَّمَ فيمَا سَاقَهُ أبو العلاءِ– وهو رأيُ أبي عُبَيدَةَ مَعْمَرِ بنِ المُثَنَّى[1]. وَيلْزَمُ مَنْ قالَ بِهِ أمرانِ:

أحدُهما: تصغيرُ الجَمْعِ على لَفْظِهِ.

والآخَرُ: دعوى زِيادَةِ اللَّامِ بعدَ ياءِ التَّصْغِيرَ عِوَضًا عمَّا حُذِفَ.

وقدْ أوردَ أبو العلاءِ في توجيهِهِ لرأيِ الفرَّاءِ نظيرًا لتَصغِيرِ (آصَالٍ) على (أُصَيْلالٍ) ، وهُو قولهُمْ: دَهَارِيرُ، وهُو جَمْعٌ للجَمْعِ (أَدْهُر)، وأَصْلُهُ: أَدَاهِيرُ، ثمَّ لمَّا حُذِفَتْ الهمزةُ زادُوا الهاءَ عِوَضًا عَنْها، فَقالُوا: دَهَاهِيرُ، ثمَّ أبدلُوا الرَّاءَ مِنَ الهاءِ الثَّانِيةِ، فصارَ: دَهَارِيرُ.

وَقَدِ اكتفَى أبو العَلاءِ بهذا التَّوجِيهِ الذي ذَكَرَهُ بيانًا لرأي الفرَّاءِ.

(١) ينظر: مجاز القرآن ١/٣٢٨.

أَمَّا سِيبَوَيهِ[1] وجُمهُورُ البَصْرِيِّينَ[2]: فَذَهبُوا إلى أنَّ (أُصَيْلاًلَا) تَصْغِيرٌ لـ (أَصِيلٍ) على غَيرِ قِيَاسٍ، فهُو مِنَ المُصَغَّراتِ التي جِيءَ بها على خِلافِ بناءِ مُكَبَّرِها المُستَعمَلِ، ولذلكَ نَظَائرُ[3]، كقولِهِمْ في تَصْغِيرِ (مَغْرِبٍ) : مُغَيرِبَانٌ، وفي تَصْغِيرِ (إِنْسَانٍ) : أُنَيْسِيَانٌ، وكما وردتْ –أيضًا– جُمُوعٌ مُخالِفَةٌ لأَبنيةِ آحادِهَا، كقولِهِمْ: أَنَاسِينُ في جَمْعِ إِنْسَانٍ، و: مَذَاكِيرُ في جَمْعِ ذَكَرٍ.

وأَجَازَ السِّيرافيُّ أنْ يكُونَ (أُصَيلانٌ) اسمًا مُفرَدًا، كغُفْرَانٍ، وقُرْبَانٍ، ورُمَّانٍ[4]، فتَصغِيرُهُ مَقِيسٌ على هذا، وَيَنْحَصِرُ الشُّذُوذُ في إبدالِ اللَّامِ مِنَ النُّونِ فَقَطْ.

وَقَدْ رَجَّحَ ابنُ مالكٍ مَذْهَبَ سِيبَوَيهِ وَجُمهُورِ البَصْرِيِّينَ، وَضَعَّفَ مذهبَ جُمهُورِ الكُوفِيِّينَ؛ لأَمْرَينِ:

أحدهما: أَنَّ معنى (أُصَيلانٍ) هُو معنى (أَصِيلٍ) ، فلا يَصِحُّ كونُهُ تَصْغيرَ جَمْعٍ؛ لأنَّ تَصْغِيرَ الجَمْعِ جَمْعٌ في المعنى.

والآخر: أنَّهُ لو كانَ تَصْغِيرًا لـ (أُصْلانَ) لقيلَ: أُصَيْلِينٌ؛ لأَنَّ (فُعْلان) يُجْمَع على (فَعَالِينَ) و(فَعَالِينُ) يُصَغَّرُ على (فُعَيلِينٍ) ، كما في:

(١) ينظر: الكتاب ٣/٤٨٤.

(٢) ينظر: شرح ابن يعيش ١٠/٤٦، وشرح الكافية الشَّافية ٤/١٩١٧، والمساعد ٣/٥١٧، وشرح الأشمونيّ ٤/٢٨٠، والتَّصريح ٢/٣٦٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشَّافية ٤/١٩١٧، ١٩٢١-١٩٢٢.

(٤) ينظر: شرح السِّيرافي ٥/١٢٨.

مُصْـرَانٌ، وَعُقْبَـانٌ، فإنَّـهُ يُقـالُ فـي جَمْعِهِمَـا: مَصَـارِينُ، وَعَقَـابِينُ، ويُقـالُ فـي تَصْغِيرِهِما: مُصَيْرِينٌ، وعُقَيْبِينٌ.

والمتأمِّلُ لهـذِهِ الآراءِ يَجِـدُ أَقْواهَا مَـا أَجَـازَهُ السِّيرافيُّ، ثـمَّ مَا ذهـبَ إليه سِيبَويهِ وَجُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ.

أمَّـا رَأْيُ جُمهُـورِ الكُوفِيِّينَ، فهُو وَإِنْ سَلِمَ مِـنْ دَعْـوَى القَـوْلِ بالزِّيَادَةِ إلا أنَّـهُ لا يخلُو مِـنَ الضَّـعْفِ الذي ذَكَرَهُ ابنُ مَالكٍ. وأمَّا رَأْيُ الفرَّاءِ فبعيـدٌ؛ لمُخالَفَتِـهِ للمَعْهُـودِ فـي كـلامِ العَـرَبِ عنـدَ القَـوْل بالحَـذْفِ والتَّعْـوِيضِ، وأمَّـا قولُهم: دَهَـارِيرُ، فقدْ نَصَّ أهلُ اللُّغةِ على أنَّهُ لا واحدَ لهُ مِنْ لَفْظِهِ[١]. والله أعلم.

## المطلبُ الرَّابعُ: تصغيرُ (كَيْكَة) :

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُـولُ أبُـو العَـلاءِ: "وَحَكَـى الفـرَّاءُ فـي كتـابِ التَّصْـغِيرِ: كُيَيْكِيَـةٌ فـي تَصْغِيرِ (كَيْكَةٍ) [٢]– وهيَ: البيضة– فهذا مِثْلُ قولِهِمْ: لُيَيْلِيَةٌ"[٣].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

نقلَ أبو العلاءِ في هذا النَّصِّ مَـا حكـاهُ الفـرَّاءُ في كتابِـهِ: التَّصْغِيرِ[٤]: مِنْ أنَّـهُ قـدْ وَرَدَ عَـنِ العَرَبِ أَنَّهـمْ صَغَّرُوا قـولَهم: (كَيْكَـةٌ) على (كُيَيْكِيَـةٍ) ،

(١) ينظر: لسان العرب مادَّة (دهر) .

(٢) بمعنى: البيضة. ينظر: السَّابق مادَّة (كيك) .

(٣) اللَّامع العزيزيُّ ص ١٩٦.

(٤) وهُو من كُتُبِ الفرَّاءِ المفقودةِ.

وشبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ في تَصْغِيرِ (لَيْلَةٍ) : لُيَيْلِيَةٌ، الأمرُ الذي أرادَ بِهِ أبو العَلاءِ الحُكْمَ على هذا التَّصْغِيرِ بالشُّذُوذِ؛ إِذْ لو أتى تصغيرُهما على القياسِ لقيلَ: كُيَيْكَةٌ، ولُيَيْلَةٌ.

وقد أشارَ أبو العلاءِ إلى أنَّ هذا الشُّذوذَ الذي ارتُكِبَ في تَصْغِيرِ هَاتينِ الكَلِمتينِ بِزِيَادَةِ الياءِ فيهِما مَرَدُّهُ إلى مجيئِهِمْ بالياءِ في جَمْعِ (لَيْلَةٍ) حيثُ قالُوا: لَيَالي[1]، كما في قولِ المُتنبيِّ:

لياليَ عندَ البِيضِ فَوْدَايَ فِتْنَةٌ وفَخْرٌ وذَاكَ الفَخْرُ عِندِيَ عَابُ[2]

فأَتَوا بالياءِ في التَّصْغِيرِ كَمَا أَتَوا بهَا في الجَمْعِ.

وهذا الذي أَوْرَدَهُ أبو العلاءِ في هاتينِ الكلمتينِ هُو مَا قرَّرَهُ الصَّرْفِيُّونَ فيهِما[3]، فكأنَّهمْ صغَّرُوا:

لَيْلاة، وَكَيْكَاة[4]، وَمِنْ نَظَائِرِهِما: قَوْلُهمْ في تَصْغِيرِ (بَنُونَ) و(رَجُلٍ): أُبَيْنُونَ، وَرُوَيجِلٌ، كأنَّهمْ صغَّرُوا: أَبْنِينَ، وَرَاجِلًا، وقياسُ تَصْغِيرِهِمَا:

---

(١) ينظر: اللَّامع العزيزيُّ ص ١٩٦.

(٢) البيت من الطَّويل، وهُو للمتنبيِّ في ديوانه ص ٤٧٨. البِيضِ: أرادَ بذلكَ النِّساءَ. فَوْدَايَ: الفَوْدَانِ: جَانِبَا الرَّأْسِ. يريدُ أنَّ رأسَهُ كانَ فتنةً للنِّساءِ؛ لحسنِ شَعْرِهِ وَسَوَادِهِ، ولذا كُنَّ يَفْتَخِرْنَ بِوَصْلِهِ، وذاكَ الفَخْرُ عيبٌ عندَهُ. وينظر: لسان العرب مادَّة (بيض) و (فود) .

(٣) ينظر: الكتاب ٤٨٦/٣، والمقتضب ٢٧٧/٢، وشرح السِّيرافيِّ ٢٢٦/٤، وارتشاف الضَّرَب ٣٩٠/١، وتوضيح المقاصد ١٤٢٤/٣، وشرح الأشمونيِّ ١٥٩/٤، والتَّصريح ٣١٩/٢.

(٤) ينظر: دقائق التَّصريف ص ٣٨٨، وشرح شافية ابن الحاجب للرّضيّ ٢٧٧/١.

بُنَيُّونَ، وَرُجَيْلٌ.

يقولُ المراديُّ: "فهذِهِ الأَلفاظُ مَا اسْتُغْنِيَ فيها بِتَصْغِيرِ مُهْمَلٍ عَنْ تَصْغِيرِ مُسْتَعْمَلٍ"(١).

## المطبُ الخامس: الفعل الثُّلاثيُّ المُضَعَّفُ (ظَلِلْتُ) المسندُ لضميرِ الرَّفْعِ المتحرِّك:

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وقوله(٢):

ظَلْتَ بها تَنْطَوِي على كَبِدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ(٣) خِلْبِها يَدُهَا(٤)

ظَلْتَ: مراد بها ظَلِلْتَ، وفيها لُغَتانِ: أَجْوَدُهُما: فَتْحُ الظَّاءِ، والأُخْرَى: كَسْرُهَا.

وَأَكْثَرُ القُرَّاءِ على الفَتْحِ في قَوْلِهِ: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾(٥)، وَرُوِيَ

(١) توضيح المقاصد ١٤٢٤/٣.

(٢) يعني المتنبّي. ينظر: اللّامع العزيزيّ ص ٣٩٨.

(٣) في اللّامع العزيزيّ ص ٣٩٨: " فَيْقَ ". والصَّوابُ ما أثبتُّهُ، وهي رواية الدِّيوانِ ص ٨.

(٤) البيتُ مِنَ المنسرحِ، وهو للمتنبِّي في ديوانه ص ٨ مِنْ قصيدةٍ قَالها في صِبَاه يمدحُ بها محمَّدَ بنَ عُبَيدِ الله العَلَويَّ. تَنْطَوِي: المِنْطَوِي: الضَّامِرُ البَطْنِ. نَضِيجَةٍ: مطبُوخَة. خِلْبها: الخِلْبُ: حِجابُ القَلْبِ، وقيلَ: لُحَيمَةٌ رقيقةٌ تَصِلُ بينَ الأَضْلاعِ، وقيلَ: ما بينَ القَلْبِ والكَبِدِ، وقيلَ: زيادةُ الكَبِدِ. ينظر: لسان العرب مادَّة (طوي) و(نضج) و(خلب).

(٥) سورة الواقعة من الآية (٦٥) .

**عنْ يَزِيدَ بنِ القَعْقَاعِ[1] أنَّهُ قَرَأَ بالكَسْرِ[2].**

**وَسِيبَويهِ يذهَبُ إلى أَنَّ هذِهِ الأَفْعَالَ مسمُوعَةٌ لا تُقَاسُ[3]، وكانَ الكِسَائِيُّ يجيزُ ذلكَ في الأَفْعَالِ الماضيةِ إجازةً مُطَّرِدَةً، وأجازَهُ الفرَّاءُ في الماضِي والمُضَارِعِ، وأنشدَ:**

**عليها مِنْ قَوَادِمَ مَضْرَحِيٍّ مِنَ اللَّاتي يُكَنَّ مِنَ الصَّقِيعِ[4]**

**أرادَ: يُكْنَنَّ، فحذفَ النُّونَ، وحذفُها يُشبِهُ حَذْفَ السِّينِ في قَوْلِ أبي زُبَيدٍ[5]:**

---

(١) هُو أبو جعفرٍ، يزيدُ بنُ القعقاعِ المِدَنيُّ القارئُ، أحَدُ القُرَّاءِ العَشَرَةِ، وقد أخذَ القراءةَ عَنِ ابنِ عبَّاسٍ وأبي هُرَيرةَ – رضيَ اللهُ عنهم- وَتُوُفِّيَ في المدينةِ، وفي سنةِ وَفَاتِهِ خِلافٌ. تُنظَر ترجمتُهُ في: غاية النِّهاية ٣٨٢/٢، والأعلام ١٨٦/٨.

(٢) وهي قراءةِ أبي حَيْوَةَ وأبي بَكْرٍ في روايةِ العَتَكِيِّ، وحكاها الثَّورِيُّ عن ابنِ مَسْعُودٍ، وجاءتْ عن الأَعْمَشِ. ينظر: إعراب القراءات الشَّواذِّ ٥٥٦/٢، والبحر المحيط ١٨٨/٢٠.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٢٢/٤.

(٤) البيتُ مِنَ الوافرِ، ولم أعثرْ على قائِلِهِ. وقد نقلَهُ ابنُ منظورٍ في مادَّةِ (كنن) عن الفرَّاءِ ممَّا أنشدَهُ الفرَّاءُ عَنِ العربِ بروايةِ:

ثَلاثٌ مِنْ ثَلاثِ قُدَامِيَاتٍ مِنَ اللاتِي تَكُنُّ مِنَ الصَّقِيعِ

قَوَادِمَ: القَوَادِمُ: أربعُ ريشاتٍ في مقدَّمِ جَنَاحِ الطَّائرِ، ويقالُ لها: القُدَامى أيضًا، واحدتُها: قادِمَةٌ. مُضْرِحِيٍّ: المِضْرِحِيُّ يُطلَقُ على الصَّقْرِ والنَّسْرِ ممَّا طَالَ جَنَاحَاهُ. يُكَنَّ: أصلُهُ: يُكْنَنَّ بمعنى يَسْتُرْنَ، وَيَصُنَّ. ينظر: لسان العرب مادة (قدم) و (ضرح) و (كنن) .

(٥) اختُلفَ في اسمِهِ: فقيلَ: المنذِرُ بنُ حَرْمَلَةَ، وقيلَ: حَرْمَلَةُ بنُ المنذِرِ، وهُو شاعرٌ نصرانيٌّ مِنْ شُعَراءِ طَيِّءٍ المعَمَّرِينَ، وقدْ أدركَ الإسلامَ، فلمْ يُسْلِمْ، وماتَ على النَّصرانيَّةِ. تنظر =

**خلا أنَّ العِتَاقَ مِنَ المَطَايَا أَحَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إِليهِ شُوسُ**[١]

**أرادَ: أَحْسَسْنَ، فالحاءُ في (أَحَسْنَ) ساكنةٌ أُلْقِيتْ عليها فَتْحَةُ السِّينِ، ثمَّ حُذِفَتْ؛ للسُّكُونِ؛ ولاجتماعِ المِثْلَينِ، وكذلكَ: (يُكْنَنَّ) لمَّا كانتِ الكَافُ ساكنةً نُقِلَتْ إليها فتحةُ النُّونِ التي تَلِيهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ؛ لأنَّ بَعْدَهَا نُونًا أُخْرَى، وَقَوَّى ذلكَ أنَّ نُونَ جَمْعِ المُؤَنَّثِ جَاءَتْ في الأَخِيرِ، فأَمَّا (ظَلِلْتُ) فليسَ قبلَ اللَّامِ حرفٌ ساكنٌ تُلْقَى عليه الحَرَكَةُ، وإذا فُتِحَتِ الظَّاءُ شبَّهُوهَا بِلَسْتَ، وإذا كُسِرَتِ الظَّاءُ فكأنَّهمْ نَقَلُوا إليها الكَسْرَةَ التي في اللَّام، وأزالُوا عنها الفَتْحَ"**[٢].

**▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:**

**إذا أُسنِدَ الفعلُ الثُّلاثيُّ المضعَّفُ الذي على وَزْنِ (فَعِلَ) إلى ضَمِيرِ الرَّفْعِ المتحرِّكِ فإنَّهُ يُسْتَعمَلُ على ثلاثةِ أوجهٍ**[٣]**:**

---

= ترجمتُه في: الشِّعر والشُّعراء ١/٣٠١، والأغاني ١٢/٨٦.

(١) البيتُ مِنَ الوافرِ، وهو لأبي زُبَيدٍ الطَّائيِّ في ديوانِهِ مِنْ قصيدةٍ يَصِفُ بها الأَسَدَ، ورواية الدِّيوانِ للشَّطر الثَّاني:

حَسَسْنَ بِهِ فَهُنَّ إليهِ شُوسُ

ولا شاهدَ فيها، وروايةُ أبي العلاء للشَّطر الثَّاني نقلَها ابنُ مَنْظُورٍ عنِ الجَوْهريِّ وأبي عُبَيدَةَ.

العِتاق: أراد به الخيلَ. شُوس: جمع شَوْساء، وهي التي تنظر بمؤخّر عينِها. ينظر: ديوان أبي زُبَيدٍ الطَّائيِّ ص ٩٦، ولسان العرب مادة (حسس) و (عتق) و (شوس) .

(٢) اللَّامع العزيزيّ ص ٣٩٨-٣٩٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشَّافية ٤/٢١٧٠.

أولها: أنْ يَرِدَ هذا الفِعْلُ تامًّا، كما في قولِهمْ: ظَلِلْتُ.

الثاني: أن تُحذَفَ لامُ الفعل، وتُفتَحَ فاؤُهُ، فتقولُ: ظَلْتُ.

الثالث: أنْ تُحذَفَ لامُهُ، وَتُكسَرَ فاؤُهُ، فتقولُ: ظِلْتُ.

أمَّا الوجهُ الأوَّلُ فهو الأَصلُ المقيسُ عليهِ.

وأمَّا الوَجْهُ الثَّاني فَفِيهِ حَذْفٌ للامِ الفِعْلِ فَقَطْ.

وأما الوَجْهُ الثَّالثُ فَفِيهِ حذفٌ للامِ الفِعْلِ بعدَ نَقْلِ حركةِ العَينِ–وهيَ الكَسْرَةُ– إلى الفاءِ قبلَها بعدَ حَذْفِ حَرَكَتِها.

وقدْ فصَّلَ أبو العلاءِ في حُكْمِ الوَجْهَينِ الأَخِيرَينِ مِنْ حيثُ الاطِّرادِ مِنْ عَدَمِهِ: فنقلَ عنْ سِيبَويهِ القَوْلَ بِعَدَمِ اطِّرادِهِ، وَقَصْرِهِ على السَّمَاعِ، وَنَقَلَ عَنِ الكِسائيِّ القَوْلَ باطِّرادِهِ – والحالةُ هذه – في الأَفْعالِ الماضِيَةِ، كالفِعْلَينِ: (ظَلَّ) في قِراءَةِ يَزِيدَ بنِ القَعْقَاعِ، و(أَحَسْنَ) في بَيْتِ أبي زُبَيدٍ.

أمَّا الفرَّاءُ فقدَ نَقَلَ عنهُ أبو العلاءِ القَوْلَ باطِّرادِهِ في الماضِي، كالفِعْلَينِ السَّابِقَينِ، والمُضَارِعِ، كالفعل: (يُكَنَّ) في البيتِ الذي أَنْشَدَهُ الفرَّاءُ عَنِ العَرَبِ، مَعَ مَا أشارَ إليه المعرِّيُّ مِنَ الاختلافِ الظَّاهِرِ بينَ حالَ الفِعْلِ (ظَلَّ) والفِعْلَينِ: (أَحَسْنَ) ، و(يُكَنَّ) مِنْ حيثُ الإعلالُ الذي طَرَأَ على هذَيْنِ الأَخِيرَيْنِ ممَّا ذَكَرَهُ أهلُ الصِّناعَةِ مِنْ نَقْلِ حَرَكَةِ العَينِ إلى السَّاكِنِ قبلَها.

وإذا ما تأمَّلَ القارئُ أقوالَ الصَّرفِيِّينَ في هذِهِ المسألةِ فإنَّهُ سيلحظُ ذلكَ الاختلافَ الظَّاهِرِ بينَهم في مسألةِ اطِّرَادِ الإعْلالِ بالحَذْفِ فَقَطْ أو

بالحَذْفِ والنَّقْلِ في أمثالِ تلكَ الكلماتَ ممَّا أُسنِدَ فيها الفعلُ الثُّلاثيُّ المُضَعَّفُ إلى ضَميرِ الرَّفْعِ المتحرِّكِ، الأمرُ الذي جَعَلَ أبا العلاءِ يكتفِي بمُجَرَّدِ التَّوجِيهِ دونَ التَّرجِيحِ، والاكتفاءِ بإيرادِ الشَّواهِدِ التي تَعْضُدُ رأي الفرَّاءِ في المسألةِ، كما مرَّ.

وَمِنَ الشَّواهِدِ التي حَكاها الفرَّاءُ في هذا –أيضًا– قولهُم: يَنْحَطْنَ[١]، وأصلُهُ: يَنْحَطِطْنَ.

أقولُ: وقد نَقَلَ السُّيوطيُّ اختلافَ البصريِّينَ في مسألةِ الاطِّرادِ[٢]: فبينَما نجدُ سِيبَويهِ[٣]وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ البَصْرِيِّينَ، كابنِ عُصفُورٍ[٤]، وابنِ الضَّائعِ[٥] ممَّنْ يحكُمُ على تلكَ الأفعالِ بالشُّذُوذِ، نَجِدُ –أيضًا– منهُم مَنْ يحكُمُ على مَا جاءَ مِنْ ذلكَ على مِثالِ: ظَلِلْتُ، وَنَحْوِهِ بالاطِّرادِ، كما نَقَلَ ابنُ عَقِيلٍ عَنِ الشَّلَوبِينِ[٦].

أَمَّا ابنُ مالك فَقَدْ قَصَرَ مسألةَ الاطِّرادِ فيما كانَ مَكْسُورَ العَينِ مِنَ الماضي، كَظَلِلْتُ، فإِنْ كانتِ العَينُ مفتوحةً فالحَذْفُ قليلٌ، لا يُقاسُ على مَا

(١) ينظر: المساعد ١٩٨/٤.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢٥٣/٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٢٢/٤.

(٤) ينظر رأي ابن عصفور في توضيح المقاصد ١٦٣٦/٣، وشرح الأشمونيّ ٣٤٤/٤.

(٥) ينظر رأي ابن الضَّائع في المساعد ١٩٧/٤.

(٦) ينظر: السَّابق.

وَرَدَ منهُ[1]. وكذلكَ يُقالُ–أيضًا– في المُضارِعِ والأَمْرِ –عندَ ابنِ مَالِكٍ– نحو: يَقْرِرْن، واِقْرِرْنَ، فيقالُ فيهما: يَقِرْنَ، وقِرْنَ[2].

وممَّا يُلحَقُ بالمَكْسُورِ العَينِ –عندَ ابنِ مالكٍ– مَضْمُومُ العَينِ كذلكَ، فيقالُ في أُغْضُضْنَ: غُضْنَ، وإنْ لَمْ يُنقَلْ عَنِ العَرَبِ عِندَهُ؛ "لأَنَّ فَكَّ المضمُومِ أَثْقَلُ مِنْ فَكِّ المكسُورِ، وإذا كانَ فَكُّ المفتُوحِ قَدْ فُرَّ منهُ إلى الحَذْفِ في (قَرْنَ) المفتُوحِ القافِ، فَفِعْلُ ذلكَ بالمضمُومِ أَحَقُّ بالجَوازِ"[3].

وهذا الذي ذكرَهُ ابنُ مالكٍ هو الأقربُ، وهُو الموافقُ لما حَكَاهُ الفرَّاءُ في المُضارِعِ –كما مرَّ– وَيُقَوِّيهِ –أيضًا– مَا نَقَلَه ابنُ مالكٍ في التَّسهِيلِ[4] مِنْ أَنَّ قَبِيلةَ سُلَيم مِنَ العَرَبِ يحذفُونَ عَينِ الفِعْلِ الماضي المُضاعَفِ المتَّصِلِ بتاءِ الضَّمِيرِ أو نُونِهِ، ويجعلُون حركتَها على الفاءِ وجُوبًا إنْ سَكَنَتْ، كأَحَسَّ، وأَحَبَّ، ونحوِهما، وجوازًا إنْ تحرَّكَتْ، ولم تَكُنْ حركةُ العينِ فتحةً، كظَلَّ، ونحوِهِ.

## المطلبُ السَّادس: منشأ الإمالة بينَ الألِفِ وما قبلَها:

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "... وسِيبَوَيهِ يَزْعُمُ أنَّ الألِفَ هيَ التي تُفَخَّمُ،

(١) ينظر: شرح الكافية الشَّافية ٤/٢١٧٠.

(٢) ينظر: السَّابق.

(٣) ينظر: السَّابق ٤/٢١٧١.

(٤) ينظر: التَّسهيل ص ٣١٤.

وتُمالُ[١]، والفَرَّاءُ يذكُرُ أَنَّ الإمالةَ للحَرْفِ الذي قبلَ الأَلِفِ. وَقَوْلُ الفَرَّاءِ أَشْبَهُ، وَمَنْ اعتبرَ ذلكَ وَجَدَهُ على مَا قَالَ؛ لأنَّ الأَلِفَ جَرْسٌ[٢] لا يحتملُ أَنْ يَقَعَ بِهِ تَغْيِيرٌ"[٣].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

نقلَ أبُو العَلاءِ في هذا النَّصِّ خلافًا بينَ سِيبَوَيهِ والفرَّاءِ في تحديد منشأ الإمالةِ مِنْ نحوِ قَوْلِكَ: (عَالِمٌ) :

– فَسِيبَوَيهِ يَرَى إمالةَ الأَلِفِ؛ لأنَّ المقصُودَ مِنَ الإمالةِ: التَّمَاثُلُ بينَ الحَرَكاتِ طَلَبًا للخِفَّةِ، وَهذا مَا يَدُلُّ عليهِ قَوْلُ سِيبَوَيهِ: "هذا بابُ مَا تُمالُ فيه الأَلِفَاتُ: فالألفُ تُمَالُ إذا كانَ بعدَها حَرْفٌ مكسُورٌ، وذلكَ قولُكَ: عابِدٌ، وعالِمٌ، ومَسَاجِدُ، ومَفَاتِيحُ، وعُذَافِرُ[٤]، وهابِيلُ. وإنَّما أمَالُوها للكَسْرَةِ التي بعدَها، أرادُوا أَنْ يُقَرِّبُوها مِنْها، كَمَا قَرَّبُوا في الإدْغَامِ الصَّادَ مِنَ الزَّايِ حينَ قالُوا: صَدَرَ، فجعلُوهَا بينَ الزَّايِ والصَّادِ، فَقَرَّبَها مِنَ الزَّايِ والصَّادِ التِمَاسَ الخِفَّةِ؛ لأَنَّ الصَّادَ قريبةٌ مِنَ الدَّالِ، فَقَرَّبَها مِنْ أَشْبَهِ الحُرُوفِ مِنْ مَوْضِعِها بالدَّالِ. وبيانُ ذلكَ في الإدْغامِ، فَكَمَا يُرِيدُ في الإدْغامِ أَنْ يَرْفَعَ لسانَهُ مِنْ مَوْضِعٍ واحدٍ، كذلكَ يُقَرِّبُ الحَرْفَ إلى الحَرْفِ

(١) ينظر: الكتاب ٤/١١٧.

(٢) الجَرْسُ والجِرْسُ: بمعنى الصَّوتُ الخَفِيُّ. ينظر: لسان العرب مادَّة (جرس) .

(٣) ينظر: اللَّامعُ العزيزيُّ ص ٥٥٥.

(٤) بمعنى: الجمل الشَّدِيد العظيم. ينظر: لسان العرب مادَّة (عذفر) .

على قَدْرِ ذلكَ، فالألفُ قَدْ تُشْبِهُ الياءَ، فأرادُوا أَنْ يُقرِّبُوهَا مِنْها"[1].

–وأمَّا الفـرَّاءُ فَيَـرَى –فِيمَا نقلَـهُ عنهُ أبو العَلاءِ– أنَّ الإِمالةَ إِنَّما تَقَعُ على الحَرْفِ الـذي قبـلَ الأَلِـفِ؛ لأَنَّ الأَلِـفَ حَـرْفٌ خَفِـيٌّ لا يَقْبَـلُ الحركـةَ؛ وَلِذا عَدَّ أبو العَلاءِ ما ذَهَبَ إليه الفرَّاءُ هو الموافقُ للقِياسِ بناءً على حالِ الأَلِفِ مِنْ كَوْنِها حَرْفًا جَوفيًّا لا يقبلُ التَّحْرِيكَ.

أَقُولُ: ويلزَمُ على قَـوْل الفـرَّاءِ أَنْ يُجِيـزَ كَسْـرَ مَـا قبـلَ الألـفِ، وهـذا مُحالٌ؛ لأنَّ مَا قبلَ الأَلِفِ لا يَكُونُ مكسُورًا ولا مضمُـومًا، وقـدْ قالَ بِهِ في قَوْلِهِ –تعالى–: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ﴾[2]. فذكرَ أنَّ العَرَبَ لمْ تُمِلْ (إِنَّا) إلا في هـذا المَوْضِعِ مَـعَ اللَّامِ في التَّوجُّـعِ خاصَّـةً، وأنَّ النُّـونَ إِنَّما كُسِـرَتْ في (إِنَّا للهِ) لكَسْرَةِ اللَّامِ؛ لكثرةِ استِعْمالِهِمْ إِيَّاها[3].

يقولُ أبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: "وَأَمَّا قَـوْلُ الفـرَّاءِ فَغَلَـطٌ قَبِـيحٌ؛ لأَنَّ النُّونَ لا تُكسَرُ، ولا يكونُ ما قبلَ الأَلِفِ أبدًا مَكْسُورًا ولا مَضْمُومًا"[4].

ويُضَـافُ إِلـى ذلـكَ أنَّ رَأْيَ الفـرَّاءِ مُخـالفٌ لمـا عليـهِ جُمْهُـور اللُّغَوِيِّينَ[5] بمنْ فيهِم الكسائيُّ الكُوفيُّ الذي يَرَى وُقُـوعَ الإِمَـالةِ –التي عبَّر

(١) الكتاب ١١٧/٤.

(٢) سورة البقرة من الآية (١٥٦) .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٩٤/١، وينظر رأيه كذلك في: إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٧٣/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٧٣/١.

(٥) ينظر: شرح الشَّافية ٤/٣، وهمع الهوامع ١٨٣/٦.

عنها بالكَسْرِ– على الأَلِفِ دُونَ مَا قبلَها؛ حيثُ يَقُولُ في الآيَةِ التي أَوْرَدَها الفرَّاءُ: إِنْ شِئْتَ كَسَرْتَ الأَلِفَ؛ لاستِعْمالِها وَكَثْرَتِها[١].

يَقُولُ النَّحَّاسُ معلِّقًا على رأي الكِسائيِّ: "وأمَّا قَوْلُ الكِسائيِّ فيجُوزُ على أنَّهُ يريدُ أَنَّ الأَلِفَ مُمَالَةٌ إلى الكَسْرَةِ، وأمَّا على أنْ تُكْسَرَ فَمُحَالٌ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لا تَتَحَرَّكُ ألبتةَ. . ."[٢].

يقولُ السُّيوطيُّ: "المقصودُ بالإمالةِ تَنَاسُبُ الصَّوْتِ، وذلكَ أنَّ الألفَ واليـاءَ وإِنْ تَقَارَبَا فـي وَصْـفٍ قَـدْ تَبَايَنَـا مِـنْ حَيْـثُ أنَّ الأَلِـفَ مِـنْ حُـرُوفِ الحَلْقِ، والياءُ مِنْ حُرُوفِ الفَمِ، فَقَارَبُوا بينهُما بأنْ نَحَوْا بالأَلِفِ نحـوَ اليَـاءِ، ولا يمكـنُ أنْ يُنْحَى بهـا نحـوَ اليـاءِ حتى يُنْحَـى بالفَتْحَـةِ نحـوَ الكَسْـرَةِ، فَيَحْصُلَ بذلكَ التَّنَاسُبُ"[٣]. واللهُ أعلمُ.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢٧٣/١.

(٢) ينظر: السَّابق.

(٣) همع الهوامع ١٨٣/٦.

## المبحثُ الثَّاني: آراء الفرَّاءِ النَّحويَّة، ومَوْقِفُ أبي العَلاء المعرِّيِّ منْها، وفيه عشرةُ مطالب:

### المطلبُ الأوَّلُ: إضافةُ اسم الفاعل المفرد المقترنِ بأَلْ إلى المعرفة المجرَّدةِ منها في نحو: هذا الضَّاربُ زَيْدٍ.

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وإذا قيلَ: هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ فالوجهُ النَّصبُ، ويجوزُ الخَفْضُ تَشْبِيهًا بقولِهم: مرَرْتُ بالحَسَنِ الوَجْهِ، فإذا لمْ يَكُنْ في الاسمِ الثَّاني أَلِفٌ ولامٌ لمْ يحسُنِ الخفضُ عندَ أَهلِ البَصرَةِ، ولا يجيزُونَ: هذا الضَّارِبُ زَيْدٍ.

وكانَ الفرَّاءُ يجيزُهُ على تأوِّلِ حَذْفِ الأَلِفِ واللَّامِ، كأَنَّهُ قالَ: هذا ضاربُ زَيْدٍ"[(١)].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

أوردَ أبو العلاءِ في هذا النَّصِّ رأيًا للفرَّاءِ خالَفَ فِيهِ جمهُورَ النَّحوِيِّينَ[(٢)]، وذلكَ في حُكمِ إضافةِ الوَصْفِ المفرد المقتَرنِ بأَلْ إلى المعرفة الخالية منها، كما في نحو: هذا الضَّارِبُ زَيْدٍ:

– فالجمهورُ قد حَصَرُوا جوازَ دُخُولِ أَلْ على المضافِ إذا كانَ وَصْفًا في مواضعَ منها[(٣)]:

---

(١) اللَّامع العزيزيُّ ص ٣٧٧.

(٢) ينظر: التَّصريح ٢/١٣٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد النَّحويَّة ٢/٧٩٢.

**الأوَّل: أنْ يكونَ الوصفُ مضافًا لما فيه أَلْ، كقولِهم: زَيْدٌ الجَعْدُ الشَّعَرِ.**

**الثَّاني: أنْ يكونَ مُضافًا إلى مُضافٍ إلى ما فيه أَلْ، كقولِهم: زَيْدٌ الضَّارِبُ رأسِ الجاني.**

**الثَّالث: أنْ يكونَ مُضافًا إلى اسمٍ مُضافٍ إلى ضَميرٍ يَعُودُ إلى ما فيه أَلْ[(١)]، كما في قولِهِ:**

**الوِدُّ أَنْتِ المُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِنِّي وإِنْ لمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالا[(٢)]**

**– أمَّا الفرَّاءُ فَقَدْ نقلَ عنهُ النَّحويُّونَ جَوَازَ إضافةِ الوَصْفِ المقترنِ بأَلْ إلى الخالي منها شَرْطَ أَنْ يكونَ المضافُ إليه معرفةً[(٣)]، وهُو ما لمْ يَنُصَّ عليه أبو العلاءِ المعرِّيُّ كما تقدَّم، فيجُوزُ على مَذْهَبِهِ أنْ يُقالَ: هذا الضَّارِبُكَ، والضَّارِبُ زَيْدٍ، والضَّارِبُ هذا...**

**وممن نقل عن الفرَّاءِ أنَّهُ يَرَى حذف الأَلِفِ واللامِ والحالةُ هذِهِ الإمام السيرافي[(٤)]، كما ذكرَ ذلكَ عن الفرَّاء أبو العلاءِ– فيما تقدَّمَ. ومعنى هذا:**

---

(١) ذكر ابن مالك هذا الموضعَ في التَّسهيل، وفيه خِلافٌ. ينظر: التَّسهيل ص ١٣٧، ١٥٦.

(٢) البيت من الكامل، ولم أقف على قائله. ينظر: توضيح المقاصد النَّحويَّة ٧٩٣/٢، وهمع الهوامع ٢٧٤/٤.

(٣) ينظر رأي الفرَّاء في: توضيح المقاصد النَّحويَّة ٩٩١/٢، وشرح الأشمونيَ ٢٤٦/٢، وهمع الهوامع ٢٧٥/٤، والتَّصريح ١٣٣/٢.

(٤) ينظر: شرح السِّيرافيّ ٣٩/٢.

**أن الفرّاء يجعلُ (أل) في (هذا الضَّاربُ زيدٍ) زائدةً حتى لا يجتمع المعرِّفانِ: (أل)، والإضافة، وهذا التَّأويلُ – أعني القول بزيادة (أل) – هو مستندُ الفرَّاء ومَنْ وافقه في إجازة إضافة اسم الفاعل المتصل بـ (أل) إلى الضَّمير، والعلم، واسم الإشارة، والاسم الموصول، قياسًا على جواز إضافتِهِ إلى المحلَّى بـ (أل) ، أو ما كانَ في حكمه، فقد قاسَ ما يرد فيه سماعٌ من أنواع المعرفة على ما ورد به السَّماعُ.**

**أقولُ: وينبني على هذا الخلافِ بينَ الجمهُورِ والفرَّاءِ خلافٌ آخرُ في بابِ الإتباعِ فيمَا لَوْ قِيلَ: أنا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٍ: فالجمهُورُ يُوجِبُونَ أَنْ يكونَ (زَيْدٍ) عَطْفَ بَيَانٍ لا بَدَلًا؛ لأَنَّ البَدَلَ عندَهم على نِيَّةِ إِحْلالِهِ محلَّ المُبْدَلِ منهُ، ولا يجوزُ أنْ يقالَ: أنا الضَّارِبُ زَيْدٍ. أَمَّا الفرَّاءُ فهُو يُجِيزُ ذلكَ، كما في قول الشَّاعِرِ:**

**أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليهِ الطَّيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعًا[1]**

**فلا يجُوزُ عندَ الجُمهُورِ أنْ يُعْرَبَ (بِشْرٍ) بَدَلًا مِنَ (البَكْرِيِّ)؛ لامتناعِ قولِهم: أَنا ابنُ التَّارِكِ بِشْرٍ، ويجوزُ ذلكَ عندَ الفرَّاءِ، وَوَافَقَهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ في هذا البيتِ فيمَا نَقَلَهُ عنهُ المُرَادِيُّ[2].**

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمرَّار الأَسَديِّ. التَّارك: اسمُ فاعل من تَرَكَ. البَكْرِيّ: المنسوبُ إلى بَكْرِ بنِ وائلٍ. تَرْقُبُهُ وُقُوعًا: تَنْتَظِرُهُ؛ لتقعَ عليه، وتنهشَ جَسَدَهُ. ينظر: ديوان المرَّار الأَسَديِّ ص ٤٦٥، والكتاب ١/٨٠، وشرح أبيات سِيبَوَيهِ ١/٦، وشرحُ عُمدة الحافظ ٥٥٤، ٥٩٧، والتَّصريح ٢/١٣٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد النَّحويَّة ٢/٩٩١.

وَقَدِ اكتفَى أبو العلاءِ المعرّيُّ في هذِهِ المسأَلَةِ بتوجِيهِ رَأْيِ الفـرَّاءِ بما يُوافِقُ رَأْيَ الجُمهُورِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لاختلافِ الرَّأْيَيْنِ في جواز التَّركِـيبِ من جهة؛ إذ هو محلُّ النِّزاع، واختلافهم في حكم ما ينبني على محلِّ النِّزاع مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى –كما مرّ. وممَّا يُضعِفُ رأيَ الفرَّاءِ أَنَّهُ لا مستندَ لَهُ في السَّماعِ، كما ذكرَ ذلكَ السِّيوطيُّ[١]، وصرَّح به الفرَّاءُ في معاني القرآن[٢].

## المطلبُ الثَّانـي: (لولايَ) و (ولولاكَ)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وَقَوْلُهُ[٣]:

لولاكَ لمْ أَتْرُكِ البُحَيرَةَ والـ ـغَوْرُ خَصِيبٌ وَمَاؤُهَا شَبِمُ[٤]

عندَهم أَنَّ الأَجْوَدَ: لولا أَنْتَ، وَقَدْ جَاءَ في الشِّعْرِ: لولاكَ، ولولايَ، وكانَ محمَّدُ بنُ يزيدَ يَرُدُّ ذلكَ[٥]، وَقَدْ أَنْشَدَهُ سِيبَوَيهِ[٦]:

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٤/٢٧٥.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٢٦.

(٣) يعني المتنبِّيَّ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص ٩٥.

(٤) البيتُ مِنَ المنسرحِ، وهُو مِنْ قصيدةٍ للمتنبِّيِّ يمدحُ بها عليَّ بنَ إبراهيمَ التَّنُوخيَّ. وروايةُ الدِّيوانِ للبيتِ:

لولاكَ لمْ أَتْرُكِ البُحَيرَةَ والـ ـغَوْرُ دفِيءٌ وَمَاؤُهَا شَبِمُ

البُحَيرَة: أرادَ بُحيرةَ طَبَرِيَّةَ. والغَوْر: المكانُ المجاورُ لها. شَبِمُ: بمعنى بارد. ينظر: السَّابق، واللامع العزيزيُّ ص ١٢٣٧، ولسان العرب مادَّة (شبم) .

(٥) ينظر: المقتضب ٣/٧٣، والكامل ٣/٣٤٥.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٣٧٤.

**وَكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيْقِ مُنْهَوِي[1]**

**وَأَنْشَدَ الفَرَّاءُ:**

**أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ولولاكَ لمْ يَعْرِضْ لأَحْسَابِنَا حَسَنْ[2][3]**

**▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:**

**يُشِيرُ أبو العلاءِ في نَصِّهِ المتقدِّمِ إلى مَا وَقَعَ مِنَ الخِلافِ بينَ النَّحويِّينَ والمبرِّدِ في ثُبُوتِ مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلهمْ: لولايَ، ولولاكَ –بإيقاعِ الضَّمِيرِ المُتَّصِلِ بعدَ (لولا) – وذلكَ أنَّ المبرِّدَ أَنْكَرَ هذا التَّركِيبَ، وَخَطَّأَ النَّحوِيِّينَ الَّذِين نَقَلُوا استعمالَهُ عَنِ العَرَبِ[4]، وَحُجَّتُهُ في ذلكَ: أَنَّ (لولا) في كَلامِ العَرَبِ لا يَلِيهَا مِنَ المُضْمراتِ إلا المنفصلُ المرفُوعُ، فيُقالُ فيها: لولا أنتَ، ولم تأتِ في القُرآنِ الكَرِيمِ على غَيرِ هذا الوَجْهِ[5]، كَمَا في قَوْلِهِ**

---

(١) البيتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وهُو لِيَزِيدَ بنِ الحَكَمِ الثَّقَفِيِّ مِنْ قصيدةٍ يُعاتِبُ بها ابنَ عَمِّهِ، وقِيلَ: يُعاتِبُ أَخَاهُ. طِحْتَ: أي هَلَكْتَ. هَوَى: بمعنى سَقَطَ. بأَجْرَامِهِ: الأَجْرَامُ: جَمْعُ جِرْمٍ، وهُو بمعنى الجَسَدِ. قُلَّة النِّيقِ: ما اسْتَدَقَّ مِنْ رَأْسِ الجَبَلِ. مُنْهَوِي: أي ساقطٌ. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢/٢٠٢-٢٠٣، ولسان العرب مادَّة (طوح) ، وخزانة الأدب ٥/٣٤٣.

(٢) البيتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وهُو منسُوبٌ لعَمْرِو بنِ العَاص يُخاطِبُ بِهِ مُعَاوِيَةَ بنَ أبي سُفْيان في شَأْنِ الحَسَنِ بنِ عليٍّ –رضي اللهُ عنهم أجمعينَ، وهو في: الإنصاف ٢/٦٩٣، وشرح ابن يعيش ٣/١٢٠، وشرح الأشمونيِّ ٢/٢٠٦.

(٣) اللَّامع العزيزيُّ ص ١٢٣٦-١٢٣٧.

(٤) ينظر: الكامل ٣/٣٤٥-٣٤٦.

(٥) ينظر: الكامل ٣/٣٤٥-٣٤٦.

-تعالى-: ﴿لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[١].

وقد أرادَ أبو العلاءِ مِنْ إيْرادِ مَا أَنْشَدَهُ سِيبَويهِ والفرَّاءُ مِنْ البَيْتَيْنِ السَّابقينِ الاحتجاجَ على المبرِّدِ والرَّدَّ عليهِ في ذلكَ، وهذا يَدُلُّ دِلالةً واضحةً على أَنَّ المعرِّيَّ يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إليهِ جُمهُورُ النَّحويِّينَ فِيمَا رَوَوْهُ – بمَنْ فِيهِمُ الفرَّاءُ الكُوفيُّ – وهذا الموقِفُ يتَّفِقُ مَعَ مَا فَعَلَهُ غيرُ واحدٍ مِنَ النَّحويِّينَ تجاهَ أبي العبَّاسِ المبرِّدِ[٢]، فهَا هُوَ السِّيرافيُّ يقُولُ: "مَا كانَ لأبي العبَّاسِ أَنْ يُسْقِطَ الاستشهادَ بِشِعْرِ رَجُلٍ مِنَ العَرَبِ قَدْ رَوَى قَصِيدَتَهُ النَّحويُّون وغيرُهم، واستشهدُوا بهذا البَيْتِ وغَيرِه مِنَ القَصِيدَةِ، ولا أنْ يُنْكِرَ مَا أَجْمَعَ الجَمَاعَةُ على روايتِهِ عَنِ العَرَبِ"[٣].

ويقولُ ابنُ يعيشَ: "وَإنكارُ مثلَ هذا لا يحسُنُ؛ إذِ الثَّقَفِيُّ[٤] مِنْ أَعْيانِ شُعَرَاءِ العَرَبِ، وَقَدْ رَوَى شِعْرَهُ الثِّقاتُ، فلا سبيلَ إلى مَنْعِ الأَخْذِ بِهِ"[٥].

---

(١) سورة سبأ من الآية (٣١) .

(٢) ينظر: شرح السِّيرافيِّ٤/٢٠٩ رسالة دكتوراه بتحقيق: سيِّد جلال حسنين بجامعة الأزهر، والنُّكت ١/٦٦٤، والإنصاف ٢/٦٩٠، وشرح المفصَّل لابن يعيش ٣/١٢٠.

(٣) ينظر: شرح السِّيرافيِّ٤/٢٠٩ رسالة دكتوراه بتحقيق: سيِّد جلال حسنين بجامعة الأزهر.

(٤) هو يزيدُ بنُ الحَكَمِ بن أبي العاص الثَّقَفِيُّ البصريُّ، شاعرٌ مِنْ وُجَهاءِ الطَّائِفِ، تُوُفِّيَ سنة ١٠٥هـ.

تُنظَر ترجمتُه في: الأغاني ١٢/٢٠٧-٢١٤، وخزانة الأدب ١/١١٣.

(٥) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٣/١٢٠.

## المطلبُ الثَّالثُ: تقديرُ (ما) الموصُولةِ قبلَ الظَّرْفِ (بينَ)

### ▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وقوله[1]:

لأَنِّي كُلَّمَا فَارَقْتَ طَرْفِي  بَعِيدٌ بَيْنُ جَفْنِي والصَّبَاحِ[2]

يجُوزُ رَفْعُ (بينَ) وَنَصبُهُ، والرَّفعُ أَقوَى عندَ البَصْرِيِّينَ، وهذا مثلَ قَوْلِهِ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾[3]، يجعلونَ (بينُ) فاعِلًا، ويكُونُ في بَيْتِ أبي الطَّيِّبِ مُبتدأً، ويجُوزُ نَصْبُهُ على إضمارِ فَاعِلٍ، كأنَّهُ

قالَ: يَبْعُدُ وَقْتُ بينَ جَفْنِي والصَّبَاحِ، أي: إذا فارقتُكَ لم أَنَمِ.

وأجازَ قَوْمٌ نَصْبُ (بينَ) في مِثْلِ هذا الموضِعِ على إِضْمارِ (مَا)، كأنَّهُ قالَ: بعيدٌ مَا بينَ جَفْنِي.

وهذا البيتُ يُنشَدُ على وَجْهَينِ:

---

(١) يعني أبا الطَّيِّبِ المتنبِّيَّ. ينظر: الدِّيوانُ ص ٢١٤.

(٢) البيتُ مِنَ الوافر، وهُو منْ أَبْياتٍ للمُتَنَبِّيِّ يخاطبُ بها الأميرَ محمَّدَ بنَ عُبَيدِ الله بالرَّمَلَةِ لما أراد الانصرفَ مُرْتحلًا عنهُ. ومعناه واضحٌ.

(٣) سورة الأنعام من الآية (٩٤) . وقد قرأ الجُمهُور هذه الآيةَ: (بينُكم) بالرَّفعِ، وقرأها نافعٌ، والكسائيُّ، وحفصٌ عن عاصمٍ: (بينَكم) بالنَّصبِ. ينظر: السَّبعة ص ٢٦٣، والحُجَّة ٣/٣٥٨-٣٥٩، والبحر المحيط ٩/٢٩٥-٢٩٦. وتنظر التَّوجيهاتُ التي قِيلَتْ في القراءتينِ مُفصَّلةً في بحثي الموسومِ بموقفِ ابن الشَّجَريِّ (ت٥٤٢هـ) مِنْ توجيهِ القراءاتِ القرآنيَّةِ في أماليه- دراسةٌ نحويَّةٌ ص ٢٩-٣٣.

**يُدِيرُونَنِي عَنْ سَالِمٍ وأُدِيْرُهُمْ وَجِلْدَةُ بَيْنِ الأَنْفِ والعَيْنِ سالِمُ**[١]

**الأَجْوَدُ خَفْضُ (بَيْن) ، ويجوزُ نصبُها في رَأْيِ مَنْ أَجَازَ حَذْفَ (مَا)، وهي في مَعْنى (الذي) أو (التي) ، وذلكَ مَذْهَبٌ كُوفيٌّ"**[٢].

**▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:**

**(بين) مـنَ الظُّروف المكانيَّةِ التي تناولَ النَّحويُّونَ الحـديثَ عنها، واختلفُـوا فيهـا، فذكـرُوا كثيـرًا مِـنَ الأحكـامِ النَّحويَّـةِ المتعلِّقـةِ بهـا لفظًـا واسـتعمالًا، فالبصـريُّونَ يرونَهـا حـالَ تجرُّدِهـا**[٣]**–كمـا فـي الآيـة الكريمـة والبَيتينِ اللَّـذينِ أوردهُما أبـو العـلاءِ المعرِّيُّ آنفًا– مِـنَ الظُّروفِ المكانيَّـةِ المُبهَمةِ الصَّالحةِ للنَّصبِ على الظَّرفيَّةِ وعلى غيرِها، وعليه فهي عندَهم مِنَ الظُّروف المتصرِّفةِ**[٤].

**وبناءً على ذلـكَ نقلَ أبو العلاء عـنِ البصريِّينَ جَـوازَ الرَّفعِ والنَّصـبِ في (بينَ) في الشَّواهِـدِ الماضيـة –كما مرّ.**

---

(١) البيتُ منَ الطَّويل، وفي نسبتِهِ إلى قائلِهِ خِلافٌ، فقيل: هو لأبي الأسود الدُّؤليُّ، وقيلَ: لغيره. وذُكِرَ في بعض المصادر بلا نسبةٍ. يُدِيرونَنِي: يطلبُونَ منِّي تَرْكَهُ. ينظر: شرح التَّسهيل ٢/٢٣١، ولسان العرب مادَّة (حوز) و (دور) ، وسمط اللآلئ ١/٦٦.

(٢) اللَّامع العزيزيُّ ص ٢٦٦-٢٦٧.

(٣) المقصودُ مِنْ تجرُّد (بينَ) –هاهنا– استعمالها دونَ الألف واللَّام، و (ما) . ينظر: المساعد ١/٥٢٥.

(٤) المقصود من التَّصرُّفِ فيها: استعمالها غيرَ ظَرْفٍ بأن تقع مبتدأً أو فاعلًا أو نائبًا للفاعل أو مضافًا إليها.
ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٨/٥٠.

وقولُ أبي العلاءِ: "والرَّفعُ أَقوَى عندَ البَصْرِيِّينَ " مُشِيرًا به إلى رَفعِ (بَيْنَ) في بيتِ المتنبِّيِّ وفي القراءةِ مردُّهُ إلى عَدَمِ احتياجِهِ إلى تَقْدِيرٍ أو قَوْلٍ بإضمارٍ بخلافِ النَّصبِ؛ ولذا رُجِّحَ الجرَّ عندهم–أيضًا– على النَّصْبِ في الشَّاهِدِ الأخِيرِ الذي سَاقَهُ أبو العلاءِ.

وأمَّا ما ذكرَهُ أبو العلاءِ مِنِ التزامِ تقديرِ (ما) الموصُولةِ قبلَ (بينَ) حالَ النَّصْبِ فلمْ يَقُلْ به أَحَدٌ مِنْ أهلِ البصرةِ، وإنَّما هو رأيٌ للفرَّاءِ[1]، وهو الموافقُ–أيضًا–لما ذَكَرَهُ الفرَّاءُ في قَوْلِ امرئِ القَيْسِ:

فَأَدْبَرْنَ كالجَزْعِ المُفَصَّلِ بَيْنَهُ  بِجِيدٍ مُعَمٍّ في العَشِيرَةِ مُخْوَلِ[2]

مِنْ أَنَّ موضعَ (بينَ) رفعٌ؛ لأنَّهُ اسمُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه[3]، وأنَّهُ قَدْ أُقِرَّ على نَصْبِهِ دلالةً على أَصْلِهِ، ولا وَجْهَ لرفعِهِ، فيقالُ: المُفَصَّلِ بَيْنُهُ؛ لأنَّ (بينَ) ليسَتْ مفعُولًا حالَ تسميةِ الفاعلِ، وإنَّما هيَ مثالُ محلٍّ، بَلْ يَسُوغُ فيهِ إضمارُ (مَا) ؛ لتكونَ هي نائبَ الفاعلِ، ويكونَ التَّقديرُ: كالجَزْعِ المُفَصَّلِ مَا بَيْنَهُ[4]. وَرَأْيُ الفرَّاءِ هذا –كما ذكرَ أبو حيَّانَ– يَدُلُّ على

(١) ينظر: السَّابق ٨/٥٣-٥٤.

(٢) البيتُ مِنَ الطَّويل، وهو لامرئِ القَيْس يَصِفُ قطيعًا مِنَ النَّعاج. فأَدْبَرْنَ: يعني النِّعاجَ المذكُورةَ في البيتِ قبلَه. كالجَزْعِ: الجَزْعُ: خَرَزٌ فيه بياضٌ وسوادٌ. المفَصَّل بينَه: أي مفصولٌ بينَ ذلكَ الخَرَزِ. بجِيْدٍ: أراد بِعُنُقِ غلامٍ. معمٍّ: كريم العَمِّ. مُخْوَل: كريم الخالِ. ينظر: ديوان امرئ القيس ص ٢٢، وشرح القصائد السَّبع ص ٩٤.

(٣) ينظر: شرح القصائد السَّبْع ص ٩٤.

(٤) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٨/٥٤.

أَمْرَينِ[١]:

أحدهما: أَنَّ (بينَ) لا يُتَصَرَّفُ فيها إلا فيما كانَ أصلُها أَنْ تَنْتَصبَ فيه على الظَّرفيَّةِ.

والآخر: أَنَّ (بينَ) إذا تُصُرِّفَ فيها لم تستعملْ مَرْفُوعَةَ اللَّفظِ ولا مَنْصُوبَةً، وإنَّما تكونُ في مَوضِعِ رَفْعٍ أو نَصْبٍ، وَتَلْزَمُ نُونَها الفتحةُ.

وهذا الذي ذهبَ إليه الفرَّاءُ في (بينَ) موافقٌ لما يراهُ الكوفِيُّونَ الذين قَصَرُوا رَفْعَ الظَّرْفِ المكانيِّ المُبْهَمِ على ضَرُورةِ الشِّعْرِ[٢]، أو على أنْ يكُونَ خَبَرًا لاسْمِ مَكَانٍ لا اسْمِ ذَاتٍ، كقولِكَ: دارِي خَلْفَكَ، خلافًا لقولِكَ: زيدٌ خَلْفَكَ، كما أنَّ التَّقديرَ الذي ذكرَهُ الفرَّاءُ يوافقُ ما ذكرُوهُ مِنْ تقديرِ (مَا) الموصُولةِ قبلَ الظَّرْفِ المُتَصرِّفِ في الآيةِ المتقدِّمَةِ بِنَصْبِ (بينَ) في قولِهِ –تعالى–: ﴿ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٣]، ليكونَ أصلُ الكلامِ: لقدْ تَقَطَّعَ ما بينَكم[٤]. وَوَافَقَهُم في ذلكَ الزَّجَّاجُ؛ إِذْ قالَ بِهِ في تقديرِ هذِهِ الآيةِ[٥].

وَمَنْ تأمَّلَ ما ذكرَهُ أبو العلاءِ في هذِهِ المسألةِ يَلْحَظُ أنَّهُ يجيزُ الأَخْذَ بكلا المذهبينِ في (بينَ) حالَ تجرُّدِها مَعَ اختيارِهِ للتَّصَرُّفِ فيها–والحالةُ

(١) ينظر: السَّابق.

(٢) ينظر: شرح التَّسهيل ٣٢٢/١.

(٣) سورة الأنعام من الآية (٩٤) . وقد سبق عَزْوُ هذه القراءة ص٥٩.

(٤) ينظر: الدُّرُّ المصون ٥١/٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧٣/٢.

هـذِهِ–وِفَاقًا لما يُرَجِّحُهُ البصريُّونَ؛ إذِ القولُ بالنَّصْبِ على الظَّرفيَّةِ محوجٌ للتَّقْدِيرِ، وما لا يحتاجُ إلى تقديرٍ أَصْلٌ لما يحتاجُ، فالقولُ بِهِ أَوْلى.

ولعلَّ الأَقْرَبُ ما ذَهَبَ إليه البصريُّونَ؛ لدلالةِ السَّماعِ عليهِ، وهُو الموافقُ لحالِ الظُّروفِ المكانيَّةِ المُبهَمَةِ، ولطبيعةِ الاتِّساعِ في استعمالِها عندَ العَرَبِ، كما حَكَى عنهُم سِيبَويهِ مِنْ قولِهم: هو أَحْمَرُ بينِ العَيْنَينِ[1]، أمَّا ما ذكرَهُ الفرَّاءُ مِنَ التزامِ تقديرِ (مَا) الموصُولةِ قبلَ الظَّرْفِ فلا دليلَ عليهِ، مَعَ ما فِيهِ مِنْ حَمْلٍ للشَّواهِدِ التي وردتْ في ذلكَ على غيرِ ظاهِرِها مَعَ إِمْكَانِهِ، واللهُ أعلمُ.

## المطلبُ الرَّابعُ: اسمُ الفِعْلِ (شَتَّانِ) بكسْرِ النُّونِ:

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وَقَوْلُهُ[2]:

مَصَائِبُ شَتَّى جُمِّعَتْ في مُصِيبَةٍ ولمْ تَكْفِها حتى قَضَتْهَا مَصَائِبُ[3]

شَتَّى: كلمةٌ مَأْخُوذَةٌ مِنَ الشَّتِّ، وهُو في معنى الفُرْقَةِ، ويُمكِنُ أنْ يكُونَ اسمًا مَوضُوعًا على (فَعْلَى)، ويجوزُ أنْ يكُونَ جَمْعَ شَتِيتٍ، مثل:

---

(١) ينظر: الكتاب ١/١٩٥.

(٢) يعني المتنبِّيَّ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص ٧٥.

(٣) البيتُ مِنَ الطَّويلِ، مِنْ قصيدةٍ للمتنبِّيِّ يَرْثِي بها محمَّدَ بنَ إسحاقَ التَّنُوخيَّ، وَيَنْفِي الشَّماتَةَ لمَوْتِهِ عَنْ أبناءِ عَمِّهِ. وروايةُ الدِّيوان: (قَفَتْها) بَدَلَ (قَضَتْها) ، وهي الأَنْسَبُ لمعنى البيتِ. قَفَتْهَا: بمعنى تَبِعَتْهَا.

ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص ٧٥، ولسان العرب مادَّة (قفا) .

جَرِيحٍ وجَرْحَى، قال الرَّاجِزُ:

القَوْمُ أَخْيَافٌ وَشَتَّى في الشِّيَمِ وكلُّهُمْ يَجْمَعُهُ بيتُ الأَدَمِ[(١)]

وَشَتَّانَ: اشْتِقاقُهُ مثلَ اشْتِقاقِ (شَتَّى) يُقالُ: شَتَّانَ فلانٌ وفلانٌ، وشَتَّانَ مَا هُما.

وأجازَ الفرَّاءُ كَسْرَ النُّونِ، فيجُوزُ أنْ يكُونَ كَسْرُهَا بناءً، وَيحتَمِلُ أَنْ يكُونَ تَثْنِيَةِ شَتٍّ، قَالَ الأَعْشَى:

شَتَّانَ مَا يَوْمِي على كُورِها ويومُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ[(٢)]»[(٣)].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

نقلَ أبو العلاءِ عَنِ الفرَّاءِ في النَّصِّ المُتَقَدِّمِ جَوَازَ كَسْرِ النُّونِ مِنِ اسمِ الفِعْلِ (شَتَّانَ) ، وهُو مُوافقٌ في ذلكَ لما نَقَلَهُ ثَعْلَبٌ عَنِ الفرَّاءِ مِنْ

(١) البيتُ مِنَ الرَّجَزِ، ولم أقفْ على قائِلِهِ. أخيافٌ: الأخيافُ مِنَ النَّاسِ: الذين أُمُّهُمْ واحدةٌ، وآباؤُهُمْ شَتَّى، أرادَ: مختلفونَ في الأخلاقِ والأَشْكالِ. والأَدَمُ: فسَّرَهُ ابنُ مَنْظُور بعدَ أنْ أوردَ البيتَ بقولِهِ: " قيلَ: أرادَ: آدَمَ. وقيلَ: أرادَ الأَرْضَ". ينظر: لسان العرب مادَّة (أدم) و (خيف) .

(٢) البيتُ مِنَ السَّريع، وهُو للأعشى ميمونِ بنِ قيسٍ. كُورِها: يعني رَحْلَ النَّاقةِ. وحيَّانُ وجابرٌ: هما ابنا عُمَيرةَ مِنْ بني حنيفةَ، وكانَ حيَّانُ نديمًا للأعشى. والشَّاهدُ فيه عندَ النَّحويِّينَ: رفعُ شتَّانَ للفاعلِ، وزيادةُ (ما) بين اسم الفعل وفاعله. ينظر: ديوان الأعشى ص ١٩٧، وشرح ابن يعيش ٦٨/٤، وشرح شواهد المغني ٩٠٦/٢، وخزانة الأدب ٢٧٦/٦، ٣٠٣.

(٣) اللَّامع العزيزيُّ ص ١٦٧-١٦٨.

قَوْلِهِ: "... والفرَّاءُ يخفِضُ نُونَ شَتَّانَ"[1] ، كمَا نَقَلَ ذلكَ الرَّضِيُّ – أيضًا– عَنِ الأَصْمَعِيِّ[2]، وعليهِ يكونُ الأَصْمَعِيُّ موافقًا للفرَّاءِ فيما ذَهَبَ إليهِ.

وَقَدْ أجازَ أبو العلاءِ المعرِّيُّ في كَسْرِ نُونِ (شَتَّانَ) وَجْهَينِ:

أحدَهما: أَنْ تكُونَ هذِهِ الكَسْرَةَ حَرَكَةُ بِناءٍ لا إعرابٍ؛ وذلك راجعٌ إلى أَنَّ الأَصلَ في هذِهِ النُّونِ السُّكُونِ، وَحُرِّكَتْ بالكَسْرِ؛ لالتقاءِ السَّاكِنينِ، وهُو تَوجِيهٌ أجازَهُ أبو سَهْلٍ الهَرَوِيُّ (ت٤٣٣هـ)[3].

والآخرَ: أَنْ تَكُونَ الكَسْرَةَ حَرَكَةٌ إعرابيةٌ بِناءً على القَوْلِ بأَنَّهُ مُثَنَّى (شَتٍّ)[4]، وهُو تَوْجِيهٌ جَزَمَ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ في بَيَانِ رأي الفرَّاءِ، وَضَعَّفَهُ حيثُ يقُولُ: " وَقَوْلُ الفرَّاءِ في كَسْرِ نُونِ (شَتَّانَ) إنَّما ذَهَبَ إلى المعنى لمَّا كَانَ للاثْنَينِ ظَنَّ أَنَّ (شَتَّانَ) مُثَنَّى، فَكَسَرَهُ، والعَرَبُ كلُّها تَفْتَحُهُ، ولمْ يُسْمَعْ بمصْدَرٍ مُثَنَّى إلا إذا اختلفَ، فصارَ جِنْسَينِ، وذلكَ–أيضًا– قليلٌ في كَلامِهِم، وَيَلْزَمُ الفرَّاءَ إنْ كانَ اثنينِ أَنْ يقولَ فِيهِ في مَوْضِعِ النَّصْبِ والجَرِّ: شَتَّينِ بالياءِ، وهذا لا يُجِيزُهُ عَرَبيٌّ ولا نَحْوِيٌّ"[5].

وَقَدْ أَكَّدَ أبو عليٍّ المَرْزُوقيُّ (ت٤٢١هـ) هذا التَّوجِيهَ، فقالَ: "وَرَوَاهُ–يعني شَتَّانَ–بعضُهُمْ بالكَسْرِ، يجعلُهُ تَثْنِيَةَ (شَتٍّ)... وأَصحابُنا

(١) الفصيح ص ٣١٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/٢٨.

(٣) ينظر: التَّلويح في شرح الفصيح للهَرَوِيّ ص ٨٠.

(٤) الشَّتُّ في اللُّغة بمعنى الافتراق. ينظر: لسان العرب مادَّة (شتت) .

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه ص ٤٤٨.

البَصْرِيُّونَ لا يجيزُونَ فيه إلا الفَتْحَ، وَلَوْ كَانَ مُثَنًّى لجَازَ تأخِيرُهُ، فَقِيلَ: زَيْدٌ وَعَمْرٌو شَتَّانِ، وكَانَ هُو الوَجْهَ والتَّرتِيبَ، ولجازَ أنْ تُقلَبَ أَلِفُهُ ياءً في النَّصْبِ والجَرِّ، وذلكَ لا يُعرَفُ؛ ألا تَرَى أَنَّ قَوْلَهم: سِيَّانِ زَيْدٌ وعَمْرٌو لمّا كَانَ تَثْنِيَةَ سِيٍّ – وهُو المِثْلُ – جازَ جميعُ ذلكَ فِيهِ..."[١] .

وَقَدْ أَجَابَ عبدُ القَادِرُ البَغْدادِيُّ عمَّا أَوْرَدَهُ ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ في تَوجِيهِ رأي الفرَّاءِ بِقَولِهِ: " أَقُولُ: الفَرَّاءُ لم يَذْهَبْ إلى أنَّ النُّونَ مكسُورةٌ لا غيرَ، وَشَتَّانِ مُثَنًّى (شَتٍّ) ، وَإِنَّما حَكَى أَنَّ كَسْرَ النُّونِ لُغَةٌ في فَتْحِهَا. . ." [٢]. وهذا الذي ذَكَرَهُ البَغْدَادِيُّ يُوافِقُ ما نَقَلَهُ الزَّبِيدِيُّ في مُعْجَمِهِ بناءً على ظاهِرِ كلامِ شُرَّاحِ الفَصِيحِ[٣].

وبناءً على ذلكَ يَضْعُفُ مَا وَجَّهَ بِهِ المعرِّيُّ رأيَ الفرَّاءِ، وَيُؤَيِّدُ تَضْعِيفَهُ مَا نقلَهُ الصَّاغَانيُّ في العُبَابِ عنِ الفرَّاءِ مِنْ أَنَّ كَسْرَ نُونِ (شَتَّانَ) لُغَةٌ في فَتْحِهَا[٤]، وَعَليهِ فيستوِي (شَتَّانَ) –بفتحِ النُّونِ– فِيمَا رواهُ جُمْهُورُ البَصْرِيِّينَ مَعَ (شَتَّانِ) – بِكَسْرِها– فِيمَا رَوَاهُ الفرَّاءُ في كونِهِمَا اسْمَينِ للفِعْلِ الماضِي الذي بمعنى: افْتَرَقَ[٥]، واللهُ أعلمُ.

(١) شرح الفصيح للمرزُوقيّ ص ٣٠٥.

(٢) خزانة الأدب ٦/٢٨٢-٢٨٣.

(٣) ينظر: تاج العروس مادّة (شتت) .

(٤) ينظر: العباب الزاخر مادّة (شتت) .

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٨/٣٨٧٧.

## المطلبُ الخامس: أصلُ (وَيْكَأَنَّ)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وَيْكَ: كلمةٌ يُختلَفُ في تفسيرِها، وكانَ الخليلُ يَذْهَبُ إلى أنَّها (وَيْ) في مَعْنَى التَّعجُّبِ مِنَ الشَّيءِ والإنكارِ لَهُ؛ فَقِيلَ بعدَهُ: كَأَنَّه كَذا وَكَذا[1]، وفي الكتابِ العَزِيزِ: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[2].

وكانَ أبو زَيْدٍ يحكِي عَنِ العَرَبِ أَنَّ (وَيْكَ) في معنى: أَلَمْ تَعْلَمْ؟ وَأَلَمْ تَرَ[3]؟ وَيُفَسِّرُ الآيةَ على مَعْنَى: أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّهُ لا يُفلِحُ الكافرونَ؟ وَأَلَمْ تَرَ؟

وَقَالَ قَوْمٌ[4]: هيَ كلمةٌ موضُوعةٌ للتَّعَجُّبِ، وَقَلَّمَا تَجِيءُ في الكلامِ الفصيحِ إلا وبعدَها (أَنْ) المُخَفَّفَةُ أو المُثَقَّلَةُ. . .

وَيُحكَى عن الفرَّاءِ أَنَّهُ يَذْهَبُ إلى أَنَّ المرادَ بها: وَيْلَكَ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ. وهذا قَوْلٌ يَبْعُدُ، وَيَلْزَمُهُ فِيهِ أَنْ تكُونَ (أَنَّ) بعدَها مكسُورةً؛ لأَنَّا لو قُلْنا للرَّجُلِ: وَيْلَكَ! إِنَّ السُّلطانَ يَطْلُبُكَ، وَوَيْلَكَ! إِنَّ فِعْلَكَ مَذْمُومٌ، لكانَ الوَجْهُ كَسْرَ (إِنَّ) ، ولابُدَّ لمَنْ ذهبَ مَذْهَبَ الفرَّاءِ أَنْ يُضمِرَ فِعْلًا يُوجِبُ فَتْحَ (إِنَّ)، كَأَنَّهُ لمَّا كانَ المَعْنَى: وَيْلَكَ! كان كَأَنَّهُ قَالَ: اِحْذَرْ أَنَّ فِعْلَكَ مَذْمُومٌ، فيفتحُ (إِنَّ): إِمَّا لأَنَّها وَمَا بعدَها مِنَ الكَلامِ في مَعْنَى المَصْدَرِ، وَقَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ المفعُولِ، كأَنَّهُ قالَ: اِحْذَرْ ذَمَّكَ، وَيجُوزُ

---

(١) وهو رأي سيبويه –أيضًا. ينظر: الكتاب ١٥٤/٢، والخصائص ٤٠/٣، ١٦٩–١٧٠.

(٢) سورة القصص من الآية (٨٢) .

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ص ٥٥٥، وتحصيل عين الذَّهب ص ٢٩٦.

(٤) وهو رأي الأخفش الأوسط. ينظر: الخصائص ٤٠/٣.

أَنْ تُجْعَلَ وَمَا بعدَها في مَوْضِعِ المفعُولِ لَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ: اِحْذَرْ؛ لأنَّ فِعْلَكَ مَذْمُومٌ، أي: مِنْ أَجْلِ ذلكَ، وقال زَيْدُ بنُ عَمْرِو بنِ نُفَيْلٍ[١]:

سَالتَاني الطَّلاقَ أَنْ رَأَتَاني ... قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتُمَانِي بِنُكْرِ

وَيْكَ أَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْ ... بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[٢][٣]

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

لقد أَفاضَ النَّحويُّونَ الكلامَ في أَصْلِ (وَيْكَأَنَّ)[٤]: فالخليلُ وَسِيبَويهِ يَرَونَها مُركَّبةً مِنْ (وَيْ) التي للتَّعجُّبِ، و(كَأَنَّ) التي للتَّشْبِيهِ، وَمَعْناها في الآيَةِ التَّحْقِيقُ، والأخفشُ الأَوسَطُ يَرَاهَا مُرَكَّبَةً مِنْ (وَيْكَ) التي بمعنى: أَعْجَبُ، وَ(أَنّ) التي للتَّأكِيدِ. أَمَّا الفرَّاءُ فَقَدْ نَقَلَ عنهُ أبو العَلاءِ أَنَّهُ يَرَاهَا بمعنى: وَيْلَكَ، وهذا هُو الأَصْلُ فيها، فَحُذِفَتِ اللَّامُ تخفيفًا، وهذا مُوافِقٌ لما نقلَهُ ابنُ جِنِّيَّ عَنِ الكسائيِّ في أَصْلِ (وَيْكَأَنَّ) في الآيةِ المتقدِّمةِ[٥]،

(١) هُو زيدُ بنُ عَمْرِو بنِ نُفَيلٍ القُرَشيُّ العَدَوِيُّ، أحدُ حكماءِ الجاهليَّةِ، ومِنْ شعرائِها المِقِلِّينَ، لم يُدْرِكِ الإسلام، وكانَ يَكْرَهُ عبادةَ الأَوثانِ، تُوُفِّيَ قبلَ البعثةِ النَّبويَّة بخمس سنين. تنظر ترجمتُه في: الأغاني ٣/٨٤-٨٧، والأعلام ٣/٦٠.

(٢) البيتُ مِنَ الخفيفِ. نَشَبٌ: أي مالٌ. عَيْشَ ضُرٍّ: يعني سُوءَ حالٍ. ينظر: الكتاب ٢/١٥٥، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢/١١، وخزانة الأدب ٦/٤١٠.

(٣) اللَّامع العزيزيُّ ص ٢١٣.

(٤) ينظر في ذلك: الكتاب ٢/١٥٤، وشرح السِّيرافيِّ ٣/٥١٦-٥١٧ رسالة دكتوراه بتحقيق: محمَّد حسن محمَّد يوسف، جامعة الأزهر، والنُّكَت ١/٥٢٣-٥٢٤، وشرح ابن يعيش ٤/٧٦-٧٨، وشرح الكافية للرَّضيِّ ٤/٥٧-٥٨، والتَّصريح ٢/١٩٧.

(٥) ينظر: المحتسب ٢/٢٠٠.

وَفِيما وَرَدَ عَنِ العَرَبِ كذلكَ[1]، كَمَا في قَوْلِ عَنْتَرَةَ:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سُقْمَهَا قِيلُ الفَوَارِسِ: وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[2]

ومعلومٌ أَنَّ مَنْ يَرَى ذلِكَ في (وَيْكَأَنَّ) يَلْزَمُهُ القَوْلُ بإضْمارِ فِعْلٍ بعدَها؛ لِكَوْنِ همزةِ (أَنَّ) في الآيةِ مفتُوحَةً؛ إذْ لا يجُوزُ في الابتداءِ أَنْ تقُولَ: يا هذا أَنَّكَ قائمٌ، كما لا يجُوزُ أَنْ يُقالَ: وَيْلَكَ! أَنَّ فِعْلَكَ مَذْمُومٌ، كَمَا ذكرَ أبو العلاءِ المعرِّيُّ آنِفًا؛ لذا اسْتَبْعَدَ قَوْلَ الفرَّاءِ بناءً على ذلكَ– كَمَا مَرَّ.

وَلَمْ يكنْ أبو العلاءِ بِدْعًا في ذلكَ مِمَّنْ سَبَقَهُ مِنَ النَّحويِّينَ مِمَّنْ رَدَّ القَوْلَ بهذا التَّوجِيهِ[3]، فهَا هُوَ أبو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ يقُولُ– معلِّقًا عليه–: "وَمَا أَعْلَمُ جِهَةً مِنَ الجِهاتِ إلا هذا القَوْلُ خطأٌ منها، فَمِنْ ذلكَ أَنَّ المعنى لا يَصِحُّ عليهِ؛ لأَنَّ القَوْمَ لم يخاطِبُوا أَحَدًا، فيَقُولُونَ لَهُ: وَيْلَكَ! وكانَ يجِبُ على قَوْلِهِ أَنْ يَكُونَ (إِنَّهُ) بِكَسْرِ (إِنَّ) ؛ لأَنَّ جميعَ النَّحويِّينَ يَكْسِرُونَ (إِنَّ) بعدَ (وَيْلَكَ) ، وأيضًا فإِنَّ حَذْفَ اللَّامِ مِنْ (وَيْل) لا يجُوزُ، وأيضًا فَلَيسَ يُكتَبُ هذا (وَيْكَ)"[4].

---

(١) ينظر: الخصائص ٣/٤٠.

(٢) البيتُ مِنَ الكاملِ، وهُو لعنترةَ بنِ شدَّادٍ. قِيلُ: أي قَوْلُ. عَنْتَرَ: مُرخَّمٌ بتقديرِ نداءٍ محذُوفٍ، أي يا عَنْتَرةُ. أَقْدِم: بمعنى تَقَدَّمْ، مِنَ الإِقْدامِ، وهو الشَّجاعةُ. ينظر: ديوان عنترة ص ٣٠، وخزانة الأدب ٦/٤٠٦.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس ٢/٥٥٩، والمحتسب ٢/٢٠٠، وشرح ابن يعيش ٤/٧٨.

(٤) إعراب القرآن ٣/٢٤٤.

ويقُولُ ابن جِنِّيَّ: "وَقَالَ الكِسَائيُّ – فِيما أَظُنُّ– أرادَ: وَيْلَكَ، ثُمَّ حَذَفَ اللَّامَ، وهذا يحتاجُ إلى خَبَرِ نَبِيٍّ لِيُقْبَلَ"(١).

أَقُولُ: وَمَا نقلَه أبو العلاءِ عَنِ الفرَّاءِ لم يَقُلْ بِهِ في أَصْلِ (وَيْكَأَنَّ) في الآيَةِ الكَرِيمَةِ، وَإِنَّما أجازَهُ في (وَيْكَ) في بيتِ عنترةَ المتقدِّم، أمَّا في الآيَةِ فهُو يَرَى أَنَّ (وَيْكَأَنَّ) كلمةٌ بَسِيطةٌ لا تَرْكِيبَ فِيها، وَمَعْناها على الاستفهامِ التَّقرِيرِيِّ، أي: أَمَا تَرَى؟ وَيَدُلُّ على ذلكَ قَوْلُهُ: " وَقَوْلُهُ: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾(٢) في كلامِ العَرَبِ تقريرٌ، كَقَوْلِ الرَّجُلِ: أَمَا تَرَى إلى صُنْعِ اللهِ؟ وَأَنْشَدَني:

وَيْكَ أَنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

قالَ الفرَّاءُ: وَأَخْبَرني شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ البصرةِ قالَ: سَمِعْتُ أعرابيَّةً تقولُ لزوجِها: أينَ ابنُكَ؟ وَيْلَكَ! فقالَ: وَيْكَأَنَّهُ وراءَ البَيْتِ. مَعْنَاهُ: أَمَا تَرَيْنَهُ وراءَ البَيْتِ؟! وَقَدْ يذهَبُ بعضُ النَّحويِّينَ إلى أنَّهُما كَلِمَتانِ، يريدُ: وَيْكَ أَنَّهُ، أرادَ: وَيْلَكَ، فَحَذَفَ اللَّامَ، وَجَعَلَ (أَنَّ) مفتُوحَةً بِفِعْلٍ مُضمَرٍ، كَأَنَّهُ قالَ: وَيْلَكَ اِعْلَمْ أَنَّهُ وراءَ البَيْتِ، فأَضْمَرَ (اِعْلَمْ) . ولَمْ نجدِ العَرَبَ تُعمِلُ الظَّنَّ والعِلْمَ بِإِضْمارِ مُضْمَرٍ في (أَنَّ) ؛ وذلكَ أَنَّهُ يَبْطُلُ إذا كانَ بينَ الكَلِمَتَينِ، أو في آخِرِ الكَلِمَةِ، فلمَّا أَضْمَرَهُ جَرَى مجرَى التَّرْكِ؛ أَلا تَرَى أَنَّهُ لا يجُوزُ في الابتداءِ أَنْ تقُولَ: يا هذا أَنَّكَ قائمٌ، ولا: يا هذا أَنْ قُمْتَ، تريدُ:

(١) المحتسب ٢/٢٠٠.

(٢) سورة القصص من الآية (٨٢) .

عَلِمْتُ، أو أَعْلَمُ، أو ظَنَنْتُ، أو أَظُنُّ. وأمَّا حَذْفُ اللَّامِ مِنْ (وَيْلَكَ) حتى تَصِيرَ (وَيْكَ) فَقَدْ تَقُولُهُ العَرَبُ؛ لكثرتِها في الكَلامِ. قالَ عَنْتَرَةُ:

وَلَقَدْ شَفَى نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا قَوْلُ الفَوَارِسِ: وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ"[1].

فقولُ الفرَّاءِ: "ولَمْ نجدِ العَرَبِ تُعمِلُ الظَّنَّ والعِلْمَ بِإِضْمارِ مُضْمَرٍ في (أَنَّ) ... إلخ". يَدُلُّ دِلالَةً صَرِيحَةً على تَضْعِيفِهِ القَوْلَ الذي نَقَلَهُ عَنْ بعضِ النَّحويِّينَ في (وَيْكَأَنَّ) في الآيَةِ، وقدْ سَبَقَ أَنْ ذَكَرْتُ أَنَّهُ قَوْلٌ عَزَاهُ ابنُ جِنِّي إلى الكسائيِّ مِنَ الكُوفِيِّينَ في الآيةِ المُتقدِّمةِ، كما عَزَاهُ الأُشمُونيُّ إلى أبي عَمْرِو ابنِ العَلاءِ مِنَ البَصْرِيِّينَ[2]. ولعلَّ الأَقْرَبَ في أَصْلِ (وَيْكَأَنَّ) مَا ذكرَهُ ابنُ مالكٍ[3] مِنْ أَنَّها كلمةٌ مركَّبةٌ مِنْ (وَيْ) ، وهي اسمُ فِعْلٍ بمعنى (أَعْجَبُ)، وَمِنَ الكافِ المُفيدةِ للتَّعليلِ، وَمِنْ (أَنَّ) المفيدةِ للتَّوكِيدِ، وعلى ذلكَ يكونُ تقديرُ الآيَةِ، وهيَ قولُهُ – تعالى–: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاء مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلاَ أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُون﴾[4]: أَعْجَبُ لبَسْطِ اللهِ الرِّزْقَ لمنْ يشاءُ، وَأَعْجَبُ لِعَدَمِ فلاحِ الكَافِرِين، وَيُؤَيِّدُهُ مَا حكاهُ سِيبَوَيهِ عَنْ بَعْضِ العَرَبِ مِنْ قولِهِمْ: "كَمَا أَنَّهُ لا يَعْلَمُ، فَتَجَاوَزَ اللهُ عَنْهُ"[5]، والتَّقديرُ: لِعَدَمِ عِلْمِهِ تَجَاوزَ اللهُ عَنْهُ، فالكَافُ–هاهُنا– أفادتْ مَعْنى التَّعليلِ فِيمَا يُشْبِهُ هذا المَوْضِعِ، واللهُ أَعْلَمُ.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣١٢.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٣/١٩٨-١٩٩.

(٣) ينظر: شرح التَّسهيل ٢/٧، وشرح الكافية الشَّافية ٣/١٣٨٥.

(٤) سورة القصص الآية (٨٢) .

(٥) ينظر: الكتاب ٣/١٤٠.

## المطلبُ السَّادس: تقديرُ (كانَ) بعدَ (لَدُنْ)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وسِيبَويهِ يَزْعُمُ أنَّهم إذا قَالُوا: لَدُنْ غُدْوَةً، فَنَصَبُوا الاسمَ بعدَها، فإنَّما شَبَّهُوهُ إذا ضُمَّتِ الدَّالُ بِقَولِكَ: هذا ضَارِبٌ خَالدًا. وإذا فُتِحَتِ الدَّالُ شُبِّهَ بِقَولِهم: اضْرِبَنْ فُلانًا[١]. وَقَوْلُ الفَرَّاءِ في هذا أَقْرَبُ؛ لأنَّهُ يَذْهَبُ إلى أنَّ (كانَ) بَعْدَ (لَدُنْ) مُضْمَرَةً[٢]، كأنَّهُ قَالَ: جِئْتُكَ لَدُنْ كانَ الوقتُ غُدْوَةً؛ لأَنَّ (لَدُنْ) يَقَعُ بعدَها الفِعْلُ، كَمَا قَالَ القَطَامِيُّ[٣]:

صَرِيعُ غَوَانٍ رَاقَهُنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ[٤]

وَأَنْشَدَ الفرَّاءُ[٥]:

لَدُنْ كَبِيرًا إلى أَنْ مَسَّهُ الخَرَفُ[٦].

---

(١) ينظر: السَّابق ١/١٥٩، ٢١٠.

(٢) ينظر رأي الفرَّاء في: مجالس ثعلب ص ١٦٠، ولسان العرب مادَّة (لدن) .

(٣) هو أبو سعيد، عُمَير بنُ شُيَيمٍ التَّغْلِبِيُّ، ولهُ لَقَبَانِ: أحدهما: القَطَامِيُّ، ويُعنَى به الصَّقْرُ، والآخرُ: صريعُ الغَوَانِي؛ لهذا البيت، كان نصرانيًّا فأسلمَ، وهُو مِنْ شعراءِ الطَّبقةِ الثَّانيةِ مِنْ شُعَراءِ الإسلامِ، تُوُفِّيَ سنة ١٣٠هـ تقريبًا. تنظر ترجمتُه في: الشِّعر والشُّعراء، والأغاني ١٣/٢٤ وما بعدَها، والأعلام ٨٨/٥.

(٤) البيت من الطَّويل، وهو للقطاميِّ في ديوانه. والذَّوائِبِ: جمع ذُؤَابةٍ، وهي الظَّفيرةُ مِنَ الشَّعْرِ. والشَّاهد فيه: إضافة (لَدُن) إلى الجملة، وهي قولُهُ: شَبَّ. ينظر: ديوان القَطَاميِّ ص٤٤، وخزانة الأدب٨٦/٧ وما بعدَها.

(٥) لم أجده في معاني القرآن، ولا فيما بين يديّ من مصادرَ.

(٦) البيتُ من البسيط، ولم أعثر على قائلِهِ. والشَّاهد فيه: مجيءُ (لَدُن) اسمَ زمانٍ، وإضمارُ =

لأَنَّ (لَدُنْ) إذا وَقَعَتْ على الزَّمَانِ فَقَدْ صَارَتْ مِنْ أَسمائِهِ، فجازَ أَنْ يَقَعَ بعدَها الفِعْلُ، كما يُقالُ: جِئْتُكَ حِينَ جاءَ فُلانٌ، وآتِيكَ حينَ يَقْدُمُ الحَاجُّ"[1].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

(لَدُنْ) مِنَ الظُّروفِ المُبهَمةِ المبنيَّةِ؛ لِشَبَهِها بالحَرْفِ في الاستعمالِ[2]؛ لكونها دالةً على معنى ابتداءِ الغايةِ مِنْ جِهَةٍ: زَمَانًا، وذلك كقولِكَ: مَا رأيتُهُ مِنْ لَدُنْ ظُهْرِ الخَميسِ، أو مَكَانًا، كقولِهِ –تعالى–: ﴿وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾[3] ؛ ولامتناعِ الإخبارِ بها وعَنْها مِنْ جِهَةٍ أُخْرى[4]. كما أَنَّ القِياسَ فِيمَا يَلِيها الجَرُّ بالإضافةِ لفظاً إنْ كانَ مُفْرَدًا، كالأمثلةِ السَّابقةِ، أو تَقْدِيرًا إنْ كانَ جُمْلةً، كَمَا في بيتِ القَطَامِيِّ الذي سَاقَهُ المعرِّيُّ. أمَّا إنْ وَلِيَها اسمٌ مفردٌ: فإمَّا أنْ يكونَ لَفْظَ (غُدْوَة) أو غيره:

– فإنْ كانَ لَفْظَ (غُدْوَة) : فيجُوزُ فِيهِ عندَ البَصْرِيِّينَ الجَرُّ على الأَصْلِ – وهُو الأكثرُ –[5] ، ويجُوزُ النَّصْبُ على إعْمالِ الظَّرْفِ في الاسمِ

---

= الفِعْلِ بعدَها، أي: لَدُن كانَ كبيرًا، وهي حينئذٍ بمعنى: حِينَ على ما أجازَهُ فيها الفرَّاءِ.

(١) اللَّامع العزيزيّ ص ٧٠٠-٧٠١.

(٢) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٨/٧٠.

(٣) سورة طه من الآية (٩٩) .

(٤) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٨/٧٠.

(٥) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ٤/١٠١-١٠٢، وارتشاف الضَّرب ٣/١٤٥٦

**المنصُوبِ بَعْدَهُ، وهذا معنى قَوْل أبي العلاءِ المعرِّيِّ فيما سَبَقَ: "وسِيبَوَيهِ يَزْعُمُ أنَّهم إذا قَالُوا: لَدُنْ غُدْوَةً، فَنَصَبُوا الاسمَ بعدَها، فإنَّما شَبَّهُوهُ إذا ضُمَّتِ الدَّالُ بِقَولِكَ: هذا ضَارِبٌ خَالدًا. وإذا فُتِحَتِ الدَّالُ شُبِّهَ بِقَولِهم: اضْرِبَنْ فُلانًا".**

**وبيانُ ذلكَ: أنَّ سِيبَوَيهِ يُنَزِّلُ نُونَ (لَدُنْ) في قولِكَ: (لَدُنْ غُدْوَةً ) بالتَّنوينِ في (ضَارِبٌ) مِنْ قَولِكَ: هذا ضَارِبٌ خَالدًا؛ وذلكَ بناءً على اللُّغاتِ الواردةِ في (لَدُن) مِنْ ثُبُوت النُّونِ وَحَذْفِها[(١)]، كما يجُوزُ في (ضَارِب) إثباتُ التَّنوينِ وَحَذْفُهُ[(٢)].**

**فإنْ قيلَ: لَدَنْ غدوةً: فـ (لَدَنْ) فِيهِ عندَ سِيبَوَيهِ مُنَزَّلَةٌ مَنْزِلَةَ فِعْلِ الأَمْرِ: اضْرِبَنْ، وذلكَ على لُغَةِ مَنْ يُسَكِّنُها، فيقولُ: لَدْ، ثمَّ يُدْخِلُ النُّونَ عليها، فيفتحُ الدَّالَ؛ لالتقاءِ السَّاكنينِ[(٣)].**

**–وإنْ كانَ المفردُ المنصُوبُ غيرَ لَفْظِ (غُدْوَة) : فالنَّصْبُ عِندَ البَصريِّينَ بإِضْمارِ (كَانَ) بَعْدَ (لَدُنْ) [(٤)]، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ:**

---

(١) ينظر: الكتاب ٢١٠/١، وشرح التَّسهيل ٢٣٧/٢، وشرح الكافية للرَّضيِّ ١٦٦/٤.

(٢) ينظر: شرح السِّيرافيّ ١٠٢/٢–١٠٣، بتحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، ط. دار الكتب العلميَّة.

(٣) ينظر: شرح السِّيرافيّ ١٠٣/٢، بتحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، ط. دار الكتب العلميَّة.

(٤) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٢٣٠/٤، وارتشاف الضَّرَب ١٤٥٦/٣، والمساعد ٢٧٣/١، والتَّصريح ١٩٤/١.

مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلى إِتْلائِهَا[1].

وهذا الوَجْهُ في (لَدُنْ) – أَعْني مجيءَ المفردِ المنصُوبِ بَعْدَها – هُوَ مَا أَجَازَ الفرَّاءُ بِهِ القَوْلَ بِتَقْدِيرِ (كانَ) ، سواءً أكانَ لَفْظَ (غُدْوَةٍ) أَمْ غيرَهُ.

أقولُ: وَرَأْيُ الفرَّاءِ في (لَدُنْ) موافقٌ لمَا يَرَاهُ الكُوفِيُّونَ فيها[2]، فإِنَّهم أجَازُوا في لَفْظِ (غُدْوَةٍ) بعدَها الرَّفْعَ، والنَّصْبَ، والجَرَّ[3]: فالرَّفْعُ على أَنَّها بمعنى (مُذْ) ، أي: مُذْ كانتْ غُدْوَةٌ، والنَّصْبُ على إِضْمارِ (كانَ) بَعْدَها أو على أَنَّها ظَرْفُ زَمَانٍ ومَا بعدَه بَدَلٌ مِنهُ، والجَرُّ على إِجرَائِهَا مُجرَى (مِنْ) و(عن) .

وهذا مُخَالفٌ لما يَرَاهُ البَصْرِيُّونَ الذينَ ذَهَبُوا إلى أَنَّ الأَصْلَ والأَكْثَرَ في المفردِ التَّالي لـ (لَدُنْ) هو الجَرُّ وَيقْصُرُونَ – بِناءً على السَّمَاعِ – نَصْبَ مَا بعدَ (لَدُنْ) بها على لَفْظِ (غُدْوَة) ، وهذا –أيضًا– يُقالُ في حالِ رَفْعِ مَا

(١) البيتُ مِنَ الرَّجَزِ، وهُو مجهُولُ القَائِلِ. شَوْلًا: الشَّوْلُ: أرادَ بِهِ النُّوقَ، واحدتُها: شَائِلَةٌ، وهي التي خَفَّ لَبَنُها، وارتفعَ ضَرْعُها، وأتي عليها مِنْ نَتَاجِها سَبْعَةُ أَشْهُرٍ أو ثمانيةٍ. إِتْلائِها: بمعنى يَتْلُوهَا وَلَدُها، ويتبعُها. ينظر: الكتاب ٢٦٤/١، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٠١/٤، والمساعد ٢٧٣/١، وشرح شواهد المغني ٨٣٦/٢، وخزانة الأدب ٢٤/٤، ٣١٨/٩.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب ص ١٦٠، ولسان العرب مادَّة (لدن) ، والتَّذييل والتَّكميل ٧٧/٨، والمساعد ٥٣٤/١، وهمع الهوامع ٢١٩/٣.

(٣) ينظر: المصادر السَّابقة.

بعدَهَا، كَمَا ذكرَهُ ابنُ جِنِّيَّ[١].

وواضحٌ مِنْ كَلامِ أبي العَلاءِ أَنَّهُ يُرَجِّحُ مَذْهَبَ الفرَّاءِ في المَسْأَلَةِ، وَوَجْهُ تَرْجيحِهِ عندَهُ: سَمَاعُ إضافتِهَا إلى الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ عَنِ العَرَبِ، كَمَا في بيتِ القَطَاميِّ الذي أَنْشَدَهُ؛ الأَمْرُ الذي يَدُلُّ على استواءِ (لَدُنْ) مِنْ حيثُ الاستعمالُ مَعَ بقيَّةِ الظُّرُوفِ الزَّمانيَّةِ، كَحِينٍ، وَوَقْتٍ في جوازِ وُقُوعِ الفِعْلِ بعدَها، كَمَا مَرَّ. وَمَا أَنْشَدَ الفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَدُنْ كَبِيرًا إلى أَنْ مَسَّهُ الخَرَفُ

فِيهِ دَلِيلٌ – عندَ أبي العَلاءِ – على أَنَّ النَّصْبَ بعدَ (لَدُنْ) غيرَ مُختَصٍّ بِلَفْظِ (غُدْوَةٍ) ، وأَنَّ شَأْنَ

(لَدُنْ) في ذلكَ كباقِي أسماءِ الزَّمَانِ التي تَجُوزُ إِضَافتُها إلى الأَفْعالِ، وهذا يُعَدُّ مُخالِفًا لما يَرَاهُ البصريُّونَ في (لَدُنْ) ؛ وذلكَ أنَّ القياسَ فِيها – عندَهم– على الأَصْلِ ألا تُضَافَ إلى الجُمَلِ[٢]؛ لأَنَّها ظَرْفٌ للمكانِ غالبًا، ولا يُضَافُ مِنْ ظُرُوفِ المكانِ إلا هِيَ و(حَيْثُ)[٣].

أَقُولُ: وَمَعَ قُوَّةِ مَا أَوْرَدَهُ أبو العَلاءِ في تَرْجِيحِ مَذْهَبِ الفرَّاءِ مِنْ حيثُ القِياسُ إلا أَنَّ إِضْمَارَ (كانَ) مَعَ اسمِها ممَّا كَثُرَ وُقُوعُهُ في كَلامِ العَرَبِ[٤]، والسَّمَاعَ يُؤَيِّدُ مَا ذهبَ إليه البصريُّونَ مِنِ انتصابِ (غُدْوَةٍ) بعدَ

(١) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب ص ٥٤٣.

(٢) ينظر: التَّذييل والتَّكميل ٧٢/٨.

(٣) ينظر: السَّابق.

(٤) ينظر: شرح التَّسهيل ٣٦٥/٢.

(لَدُنْ) خَاصَّةً[1]؛ لذا فلا يُقالُ: لَدُنْ بُكْرَةً مَثَلًا[2]؛ لأَنَّهُ لمْ يَكْثُرْ في كَلامِهِم، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لمْ يَحْفَظْ.

## المطلب السَّابعُ: اقترانُ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ بِخَبَرِ (كَادَ)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "فأمَّا قَوْلُ عامرِ بنِ الطُّفَيلِ[3]:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[4]

فَكَلامُ سِيبَوَيهِ يَدُلُّ على أنَّهُ نَصَبَ (أَفْعَلَهْ) بِإِضْمارِ (أَنْ)[5]؛ لأَنَّهُ شَبَّهَهُ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلا نَاعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غُرَابُها[6]

---

(١) ينظر: الكتاب ٥١/١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، ٢٨١/٢، ٣٧٥، ١١٩/٣.

(٢) ينظر: سرُّ صناعة الإعراب ص ٥٤٣.

(٣) هو عامرُ بنُ الطُّفَيلِ بنِ مالكٍ العامريُّ، شاعرٌ من بني عامرِ بنِ صَعْصَعَةَ، كانَ فارسًا في قومِهِ، وهُو أَحَدُ فُتَّاكِ العَرَبِ وَساداتِهم في الجاهليَّةِ، أدركَ الإسلامَ، ولمْ يُسلِمْ، ومات سنة ١١هـ. تُنظَرُ ترجمتُهُ في: الشِّعر والشُّعراء٣٣٤/١، وخزانة الأدب ٨٠/٣، والأعلام ٢٥٢/٣.

(٤) البيتُ مِنَ الطَّويلِ، وقدِ اختُلِفَ في نِسْبَتِهِ، فقيلَ: لعامرِ بنِ الطُّفيلِ. وقيلَ: لغيرِهِ. خُبَاسَة: بمعنى غَنِيمة. وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي: كَفَفْتُها، وَزَجَرْتُها. ينظر: الكتاب ٣٠٧/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٣٧/١، والإنصاف ٥٦١/٢، ولسان العرب مادَّة (خبس) ، وتخليص الشَّواهد ص ١٤٨.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٠٧/١.

(٦) البيتُ مِنَ الطَّويلِ، وهُو للأَحْوَصِ أو للأَحْوَصِ الرِّيَاحِيِّ. مَشَائِيمُ: جمعُ مَشْؤُومٍ، مِنْ =

**فَخَفَضَ (نَاعِبًا) ؛ لأنَّ البَاءَ مِنْ عَادَتِها أَنْ تَدْخُلَ في خَبَرِ (لَيسَ)، فَكَأنَّهُ قَالَ: لَيْسُوا بِمُصْلِحِينَ ولا نَاعِبٍ، وَشَبَّهَ (كَادَ) بذلكَ؛ لأَنَّ (أَنْ) تَدْخُلُ على الفِعْلِ بعدَها، وذلكَ عندَهُ ضَرُورَةٌ، وهُو الأَصْلُ عندَ الفرَّاءِ، كَمَا قالَ الرَّاجِزُ:**

**قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[1]**

**فالشَّاعرُ في البَيْتِ الذي قَافِيَتُهُ (أَفْعَلَهْ) قَدْ جَمَعَ بينَ ضَرُورَتَينِ، كَأَنَّهُ أَدْخَلَ (أَنْ)، وَدُخُولُها عندَهُ ضَرُورَةٌ، ثمَّ نَصَبَ، وَتِلْكَ ضرورةٌ ثَابِتَةٌ؛ لأَنَّ عَوَامِلَ الأَفْعَالِ لا تُضْمَرُ"[2].**

**▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:**

**أوردَ أبو العلاءِ في هذا النَّصِّ رَأْيًا عَنِ الفرَّاءِ وَمَفَادُهُ: أَنَّ الأصلَ في**

---

= شَأَمَ فُلانٌ قومَهُ، يَشْأَمُهُم: إذا جَرَّ عليهم أمرًا ذا شُؤْمٍ. ناعِبٍ: مِنَ النَّعِيبِ، وهُو صوتُ الغُرَابِ. بِبَيْنٍ: أي بِفُرْقَةٍ وَتَصَدُّعٍ. والشَّاهدُ فيه: أنَّهُ عطفَ (ناعِبٍ) على (مصلحينَ) على تَوَهُّمِ الباءِ في خبرِ (ليسَ) ؛ لاطِّرادِ زيادتِها فيه.

ينظر: الإنصاف ١٩٣/١، وشرح أبيات سِيبَويهِ ٧٤/١، ١٠٥/٢، وشرح شواهد المغني ص ٨٧١، وخزانة الأدب ١٥٨/٤، ١٦٠، ١٦٤.

(١) البيتُ مِنَ الرَّجَزِ، وهو لرُؤْبةَ بنِ العَجَّاجِ، كما في مُلْحَقِ ديوانِهِ. البِلَى: مَصْدَرُ بَلِيَ الثَّوْبُ يَبْلَى: إذا أَخْلَقَ، وَقَدُمَ. يَمْصَحَ: مُضَارِعُ: مَصَحَ يَمْصَحُ: إذا ذَهَبَ، وانْقَطَعَ. ينظر: مُلْحَقُ ديوان رُؤْبَةَ ص ١٧٢، والمقتضب ٧٥/٣، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٢١/٧، ولسان العرب مادَّة (كود) و (مصح) ، وتخليص الشَّواهد ص ٣٢٩.

(٢) اللَّامع العزيزيُّ ص ١٣٣-١٣٤.

خَبرِ (كادَ) أنْ يَقْتَرِنَ بـ (أَنْ) المصدريَّةِ بدليلِ بَيْتِ رُؤْبَةَ بنِ العجَّاجِ المتقدِّم آنفًا، وهُو قولُهُ:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

وَقَدْ تُحذَفُ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةُ في هذا الموضِعِ ويبقَى عَمَلُها، كما في بَيْتِ عامرِ بنِ الطُّفَيلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ، وهذا جائزٌ –عندَ الفرَّاءِ– كذلكَ، ولا إشكالَ فِيهِ.

أَقُولُ: وهذا الذي ذَهَبَ إليهِ الفرَّاءُ هُوَ الموافقُ لما يرَاهُ الكُوفِيُّونَ مِنْ أَنَّ (أَنْ) المصدَرِيَّةَ تعْمَلُ النَّصْبَ في الفِعْلِ المُضارِعِ مَعَ الحَذْفِ مِنْ غيرِ بَدَلٍ[1]، كما في قراءةِ أبيّ وابنِ مَسْعُودٍ[2]–رضيَ اللهُ عنهُما–: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾[3]، وتقديرُ ذلكَ: أنْ لا تَعْبُدُوا، وكَمَا في قَوْلِ طَرَفَةَ:

ألا أيُّهذَا الزَّاجِرِيَّ أَحْضُرَ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[4]

وتقديرُهُ: (أَنْ أَحْضُرَ) بدليلِ أَنَّهُ عطفَ عليهِ قولَهُ: (وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ)[5].

أَمَّا البصريُّونَ فإنَّهم يَقْصُرُونَ اقترانَ (أَنْ) المصدريَّةِ بخبرِ (كادَ) على

---

(١) ينظر: الإنصاف ٢/٥٥٩.

(٢) ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٧، والبحر المحيط ٢/٢٦٠.

(٣) سورة البقرة من الآية (٨٣) .

(٤) البيت من الطَّوِيلِ، وهو لطَرَفَةَ بنِ العَبْدِ، كما في ديوانه ص ٣٢.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/٥٦٠.

ضَـرُورَةِ الشِّـعْرِ[١]؛ ولذلـكَ لـم يـأتِ اقترانُهـا بِهـا فـي قُـرآنٍ ولا فـي كَـلامٍ فَصِـيحٍ، كما في قَوْلِهِ –تَعَالى–: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٢]، وَقَولُـهُ – جَلَّ ثَنَاؤُهُ–: ﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[٣]، كَمَـا أَنَّهـمْ يَـرَوْنَ كذلـكَ أَنَّ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةَ لا تَعْمَـلُ مَعَ حَذْفِها مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ؛ ولذا فإنَّ مَـا وَرَدَ في بَيْتِ عامـرِ بنِ الطُّفَيلِ مِـنْ قَوْلِهِ: (كِدْتُ أَفْعَلَهُ) فِيهِ ضَرُورَتانِ عندَهُم[٤]:

إحداهما: أَنَّهُ جِيءَ فِيهِ بخبرِ (كادَ) مقترنًا بـ (أَنْ) المصدريَّةِ.

والأُخْرَى: أَنَّهُ أَعْمَلَ (أَنْ) المصدريَّةَ محذوفةً مِنْ غيرِ بَدَلٍ.

وَقَدْ توسَّطَ ابنُ مالكٍ في هذِهِ المسألةِ فأَجَازَ اقترانَ خَبرِ (كادَ) بـ (أَنْ) المصدريَّةِ على قِلَّةٍ[٥].

والظَّاهرُ مِنْ كلامِ أبي العلاءِ أَنَّهُ يُؤَيِّدُ مذهبَ البصريِّينَ في ذلكَ؛ بدليلِ قَوْلِهِ معلِّقًا على بَيْتِ عَامِرِ ابنِ الطُّفَيلِ: "فالشَّاعرُ في البَيْتِ الذي قَافِيَتُـهُ (أَفْعَلَـهْ) قَـدْ جَمَـعَ بـينَ ضَـرُورَتَينِ: كَـأَنَّـهُ أَدْخَـلَ (أَنْ) ، وَدُخُـولُها عنـدَهُ ضَـرُورَةٌ، ثـمَّ نَصَـبَ، وَتِلْـكَ ضـرورةٌ ثَابِتَـةٌ؛ لأَنَّ عَوَامِـلَ الأَفْعَـالِ لا تُضْمَرُ"[٦].

---

(١) ينظر: السَّابق، والتَّذييل والتَّكميل ٤/٣٣٧.

(٢) سورة البقرة من الآية (٧١) .

(٣) سورة التَّوبة من الآية (١١٧) .

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/٥٦٠، ٥٦٧.

(٥) ينظر: شرح التَّسهيل ١/٣٩١.

(٦) اللَّامع العزيزيُّ ص ١٣٤.

ولعلَّ الأَقربَ في هذِهِ المسألةِ مَا ذَهَبَ إليهِ الفرَّاءُ والكُوفِيُّونَ، وَيُؤَيِّدُ مَذْهبَهم مَا ذَكَرَهُ مُحَقِّقُ الإنصافِ مِنْ أنَّ اقترانَ الفِعْلِ الواقعِ خَبرًا لـ (كادَ) بـ (أَنْ) قَدْ وَرَدَ في الأَثَرِ[1]، كما في قَوْلِ عُمَرَ –رضيَ اللهُ عنهُ–: "مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ العَصْرَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ"[2]، وكما في حَدِيثِ: "وكادَ أُمَيَّةُ بنُ أبي الصَّلْتِ أَنْ يُسْلِمَ"[3].

أَمَّا إعْمالُ (أَنْ) المصدريَّةِ محذُوفَةً فَيُؤَيِّدُهُ قراءةُ ابنِ مَسْعُودٍ –رضيَ اللهُ عنهُ – المتقدِّمَةِ، وَعَليهِ تَستَوِي في إرَادَةِ مَعْنى النَّفْي مَعَ قِرَاءَةِ الجُمْهُور[4]: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾[5]، واللهُ أعلمُ.

## المطلبُ الثَّامنُ: أَصْلُ (لاك)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وَقَدْ أنشدَ سِيبَوَيهِ بَيْتًا، وَحُذِفَتْ فِيهِ نُونُ

---

(١) تنظر حاشية الإنصاف ٥٦٦/٢.

(٢) أَخْرَجَهُ البخاريُّ. ينظر: فتح الباري ١٢٣/٢، كتابِ الأذانِ، بابُ قَوْلِ الرَّجُلِ: مَا صلَّينا، الحديث ٦٤١ بلفظِ: "والله، مَا كِدْتُ أَنْ أُصَلِّيَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ". وروايةُ: " حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ " مشهُورةٌ في كُتُب النَّحْوِ. ينظر: شرح التَّسهيل ٣٩١/١، والتَّذييل والتَّكميل ٣٣٦/٤-٣٣٧.

(٣) أَخْرَجَهُ البخاريُّ. ينظر: فتح الباري ١٤٩/٧، كتابِ مَنَاقبِ الأَنصارِ، باب أيَّامِ الجاهليَّةِ، الحديث ٣٨٤١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٢٦٠/٢.

(٥) سورة البقرة من الآية (٨٣) .

(لكنْ)[١] في الموضعِ الذي يَجِبُ فِيهِ تَحْرِيكُها، وذلكَ قَوْلُ النَّجَاشِيِّ:

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلا أَسْتَطِيعُهُ وَلاكِ اسْقِنِي إِنْ كانَ ماؤُكَ ذَا فَضْلِ[٢]

وَلَوْ ظَهَرِتِ النُّونُ لقيلَ: لكنِ اسْقِنِي.

فأمَّا الفرَّاءُ فيذكرُ أنَّ قَوْلَهم: (لاكِ) لُغَةٌ في (لكِنْ) ، فإذَا حُمِلَ بَيْتُ النَّجَاشِيِّ على ذلكَ فَلا ضَرُورَةَ فِيهِ"[٣].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

نَقَلَ أبو العَلاءِ عَنِ الفرَّاءِ فِيمَا وَرَدَ عنِ العَرَبِ مِنْ قولِهِمْ: (لاكِ) أنَّهُ لُغَةٌ في (لكنْ) –كما مَرَّ.

وَيَظْهَرُ مِنْ عبارةِ أبي العلاءِ أنَّهُ يُجِيزُ حَمْلَ (لاكِ) في بيتِ النَّجَاشِيِّ على ذلكَ خُرُوجًا مِنَ الحُكْمِ عليه بالضَّرُورةِ. أَقُولُ: وهذا مُخالفٌ لمَا نَقَلَهُ ابنُ هشامٍ[٤]والشَّيخُ خالدٌ الأَزْهرِيُّ[٥] عَنِ الفرَّاءِ مِنْ أَنّهُ يَسْتَدِلُّ بـ (لاكِ) في بَيْتِ النَّجَاشِيِّ على أنَّ أصلَها (لكنَّ) المُشدَّدَةُ النُّونِ، وهي المُرَكَّبَةُ –عندَه– مِنْ (لكنْ) و(أَنّ)، فَطُرِحَتْ الهمزةُ؛ للتَّخْفِيفِ، ثمَّ طُرِحَتْ نُونُ

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٧.

(٢) البيتُ مِنَ الطَّويلِ، وهُو للنَّجَاشِيِّ كما ذَكَرَ المعرِّيُّ. ينظر: ديوان النَّجَاشيِّ ١١١، وشرح أبيات سِيبَويهِ ١/١٩٥، وتخليص الشَّواهد ص ٢٦٩، وخزانة الأدب ١٠/٤١٨، ٤١٩.

(٣) اللَّامع العزيزيُّ ص ٢٧٥.

(٤) ينظر: مغني اللَّبيب ص ٣٨٤.

(٥) ينظر: التَّصريح ١/١٩٦.

(لكنْ)؛ لالتقاءِ السَّاكِنَينِ.

وَبقيَّةُ الكُوفِيِّينَ يرَوْنَ أَنَّها مُرَكَّبةٌ مِنْ (لا) و (إنّ) ، والكافِ الزَّائدَةِ لا التَّشْبِيهِيَّةِ، وَقَدْ حُذِفَتْ الهمزةُ تَخْفِيفًا[1].

أَمَّا سِيبَويهِ والبصريُّونَ[2]: فَيَرَوْنَ أنَّ أصلَها (لكنْ) حُذِفَتْ نُونُها لضَرُورةِ الشِّعْرِ، وهذا مَا يَدُلُّ عليه فِعْلُ سِيبَويهِ وقولُهُ في كتابِهِ حيثُ أوردَ سِيبَويهِ بيتَ النَّجَاشِيِّ تحتَ بَابٍ عَنْوَنَ لَهُ بقولِهِ: "هذا بابُ مَا يحتَمِلُ الشِّعْرُ"[3]. وَقَدْ علَّلَ سِيبَويهِ حذفَهم النُّونَ السَّاكنةَ في (لكنْ) عندَ التقاءِ السَّاكِنَينِ بَدَلًا مِنْ تحريكِها بالكَسْر–كما هُو الأَصْلُ– بقولِهِ: ". . يُشَبِّهُونَهُ بِمَا حُذِفَ. "[4]. وهُو ما فسَّرَهُ السِّيرافيُّ بأنَّ النُّونَ في هذه الحالِ مُشَبَّهَةٌ بحُرُوفِ المدِّ واللِّينِ أو بالتَّنوينِ، وكُلٌّ منهُما يجُوزُ حذفُهُ عندَ اجتماعِ السَّاكِنَينِ، وإنْ كانَ الاختيارُ في ذلكَ تحريكَ النُّونِ بالكَسْرِ[5].

أَقُولُ: ولا تَعَارُضَ بينَ رَأْيِ سِيبَويهِ والبصريِّين مِنْ جِهَةٍ ومَا نقلَهُ أبو

(١) ينظر: مغني اللَّبيب ص ٣٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٦/١، وشرح السِّيرافيِّ ٢١٤/١ بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط. دار الكتب العلميَّة، وشرح أبيات سيبويه ١٩٥/١، والخصائص ٣١٠/١، والنُّكت ١٤٣/١، والإنصاف ٦٨٤/١، وتخليص الشَّواهد ص ٢٦٩، وشرح شواهد المغني ٧٠١/٢، والتَّصريح ١٩٦/١.

(٣) الكتاب ٢٦/١.

(٤) السَّابق.

(٥) ينظر: شرح السِّيرافيِّ ٢١٤/١ بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط. دار الكتب العلميَّة.

العلاءِ عَنِ الفرَّاءِ في (لاكِ) أَنَّها لُغَةٌ في (لكنْ) مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، فكلٌّ منهُما له وَجْهُهُ في العربيَّةِ، وَمَنْ حَفِظَ أَنَّها لُغَةٌ فَقَوْلُهُ حُجَّةٌ على مَنْ لمْ يحفَظْ.

أمَّا القَوْلُ بتركيبِ (لاكِ) في الأَصْلِ فَيَضْعُفُ؛ لأَنَّ الأَصْلَ عَدَمُ التَّركِيبِ، ولا دليلَ عليه لا مِنْ سَمَاعٍ ولا مِنْ قِيَاسٍ عربيَّةٍ.

**المطلبُ التَّاسعُ: إسْكَانُ الياءِ مِنَ الاسمِ المنقُوصِ المُنوَّنِ المنصُوبِ:**

▪ **رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:**

يَقُولُ أبُو العَلاءِ شارحًا قَوْلَ المتنبِّيِّ[(١)]:

أَلا أَذِّنْ فَمَا أَذْكَرْتَ نَاسي وَلا لَيَّنْتَ قَلْبًا وَهُوَ قَاسِ[(٢)]:

"قَوْلُهُ: (نَاسِي) في القافيةِ ليسَ مِثْلَ أَنْ يأتيَ في حَشْوِ البيتِ؛ لأَنَّ ذلكَ عندَ البَصْرِيِّينَ مِنَ الضَّرُورَاتِ، وعندَ الفرَّاءِ لُغَةٌ للعَرَبِ، وأنشدَ الكُوفِيُّونَ:

فَكَسَوْتُ عَارٍ جِسْمُهُ فَتَرَكْتُهُ جَذْلانَ لانَ قَمِيصُهُ وَرِدَاؤُهُ[(٣)]

وَإِنَّما فُرِّقَ بينَ مجيئِهِ في القافيةِ وَمجيئِهِ في غيرِهَا: أَنَّ القَوَافيَ

(١) ينظر: اللَّامع العزيزيُّ ص ٥٩٧.

(٢) البيتُ مِنَ الوافرِ، وهُو مِنْ قصيدةٍ للمتنبِّيِّ قالهَا وَقَدْ أذَّنْ المؤذِّنُ، فوضعَ سيفُ الدَّولةِ الكأْسَ مِنْ يَدِهِ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص ٣٠١.

(٣) البيتُ مِنَ الكاملِ، ولم أعثرْ على قائلِهِ. جَذْلانَ: أرادَ: فَرِحًا. والشَّاهِدُ في قولِهِ: "فَكَسَوْتُ عارٍ" بحذفِ ياءِ الاسمِ المنقُوصِ حالَ النَّصْبِ شُذُوذًا، والقياسُ: عاريًا. ينظر: شرح أبيات إصلاح المنطق ص ١٩٢، وشرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات ص ٢٨٢، ولسان العرب مادَّة (جذل) .

**أَجْمَعَتِ الشُّعَراءُ على أَنْ تَسْتَعْمِلَ فِيهَا أشياءَ لا تُسْتَعْمَلُ في حَشْوِ البَيْتِ، فمِنْ ذلكَ: حَذْفُ الإعرابِ في الشِّعْرِ المُقَيَّدِ، وَتخفِيفُ المُشَدَّدِ؛ أَلا تَرَى أَنَّ قَصِيدَةَ امرئِ القَيْسِ الَّتِي على الرَّاءِ[1] قَدْ جَاءَتْ فيها أشياءُ مُشَدَّدَةٌ خُفِّفَ فِيهَا التَّشْدِيدُ، كقولِهِ في القافيةِ: هِرْ[2]، وَصِرْ[3]، وَقُرْ[4]، وَأَفِرْ[5].**

**وكذلكَ جميعُ مَا قُيِّدَ مِنَ قَصَائِدِ العَرَبِ قلَّمَا يخلُو مِنْ تخفيفِ المُشَدَّدِ، وَلا يستعملونَ مِثْلَ ذلكَ في غيرِ القافيةِ، وإذا نَدَرَ منهُ شيءٌ لم يجمعُوا فِيهِ بينَ تخفيفِ المُشَدَّدِ وَتَرْكِ الإعرابِ، فإِنْ تَرَكُوا حَرَكَةَ المُعْرَبِ لم يُضِيفُوا إليها تخفيفَ المُشَدَّدَ.**

---

(١) وهيَ الَّتي مَطْلَعُهَا قَوْلُهُ: لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إلى أَهْلِهِ بِحُرْ ولا مُقْصرٍ يَوْمًا فيأْتيني بِقُرْ
ينظر: ديوان امرئ القيس ص ١٠٩.

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: أَغَادِي الصَّبُوحَ عِندَ هِرٍّ وَفَرْتَنِي وَلِيدًا، وَهَلْ أَفْنى شَبَابِي غَيرُ هِرْ؟!
وَهِرّ وَفَرْتَنِي: جَارِيَتَانِ. ينظر: ديوان امرئ القيس ص ١١٠.

(٣) كذا في اللَّامِعِ ص ٥٩٧، وَصَوَابُهُ: (حُرْ) لقولِ امرئِ القَيْسِ:
لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إلى أَهْلِهِ بِحُرْ ولا مُقْصرٍ يَوْمًا فيأْتيني بِقُرْ
وَبِحُرّ: أي بِصَابرٍ. وقُرّ: بمعنى الاستقرارِ، أو هُو كنايةٌ عَنِ الرَّاحَةِ؛ لأنَّ المسرُورَ والفارِغَ البَالِ يَبْرُدُ جَوْفُهُ وَأَمْعاؤُهُ، والمحزونُ بخلافِ ذلكَ. ينظر: السَّابق ص ١٠٩.

(٤) ينظر: الحاشية السَّابقة.

(٥) كذا في اللَّامِعِ ص ٥٩٧، وَصَوَابُهُ: (أُقُرْ) لقولِ امرئِ القَيْسِ:
لَيَالٍ بِذَاتِ الطَّلْحِ عندَ مُحَجَّرٍ أَحَبُّ إلينا مِنْ لَيَالٍ عَلَى أُقُرْ
وَأُقُرّ: اسمُ جَبَلٍ. ينظر: ديوان امرئ القيس ص ١٠٩.

**ومثلُ بَيْتِ أبي الطَّيِّبِ البَيْتُ المنسُوبُ إلى بِشْرِ بنِ أبي خَازِمٍ[١]:**

**كَفَى بِالبَيْنِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافي وَلَيسَ لِحُبِّهَا مَا عِشْتُ شَافِ[٢]**

**ولولا تَغَيُّرُ الوَزْنِ لكانَ الوَجْهُ أَنْ يقُولَ: كَافِيًا"[٣].**

**ويقول في موطنٍ آخرَ من اللامع: "يَقُولُ أبُو العَلاءِ المَعَرِّيُّ: "وَقَوْلُهُ[٤]:**

**أَبَاحَ الوَحْشَ –ياوَحْشُ– الأَعَادِيْ فَلِمْ تَتَعَرَّضِينَ لَهُ الرِّفَاقَا[٥]**

---

(١) أبو نَوفَلٍ، بِشْرُ بنُ عمرِو بنِ عوفٍ الأَسَدِيُّ، شاعرٌ جاهليٌّ فَحْلٌ مِنْ الشُّجعانِ مِنْ أهل نَجْد، قُتِلَ في غارَةٍ على بني صَعْصَعَةَ بنِ معاويةَ سنةَ ٢٢ قبلَ الهِجْرَةِ تقريبًا. تُنظَر ترجمتُه في: الشِّعر والشُّعراء ٢٧٠/١، والأعلام ٥٤/٢.

(٢) البيتُ مِنَ الوافرِ، وهُو لبِشْرِ بنِ أبي خَازِمٍ مِنْ قصيدةٍ يمدَحُ بها أَوْسَ بنَ حارثةَ حينَ عَفَى عنهُ بعدَ أنْ كانَ أسيرًا، وروايةُ الدِّيوانِ:

كَفَى بالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي وليسَ لِحُبِّها إذْ طَالَ شافِي

ونُسِبَ صَدْرُ البَيْتِ –أيضًا– لأبي حَيَّةَ النُّمَيرِيِّ. والشَّاهِدُ في قوله: "كافي" حيثَ حَذَفَ تنوينَ الاسمِ المنقُوصِ حالَ النَّصْبِ، وَوَقَفَ عليه بالسُّكونِ، والقِياسُ: كَافيًا. ينظر: ديوان بِشْرِ بن أبي خازم ص ١٠٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ ص ٢٩٤، ولسان العرب مادَّة (قفا) ، وخزانة الأدب ٤٣٩/٤، ٤٧٧/١٠، ٤٨٢.

(٣) اللاَّمع العزيزيُّ ص ٥٩٧–٥٩٨.

(٤) يعني المتنبِّيَّ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص٢٩٠.

(٥) البيتُ مِنَ الوافرِ، وهو للمتنبِّيِّ مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها سيفَ الدَّولةِ، وقدْ أمرَ لهُ بِفَرَسٍ وجاريةٍ، وروايةُ الدِّيوانِ:

أباحَكِ أيُّها الوحشُ الأَعَادِيْ فَلِمْ تَتَعَرَّضِينَ لَهُ الرِّفَاقَا

الوَحْشَ: أرادَ: الأَرْضَ الخاليةَ. يا وَحْشُ: كُلُّ شيءٍ مِنْ دوابِّ الأَرْضِ ممَّا لا =

**سَكَّنَ الياءَ في الأَعَادِي للضَّرُورَةِ، وَزَعَمَ الفرَّاءُ أَنَّها لُغَةٌ.**

**وَتَسْكِينُ الياءِ مَعَ الأَلِفِ واللَّامِ، أو الإِضَافةِ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ الياءِ مَعَ التَّنْوِينِ، كَمَا قَالَ القَائِلُ:**

**وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَةِ دَارُهُ وَكُنْتُ بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا[1]**

**وَأَنْشَدَ الفرَّاءُ:**

**فَكَسَوْتُ عَارٍ جِسْمُهُ فَتَرَكْتُهُ جَذْلانَ لانَ قَمِيصُهُ وَرِدَاؤُهُ[2]**

**وَإِذَا وَقَعَ مِثْلُ هـذا في القَافِيةِ فهُو أَحْسَنُ مِنْهُ في حَشْوِ البَيْتِ؛ لأنَّ القَافِيةَ مَوْضِعَ حَذْفٍ يجُوزُ**

**فيها مَا لا يجُوزُ في غَيرِهَا مِنْ أَلْفاظِ المَوْزُونِ، كَقَوْلِ بِشْرِ بنِ أبي خَازِمٍ:**

**كَفَى بِالبَيْنِ مِنْ أَسْمَاءَ كَافِي وَلَيسَ لِحُبِّهَا مَا عِشْتُ شَافِ[3]**

**أَسْهَلُ مِنْ قَوْلِهِ: فَكَسَوتُ عارٍ"[4].**

---

= يُسْتَأْنَسُ. فَلِمْ: أرادَ: فَلِمَ؟ وأَسْكَنَ الميمَ للضَّرُورةِ. الرِّفَاقَا: مَصْدرُ رَافَقْتُ، أو هُو جَمْعُ (رُفْقَةٍ) بمعنى: الجَمَاعةِ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص ٢٩٠، والفَسْر ٢/٤٧٠-٤٧١، واللَّامع العزيزيُّ ص ٧٧٠-٧٧١، ولسان العرب مادَّة (رفق) و (وحش) .

(١) البيتُ مِنَ الطَّويلِ، وهُو لمجنُونِ ليلى (قيسِ بنِ الملوَّحِ) . والشَّاهدُ في قولِهِ: " وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ " بحذفِ ياءِ الاسمِ المنقُوصِ حالَ النَّصْبِ شُذُوذًا، والقِيَاسُ: واشِيًا. ينظر: ديوانُ قيس بن الملَّوح ص ٢٣٣، وشرح شواهد المغني ٢/٦٩٨، وخزانة الأدب ١٠/٤٨٤.

(٢) تقدَّمَ توثيقُهُ من هذا البحث.

(٣) تقدَّمَ توثيقُهُ من هذا البحث.

(٤) اللَّامع العزيزيُّ ص ٧٧٠.

▪ **مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:**

**يتحدَّثُ أبو العلاءِ فيما تقدَّمَ عَنْ مسألةٍ اختلفَ فيها النَّحْوِيُّونَ: البَصْرِيُّونَ، والكوفِيُّون، وهيَ في حُكْمِ إسكانِ اليَاءِ مِنَ الاسمِ المنقُوصِ المُنَوَّنِ المنصُوبِ، كما في قَوْلِكَ: رأيتُ قاضِيًا، وَأَجَبْتُ دَاعِيًا[(١)].**

**وقدْ نَقَلَ في هذِهِ المسألةِ رأيًا عنِ الفرَّاءِ والكُوفِيِّينَ، أَلا وهُو: جَوازُ إسكانِ ياءِ المنقُوصِ– والحالةُ هذِهِ– مطلقًا، أي: سواءً وَقَعَ ذلكَ في نَثْرٍ أو في شِعْرٍ، وسواءً وُقِفَ على هذِهِ الياءِ أمْ وَقَعَتْ في حَشْوِ الكلامِ، ولا أَدَلَّ على ذلكَ مِنْ ذَيْنِكَ البَيْتَينِ اللَّذَينِ أوردَهُما أبو العلاءِ المعرِّيُّ آنفًا.**

**وَحُجَّتُهُمْ في ذلكَ –كما ذَكَرَ أبو العلاءِ – أنَّها لُغَةٌ للعَرَبِ، كما حَكَى ذلكَ الفرَّاءُ.**

**وَمِمَّنْ حَكَاهَا عنِ العَرَبِ كذلكَ أبو بَكْرٍ الأنباريُّ[(٢)]، وابنُ جِنِّيَّ[(٣)].**

**وقدْ عَلَّلَ ابنُ جِنِّيَّ سَمَاعَها عنِ العَرَبِ بِشَبَهِ الياءِ بالأَلِفِ؛ لِقُرْبِهَا مِنْها في المَخْرَجِ[(٤)]، وممَّا أَنْشَدَهُ على هذِهِ اللُّغَةِ قَوْلَ رُؤْبَةَ:**

**سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ[(٥)]**

---

(١) تُنظَرُ هذه المسألةُ في: المنصف ١١٤/٢، وشرح المفصَّل لابن يعيش ١٠١/١٠-١٠٢، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ ٣٠١/٢، وتوضيح المقاصد ١٤٧٣/٣.

(٢) ينظر: شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات ص ٢٨١-٢٨٢.

(٣) ينظر: المنصف ١١٤/٢.

(٤) ينظر: السَّابق.

(٥) البيتُ مِنَ الرَّجَزِ، وهو لرُؤْبَةَ مِنْ أبياتٍ يَصِفُ بها حَوَافِرَ الأُتُنِ وَقَدْ أَثَّرَ فِيهَا المِشْيُ على =

**يريدُ: مَسَاحِيَهُنَّ[1].**

**وَنَسَبَ الرَّضِيُّ هذِهِ اللُّغَةَ لِرَبِيعَةَ قياسًا على مَذْهَبِهِمْ في الوَقْفِ على الاسمِ المُنَوَّنِ؛ إذْ يَقُولُ: "وأَمَّا حالُ النَّصْبِ، نحو: رَأَيْتُ قَاضِيًا، فالواجِبُ قَلْبُ تَنْوِينِهِ ألفًا إلا على لُغَةِ رَبِيعَةَ، كَمَا مَرَّ"[2].**

**أَمَّا البَصْرِيُّونَ فإِنَّهمْ يَرَوْنَ أَنَّ الاسمَ المنقُوصَ المُنَوَّنَ لا حَذْفَ فِيهِ حَالَ النَّصْبِ؛ لأنَّ ياءَهُ تَحَصَّنَتْ بِأَلَفِ التَّنْوينِ، وإِذَا وُقِفَ عَلَيهِ أُبْدَلَ مِنْ تَنْوِينِهِ أَلِفٌ، فيُقَالُ: رَأَيْتُ قَاضِيا، وَأَجَبْتُ دَاعِيا، وَيَعُدُّونَ مَا سِوَى ذلكَ ممَّا وَرَدَ فِيهِ عَنِ العَرَبِ مِنْ إِسْكَانِ اليَاءِ، أو حَذْفها والاجتزاءِ عَنْها بالكَسْرَةِ، أو التَّنْوِينِ مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ المُسْتَحْسَنَةِ الَّتي يَخِفُّ بِها الاسمُ المنقُوصُ[3]. ولذلكَ نَقَلَ ابن جني عَنِ المبرِّدُ أَنَّ إِسْكَانُ هذِهِ اليَاءِ في مَوْضِعِ النَّصْبِ مِنْ أَحْسَنِ الضَّرُوراتِ حتَّى أَنَّهُ لَوْ جَاءَ بِهِ**

---

= الأَرْضِ الصَّلْبَةِ.

مَسَاحِيهِنَّ: أرادَ: حَوَافِرَهُنَّ. تَقْطِيط: بمعنى تَقْطِيع. الحُقَقَ: جَمْعُ حُقَّةٍ، وهيَ وِعَاءٌ مِنَ الخَشَبِ، أو نحوِهِ يُنْحَتُ لِيُوضَعَ فِيهِ الطِّيبُ. ينظر: ديوان رؤبة ص ١٠٦، والكتاب ٣٠٦/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٩٢/٢، ولسان العرب مادَّة (حقق) .

(١) ينظر: المنصف ١١٥/٢.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرَّضيِّ ٣٠١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٣/٤، والمقتضب ٢١/٤-٢٢، وضرائر الشِّعر لابن عصفُور ص ٩١-٩٣، وتوضيح المقاصد ١٤٧٣/٣، والضَّرائر للآلوسيِّ ص١٢٢.

إنْسَانٌ في النَّثْرِ لكانَ مُصِيبًا[١]. كما قَال ابنُ جِنِّيَّ: "وَشَوَاهِدُ سُكُونِ هذِهِ الياءِ في مَوْضِعِ النَّصْبِ فَاشٍ في الشِّعْرِ"[٢].

كما نَقَلَ الأُشْمُونيُّ عَنِ المبرِّدِ قَوْلَهُ: "وهُو مِنْ أَحْسَنِ ضَرُوراتِ الشِّعْرِ؛ لأَنَّهُ حملَ حالةَ النَّصْبِ على حَالَتي الرَّفْعِ والجَرِّ"[٣].

ويقولُ ابنُ عُصفُورٍ: "وتسكينُ الياءِ في حالِ النَّصْبِ مِنَ الضَّرائِرِ الحَسَنَةِ"[٤].

وواضحٌ مِنْ كَلامِ أبي العَلاءِ المعرِّيِّ أَنَّهُ يُرَجِّحُ رَأْيَ البَصْرِيِّينَ في هذِهِ المسألةِ؛ فَهُوَ يَرَى أَنَّ مِثْلَ هذِهِ الظَّواهِرِ لا تكُونُ إِلَّا في مَقَامِ الشِّعْرِ الَّذِي يَضْطَرُّ فِيهِ الشَّاعِرُ إلى الإتيانِ بها؛ لأَجْلِ إقامَةِ الوَزْنِ، وتكونُ حَاجَةُ الشَّاعِرِ – في نَظَرِ أبي العَلاءِ – أَدْعَى إِليهَا في القافيةِ مِنْها في حَشْوِ البَيْتِ؛ "لأَنَّ القَافِيةَ مَوْضِعَ حَذْفٍ يجوزُ فيها مَا لا يجُوزُ في غَيرِهَا مِنْ أَلْفاظِ المَوْزُونِ"[٥]؛ وَبِناءً على هذا المفهُومِ الَّذِي يراه أبو العَلاءِ للضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ يمكنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ ارتكابَ بَعْضِ الضَّرُوراتِ الشِّعْرِيَّةِ أسهلُ مِنِ ارتكابِ بَعْضِها الآخَرِ، وذلكَ يَرْجِعُ إلى مَوْضِعِها مِنَ البَيْتِ الشِّعْرِيِّ، وإلى دَوْرِهَا كذلكَ في إِقَامَةِ نِظَامِ القَصِيدَةِ إضافةً إلى نَوْعِها

(١) ينظر: المحتسب ١/٤٠٦. ويُنظر ما يوافقُهُ في المقتضب ٤/٢١-٢٢.

(٢) السَّابق ١/٤٠٨.

(٣) شرح الأشمونيّ ١/١٠١. ويُنظر ما يوافقُهُ في المقتضب ٤/٢١-٢٢.

(٤) ضرائر الشِّعر ص ٩٣.

(٥) ينظر: اللَّامع العزيزيُّ ص ٧٧٠.

اللُّغويِّ –كما سياتي في المسألةِ التَّالِيَةِ.

هذا، وَقَدْ صَحَّحَ الصَّبَّانُ مَذْهَبَ الفرَّاءِ والكُوفِيِّينَ في هذِهِ المسألةِ؛ إذْ يقُولُ: " الأَصَحُّ جَوَازُهُ في

السَّعَةِ بدليلِ قِرَاءَةِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ: ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيكم ﴾[1] بِسُكُونِ الياءِ[2]"[3].

أقُولُ: ولا إشكالَ في صِحَّةِ مَا نقلَهُ الفرَّاءُ وغيرُه عَنِ العَرَبِ مِنْ إسكانِهِمْ الياءَ في الاسمِ المنقُوصِ المُنَوَّنِ حالَ النَّصْبِ إلَّا أَنَّ لُغَةَ الجُمهُورِ تُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إليهِ البَصْرِيُّونَ، فالقولُ بها أَفْصَحُ، وَأَصَحُّ، والمصيرُ إليهَا أَوْلَى.

وما أورده أبو العلاء من قَوْلِ المتنبِّيِّ:

أَبَاحَ الوَحْشَ –ياوَحْشُ– الأَعَادِيْ فَلِمْ تَتَعَرَّضِينَ لَهُ الرِّفَاقَا

يقالُ فيه مَا قَدْ قِيلَ في تخفيفِ ياءِ المنقُوصِ المُنَوَّنِ المنصُوبِ وذلكَ أَنَّ أَصْلَها: الأَعَادِيَ، إلا أنَّ أبا الطَّيِّبِ المتنبِّيَّ آثرَ التَّخفِيفَ في ذلكَ، فأتى بالياءِ خَفِيفَةً ساكنةً:

– أما الفرَّاءُ فيَرَاهُ جَائِزًا في كُلِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ فِيهِ؛ لأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ اختلافِ اللَّهَجَاتِ الوَارِدَةِ عَنِ العَرَبِ.

– وأمَّا البَصْرِيُّونَ فَيَرَوْنَهُ مِنْ قَبِيلِ الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ الحَسَنَةِ، كما مَرَّ.

---

(١) سورة المائدة من الآية (٨٩) .

(٢) ينظر: المحتسب ١/٣٢٦، والبحر ٨/٣٦٤.

(٣) حاشية الصَّبَّان ١/١٠١.

أقول: وَقَولُ أبي العَلاءِ: "وَتَسْكِينُ اليَاءِ مَعَ الأَلِفِ واللَّامِ، أو الإِضَافةِ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ اليَاءِ مَعَ التَّنْوِينِ... إلخ". يُعطِي القارِئَ في كِتَابِ اللَّامِعِ تَصَوُّرًا وَاضِحًا لمفهُومِ الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ –كَمَا يَرَاهَا أبو العَلاءِ المعرِّيُّ: وذلكَ أَنَّ بعضَ الضَّرُوراتِ الشِّعريَّةِ أسهلُ مِنْ بَعْضِهَا الآخَرِ، فَمِنَ الضَّرُوراتِ مَا يُسْتَحْسَنُ في الشِّعْرِ، وَمِنْهَا مَا يُسْتَقْبَحُ، كَمَا أَنَّ مِنْها مَا يُغْتَفَرُ للشَّاعِرِ، وَمِنْها مَا ليسَ كذلكَ، وهذا كلُّهُ يَعُودُ إلى تَأْلِيفِ الكلمةِ وَمَوْقِعِها مِنَ البَيْتِ الشِّعْرِيِّ وَدَوْرِها في إِقَامَةِ وَزْنِ القَصِيدَةِ.

أقُولُ: وهذا المفهُومُ في تَقْسِيمِ الضَّرُورَةِ الشِّعْرِيَّةِ يجِدُهُ الباحِثُ جَلِيًّا عندَ ابنِ السَّرَّاجِ – وهُو مِنَ مُتَقَدِّمي البَصْرِيِّينَ– فقدْ عَقَدَ فَصْلًا مُسْتَقِلًّا في كتابِهِ: الأُصُولِ سمَّاهُ: بَابُ ضَرُورَةِ الشَّاعِرِ[(١)]، وَفِيهِ بَيَّنَ مَا يحسُنُ ممَّا يُقَاسُ عليهِ مِنَ الضَّرُوراتِ الشِّعْرِيَّةِ، وَذَكَرَ مِنْ ذلكَ مَا يجُوزُ للشَّاعِرِ إذا اضْطَرَّ أَنْ يَحْذِفَهُ، كتخفيفِ المُشدَّدِ في القَوَافي، كَمَا بَيَّنَ مَا يَقْبُحُ مِنْهَا ممَّا جاءَ كالشَّاذِّ الَّذِي لا يُقَاسُ عَلَيهِ[(٢)].

وَإِنَّما كانَ تَسْكِينُ اليَاءِ مَعَ الأَلِفِ واللَّامِ، أو الإِضَافةِ أَسْهَلُ مِنْ حَذْفِ اليَاءِ مَعَ التَّنْوِينِ؛ لِكَوْنِهِمَا يَتَعَاقَبَانِ مَعَ التَّنوينِ، كَمَا ذَكَرَ ابنُ السَّرَّاجِ[(٣)].

أقُولُ: وقد ثَبَتَ عَنِ العَرَبِ الموثُوقِ بعربيَّتِهِمْ أَنَّهم يَتَخَفَّفُونَ بحذفِ

(١) ينظر: الأصول ٣/٤٣٥، وما بعدها.

(٢) ينظر: السَّابق.

(٣) ينظر: السَّابق ٣/٤٥٦.

**الفَتْحَةِ مِنَ الياءِ حالَ النَّصْبِ، كَمَا في قَوْلِ رُؤْبَةَ –وَقَدْ تَقَدَّمَ–:**

**سَوَّى مَسَاحِيهِنَّ تَقْطِيطَ الحُقَقْ**

**وَكَمَا في قراءةِ مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ–تَعَالى–: ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾[1]: بِإِسْكانِ الياءِ مِنْ (ثَاني)[2].**

(١) سورة التَّوبة من الآية (٤٠) .

(٢) وهي قراءة حكاها أبو عمرو بن العلاءِ. ينظر: المحتسب ١/٤٠٦، والبحر ١١/٢٨٢.

## المبحثُ الثَّالثُ: آراءُ الفرَّاءِ اللُّغويَّةُ، ومَوْقِفُ أبي العلاءِ المعرِّيِّ منها، وفيه ستة مطالب:

### المطلبُ الأوّلُ: (المَشْيَخَة)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وَقَوْلُهُ[١]:

سَأَطْلُبُ حَقِّي بالقَنَا وَمَشَايِخَ كأنَّهمْ مِنْ طُولِ مَا التَثَمُوا مُرْدُ[٢]

المَشَايِخُ: جَمْعُ مَشْيَخَةٍ، وهيَ جَمَاعَةُ الشُّيُوخِ، وَكأَنَّ المَشْيَخَةَ في الأَصْلِ مَصْدرٌ، كأَنَّ المُرادَ: قَوْمٌ ذَوُو مَشْيَخَةٍ، أَيْ: شَيْخُوخَةٍ، أو يَكُونُونَ جُعِلُوا كَالمَوْضِعِ لتلكَ الحَالِ.

وكانَ ابنُ دُرَيدٍ يَذْهَبُ إلى أنَّ المَشْيَخَةَ كلمةٌ ليستْ بفصِيحَةٍ[٣]، وَقَدْ جَاءَ في كَلامِ الفرَّاءِ: سَمِعْنا المَشْيَخَةَ، و: حَدَّثَتْنا المَشْيَخَةُ[٤]، والفرَّاءُ أَقْرَبُ إلى زَمانِ الفَصَاحَةِ مِنْ ابنِ دُرَيدٍ، ولا يجُوزُ هَمْزُ مَشَايِخَ؛ لأَنَّ الياءَ أَصْلِيَّةٌ، وهيَ متحرِّكَةٌ في الوَاحِدِ"[٥].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

(مَشْيَخَةٌ) مِنَ الأَلفاظِ التي وَرَدَتْ على وَزْنِ (مَفْعَلَةٍ) جَمْعًا لـ

---

(١) يعني المتنبِّيَّ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص ١٩٨.

(٢) البيتُ مِنَ الطَّويل، وهُو للمتنبِّيِّ من قصيدةٍ يمدحُ بها عليَّ بنَ محمدِ بنِ سيَّارٍ التَّميميَّ.

(٣) سَأُورِدُ مناقشةَ هذا الرَّأي المنسوبِ إلى ابن دُرَيدٍ فيما يأتي –بإذن الله.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٩٠.

(٥) اللَّامع العزيزيُّ ص ٣٥١.

(شَيْخٍ) ممَّا رَوَاهُ اللُّغويُّونَ عَنِ العَرَبِ[1]، وَقَدْ نَسَبَ أبو العلاءِ لابنِ دُرَيدٍ –كما تَقَدَّمَ– القَوْلَ بعدمِ فَصَاحَتِهِ، وأَقُولُ: إنَّ ما في الجَمْهَرَةِ يدلُّ على أنَّ ابنَ دُرَيدٍ لمْ يُنكِرْ لفظَ (مَشْيَخَةٍ)، ولمْ أَجِدْهُ يُورِدُهُ في مُعْجَمِهِ، وإنَّما أوردَ لَفْظَ (مَشَايِخَ) ، وَأَنْكَرَهُ جمعًا لـ (شَيْخ) بدليلِ قَوْلِهِ: "وَجَمْعُ (شَيْخٍ) : أَشْيَاخٌ، وَشُيُوخٌ، وَشِيخَةٌ، وَشِيخانٌ –أيضًا– فأمَّا قولُهم: مَشَايِخُ فلا أَصْلَ لَهُ في العربيَّةِ"[2].

وَهذا مَا نقلَهُ جمعٌ مِنَ اللُّغويِّينَ –أيضًا– عَنِ ابنِ دُرَيدٍ، كابنِ سِيدَهْ[3]، وابنِ مَنْظُورٍ[4].

هذا، وَقَدْ نَصَّ الخليلُ بنُ أحمدَ على ثُبُوتِ لَفْظِ (مَشْيَخَةٍ) عَنِ العَرَبِ، وهُو –عِنْدَهُ– جَمْعٌ لـ (شَيْخٍ) على غيرِ قِياسٍ[5]. كما ذكرَهُ الزَّمخشريُّ كذلكَ غيرَ أنَّهُ لم ينصَّ على قِيَاسِيَّتِهِ[6].

أَقُولُ: وَقَدْ قَرَّرَ الصَّرفيُّونَ أَنَّ مَا كانَ على وَزْنِ (فَعْلٍ) مِنَ الأَجْوَفِ اليائيِّ فإِنَّهُ يُجمَعُ في القِلَّةِ في الغالبِ على (أَفْعالٍ) ، وفي الكَثْرَةِ على

(١) ينظر: المحكم مادَّة (شيخ) ، ولسان العرب مادَّة (شيخ) –أيضًا.

(٢) الجمهرة مادّة (خشي) .

(٣) ينظر: المحكم مادَّة (شيخ) .

(٤) ينظر: لسان العرب مادَّة (شيخ) .

(٥) ينظر: العين مادَّة (شيخ) .

(٦) ينظر: أساس البلاغة مادَّة (شيخ) .

(فُعُولٍ)، نحو: شَيْخٌ وأَشْيَاخٌ وشُيُوخٌ، وَبَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ وبيوتق[١]، وَمَا وردَ لهذا الوَزْنِ سِوى هذينِ الجَمْعَينِ عَنِ العَرَبِ فَمَرَدُّهُ إلى السَّماعِ[٢].

وكلامُ أبي العلاءِ في لَفْظِ (مَشْيَخَةٍ) ذو فَرْعَينِ:

أحدهما: في ثُبُوتِهِ: فاللَّفْظُ – عِنْدَهُ– ثابِتٌ بروايةِ الثِّقاتِ عَنِ العَرَبِ، كالفرَّاءِ الذي يُعَدُّ قريبَ العَهْدِ مِنَ العَرَبِ الخُلَّصِ الأَقْحاحِ.

والآخر: في نَوْعِهِ: وذلكَ أنَّهُ يَرَاهُ مِنْ قَبِيلِ الجَمْعِ، وهُو في الأَصْلِ مِنَ المَصَادِرِ الدَّالَّةِ على الحَالِ أو مكانِها، وعلي ذلكَ فإنَّ لَفْظَ (شَيْخٍ) مُفْرَدٌ قد جُمِعَ على (مَشْيَخَةٍ) عندَ العَرَبِ، وأمَّا (مَشَايِخُ) فهُو جَمْعٌ لهذا الجَمْعِ.

ولعلَّ الأَقْرَبَ بناءً على مَا تقدَّمَ في تَوْجِيهِ لَفْظِ (مَشْيَخَةٍ) أنَّهُ مِنَ الجُمُوعِ التي سُمِعَتْ عَنِ العَرَبِ لـ (شَيْخٍ)[٣]، وأَمَّا (مَشَايِخُ) فهو –إنْ ثَبَتَ– جَمْعٌ لهذا الجَمْعِ، واللهُ أعلمُ.

وممَّا تَجدُرُ الإشَارَةُ إليهِ في هذا المَوْضِعِ أنَّ مَجْمَعَ اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ بالقاهرةِ أَجَازَ أَنْ تُصاغَ (مَفْعَلَةٌ) قياسًا مِنْ أسماءِ الأَعيانِ الثُّلاثيَّةِ الأُصُولِ للمكانِ الذي تَكْثُرُ فِيهِ هذِهِ الأَعيانُ سواءً أكانتْ مِنْ الحَيَوانِ أَمْ مِنَ النَّبَاتِ أَمْ مِنَ الجَمَادِ[٤]، كَمَا أَجَازَ – أيضًا– صِياغَةَ هذا الوَزْنِ ممَّا وَسَطُهُ حَرْفُ

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥٨٨-٥٨٩، والتَّكملة ص ٤١١، وشرح الشَّافية للرَّضيِّ ٢/٩٠-٩١، والتَّصريح ٢/٣٠١، وما بعدها.

(٢) تنظر: المصادر السَّابقة.

(٣) ينظر: المساعد ٣/٤٧٦.

(٤) تنظر: مجموعة القرارات العلميَّة (في خمسين عامًا) ص ٥٨، ٥٩.

عِلَّةٍ مِنْ أسماءِ الأَعْيَانِ بِإِجَازَةِ التَّصْحِيحِ، كَمَا في قَوْلِهِمْ للمَكَانِ الَّذِي يَكْثُرُ فِيهِ التُّوتُ والخُوخُ: مَتْوَتَةٌ، ومخوخة، قِيَاسًا على مَا وَرَدَ مِنْ قَوْلِهِمْ للمكَانِ الَّذِي يَكثُرُ فيه الصَّيْدُ: مَصْيَدَةٌ[1].

## المطلبُ الثَّاني: (الصَّفْع)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وَقَوْلُهُ[2]:

أَيْـدٍ مُـقَـطَّـعَـةٌ حَـوَالَي رَأْسِـهِ وَقَفًا يَصِيحُ بِها أَلا مَنْ يَصْفَعُ[3]؟!

بَعْضُ النَّـاسِ يَقُـولُ: إِنَّ الصَّـفْـعَ كَـلِمَـةٌ مُـوَلَّـدَةٌ، وَقَـدْ ذَكَـرَهُ الفـرَّاءُ ذِكْـرَ مَـنْ هُـوَ عِنْـدَهُ مِـنْ كَـلامِ العَرَبِ"[4].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

المُوَلَّدُ: هُو مَـا أَحْدَثَهُ المُوَلَّدُونَ الَّذِين لا يُحتَجُّ بِأَلفَاظِهِمْ[5]، أو هُـو مَـا استُعمِلَ في اللُّغةِ العربيَّةِ بعدَ عُصُـورِ الاحتجاجِ مِـنْ أَلْفَـاظٍ جَـارِيةٍ على

(١) تنظر: محاضر جلسات المجمع – الدَّورة الثَّانية ص ٢٢٢.

(٢) يعني المتنبِّيَّ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص ٤٩٣.

(٣) البيتُ مِنَ الكاملِ، وهُو مِنْ قصيدةٍ للمتنبِّيِّ يَرْثي بها أبا شُجَاعٍ فاتكًا الَّذي تُوُفِّيَ بمصرَ سنةَ ٣٥٠هـ، وقبلَهُ قوله:

أيموتُ مِثْلُ أبي شُجَاعٍ فَاتِكٍ وَيَعِيشُ حَاسِدُهُ الخَصِيُّ الأَوْكَعُ

وأراد بحاسدِهِ: كافورًا. الأَوْكَعُ: أراد اللَّئِيمَ. ينظر: السَّابق ص ٤٩٣، ولسان العرب مادَّة (وكع) .

(٤) اللَّامع العزيزيُّ ص ٧١١.

(٥) ينظر: المزهر ١/٣٠٤.

أَقْيَسِةِ العَرَبِ، أو مُخرَّجَةٍ عليها، وقدْ أُشْرِبَتْ دلالاتٍ خَاصَّةً بطريقِ المجازِ، أو الاشتقاقِ، أو التَّوسُّعِ، أو نحوِ ذلكَ[١].

وقدْ نقل أبو العلاءِ مِنْ ذلكَ عنْ بعضِ اللُّغويِّينَ –كما تقدَّمَ – كلمةَ (الصَّفْعِ).

أقولُ: وهذا ما نَصَّ عليه الجَوْهَرِيُّ حيثُ يقُولُ: "الصَّفْعُ: كلمةٌ مولَّدَةٌ، والرَّجُلُ: صَفْعَانُ"[٢].

وَهذه الكلمةُ وإنْ وردتْ في شِعْرِ الشُّعراءِ المُوَلَّدِينَ، كالمتنبِّيِّ إلا أنَّها مِنَ الألفاظِ اللُّغَوِيَّةِ الفصيحةِ الثَّابِتَةِ في العربيَّةِ عندَ أبي العلاءِ المعرِّيِّ، وذلكَ بِنَقْلِ الفرَّاءِ الذي ذكرَها عَنِ العَرَبِ الَّذينَ يحتجُّ بِلُغَتِهِمْ.

وهذا مُوافقٌ لما نقلَهُ غيرُ واحدٍ مِنَ اللُّغويينَ، فهَا هُو الخليلُ بنُ أحمدَ يقُولُ: "الصَّفْعُ: ضَرْبٌ بِجُمْعِ اليَدِ على القَفَا ليسَ بالشَّديدِ، والسِّينُ لغةٌ فيهِ، ويقالُ: الصَّفْعُ بالكَفِّ كُلِّها"[٣].

ويقولُ ابنُ سِيدهْ: "صَفَعَهُ، يَصْفَعُهُ، صَفْعًا: إذا ضَرَبَ بِجُمْعِ كَفِّهِ قَفَاهُ، وقِيلَ: هُو أنْ تَضْرِبَهُ بِكَفِّكَ مَبْسُوطَةً. وَرَجُلٌ مَصْفَعَانِيهِ: يُفْعَلُ بِهِ ذلكَ"[٤].

ولذلكَ قالَ الفَيُّومِيُّ رادًّا مَا ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ: "ولا عِبْرَةَ بِقَوْلِ مَنْ

(١) ينظر: مجموعة القرارات العلميَّة (في خمسين عامًا) ص١٣.

(٢) ينظر: تاج اللُّغة مادَّة (صفع) .

(٣) ينظر: العين مادَّة (صفع) .

(٤) ينظر: المحكم مادَّة (صفع) .

جَعَلَ هـذِهِ الكلمةَ مولَّدَةً مَعَ شُهْرَتِها في كُتُبِ الأَئِمَّةِ"[(١)]. والله أعلم.

**المطلبُ الثَّالثُ**: (**شَعْرٌ وشَعَرٌ**) **و** (**لَحْنٌ ولَحَنٌ**) :

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "الأَحْسَنُ في الشَّعْرِ فَتْحُ العَينِ[(٢)]، ولا اختلافَ أَنَّ تَسْكِينَها لُغَةٌ، والكُوفِيُّونَ إذا كانَ في وَسَطِ الثُّلاثيِّ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ أَجَازُوا فيها الوَجْهَينِ إِجَازَةً مُطَّرِدَةً[(٣)]، وَأَنشَدُوا قول الرَّاجِزِ:

أَتْبَعْتُهُ إِيَّاهُما في السَّهَلِ

حَتَّى إذا مَا زَنَآ في الجَبَلِ

أَزْنَأْتُهُ فِيهِ وَلَمَّا أُبَلِ[(٤)]"[(٥)].

ويقُولُ في مَوْطِنٍ آخَرَ: "واللَّحْنُ –الَّذِي هُو خَطَأٌ في الإِعْرابِ–

(١) المصباح المنير مادَّة (صفع) .

(٢) يشيرُ بذلكَ إلى قَوْلِ المتنبِّي: وجاريةٍ شَعْرُهَا شَطْرُهَا  مُحَكَّمَةٍ نافذٍ أَمْرُهَا

ينظر: اللَّامع العزيزيُّ ص ٥١٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء ٤٧/٢، والمنصف ٣٠٦/٢، وشرح الشَّافية للرَّضيِّ ٤٧/١.

(٤) الأبياتُ مِنَ الرَّجَزِ، ولم أعثرْ على قائِلِها. وقدْ أَوْرَدَ أبو العلاءِ المعرِّيُّ هذِهِ الأبياتَ في كتابِهِ: رِسالةِ الصَّاهِلِ والشَّاحِجِ بلا نِسْبَةٍ – أيضًا. ينظر: رسالة الصَّاهل والشَّاحج ص ٤٣٩. زَنآ: أي صَعَدَا. أَزْنَأْتُهُ: أرادَ أَلْجَأْتُهُمَا. وهـذِهِ الأبياتُ فيها شَاهِـدانِ: أحدهما: شاهِدُ المسألةِ، وذلكَ في قَوْلِـهِ: " السَّهَلِ ". والآخر: إِتْيانُهُ بضميرِ الوَاحِدِ للاثْنَينِ، وذلكَ في قَوْلِهِ: " أَزْنَأْتُهُ". ينظر: السَّابق، ولسان العرب مادَّة (زنأ) .

(٥) اللَّامع العزيزيُّ ص ٥١٤.

المعـرُوفُ فِيـهِ سُكُـونُ الحَـاءِ، واللَّحَـنُ – بِفَتْحِهَـا–: الفِطْنَةُ[١]. والكُوفِيُّونَ يَرَوْنَ أَنَّ الحَـرْفَ الثُّلاثيَّ إذا كَـانَ سَاكنَ الأَوْسَطِ، وهُو –مَعَ سُكُونِهِ– حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ: جازَ فِيهِ السُّكُونُ والفَتْحُ، وَيَجْعَلُونَ ذلكَ مُطَّرِدًا.

والبَصْرِيُّونَ يَرُدُّونَهُ إلى السَّمَاعِ[٢]"[٣].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

أوردَ أبـو العـلاءِ فِيمَـا كـانَ مِـنَ الأسمـاءِ الثُّلاثيَّـةِ على مِثـالِ: شَعْـرٍ، وَلَحْنٍ، وَنَحْـوِهِما ممَّـا كـانَ مفتُوحَ الفاءِ، وكانَتْ فِيهِ عَينُ الاسمِ حَرْفًا حَلْقِيًّا مَذْهَبَينِ لِلُّغَوِيِّينَ:

أحـدهما: مَـذْهَبَ الكُـوفِيِّينَ الَّـذِينَ يجيـزون قِياسًـا فـي عَـينِ الاسـمِ– هاهُنا–التَّحْرِيكَ والإِسْكانَ؛ وذلكَ لِمَكانِ حَرْفِ الحَلْقِ[٤].

وهذا مَا صرَّحَ به الفرَّاءُ حيثُ يقُولُ عندَ قَوْلِهِ –تعالى–: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾[٥]: "وَقَوْلُهُ: (دَأْبًا) : وقرأَ بعضُ قُرَّائِنا: ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾[٦]: فَعَلًا، وكذلكَ كُلُّ حَرْفٍ فُتِحَ أَوَّلُهُ، وَسُكِّنَ ثَانِيهِ، فَتَثْقِيلُهُ جائزٌ إذا كانَ ثَانِيهِ

(١) ينظر: لسان العرب مادَّة (لحن) .

(٢) ينظر: الكتاب ١١٣/٤ وما بعدها، والمقتضب ٢٠٠/١، والمنصف ٣٠٥/٢، وشرح الشَّافية للرَّضيِّ ٤٧/١.

(٣) ينظر: اللَّامع العزيزيُّ ص ١٤٠٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرَّضيِّ ٤٧/١.

(٥) سورة يوسُف من الآية (٤٧) .

(٦) وهي قِراءةُ حَفْصٍ، وقرأَ الجُمهُورُ بإسكانِ الهمزةِ. ينظر: البحر المحيط ٤٩١/١٢.

هَمْزَةً، أو عَيْنًا، أو غَيْنًا، أو حَاءً، أو خَاءً، أو هَاءً"[1].

الآخر: مَذْهَبَ البصريِّينَ الَّذِينَ يَعُدُّونَ مَا وردَ عَنِ العَرَبِ مِنْ ذلكَ مِنْ قَبِيلِ اختلافِ اللَّهَجَاتِ الَّذِي يجبُ أَنْ يُقْصَرَ على السَّماعِ، ولا فَرْقَ عندَهمْ في ذلكَ بينَ أَنْ تكُونَ العَينُ حَرْفًا حَلْقِيًّا أو لا.

يقُولُ ابنُ جِنِّيَّ: "وأمَّا: مَعْزٌ، وشَعْرٌ، ونحوُهُما ممَّا ثَانِيهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ فَفِيهِ اختلافٌ:

فَأَمَّا أصحابُنَا: فلا فَصْلَ عندَهم بَيْنَهُ وبينَ مَا ثَانِيهِ حَرْفٌ غَيرُ حَلْقِيٍّ في أَنَّهُ ينبغِي أَنْ يُؤَدَّى كُلُّ واحِدٍ على مَا يُسْمَعُ، ولا يُقاسُ شيءٌ منهُما، فلا فصلَ بينَ نَشْزٍ وَنَشَزٍ[2]، وَشَعْرٍ وَشَعَرٍ، فهذانِ لُغَتانِ، كما أَنَّ هذينِ لُغَتَانِ"[3].

وَحُجَّةُ البصريِّينَ فِيمَا ذَهَبُوا إِليهِ: أَنْ لا حَاجَةَ تَدْعُو إلى التَّخْفِيفِ – هاهُنا–؛ لخِفَّةِ الفتحةِ، وهذا مَا أَشَارَ إليهِ سِيبَويهِ بِقَوْلِهِ: "وَأَمَّا مَا تَوَالَتْ فِيهِ الفَتْحَتَانِ فإنَّهمْ لا يُسَكِّنُونَ مِنْهُ؛ لأَنَّ الفَتْحَ أَخَفُّ عليهِمْ مِنَ الضَّمِّ والكَسْرِ، كما أَنَّ الأَلِفَ أَخَفُّ مِنَ الواوِ والياءِ"[4].

وَقَوْلُ أبي العلاءِ فِيمَا تَقَدَّمَ: "الأَحْسَنُ في الشَّعْرِ فَتْحُ العَينِ، ولا اختلافَ أَنَّ تَسْكِينَهَا لُغَةٌ "مُشْعِرٌ بِسُلُوكِهِ مَذْهبَ البصريِّينَ في هذِهِ

(١) معاني القرآن ٢/٤٧.

(٢) النَّشْزُ والنَّشَزُ: ما ارتفع من الأرض. ينظر: لسان العرب مادَّة (نشز).

(٣) المنصف ٢/٣٠٥-٣٠٦.

(٤) الكتاب ٤/١١٥.

المسألةِ.

والغَرِيبُ في هذا المَوْضِعِ أَنَّ ابنَ جِنِّيَّ في المُنْصِفِ رَجَّحَ مَذْهَبَ البصريِّينَ، وفي المُحْتَسَبِ رَجَّحَ مَذْهَبَ الكُوفِيِّينَ.

يقُولُ ابنُ جِنِّيَّ في المُنْصِفِ: "وهذِهِ كلُّها لُغَاتٌ عَنْ أصحابِنا كذلكَ قَالَ أبو عُمَرَ[١]، والقياسُ يُوجِبُ مَا قالَ؛ لأَنَّها قدْ سُمِعَتْ سَاكنةً ومُتحرِّكةً، كَمَا سُمِعَ غيرُها ممَّا لا حَرْفَ حَلْقٍ فِيهِ ساكنًا ومُتحرِّكًا، ويحتاجُ مَنْ فَصَلَ بَيْنَهُما إلى دَلِيلٍ"[٢].

ويقُولُ – أيضًا–: " فَحُرُوفُ الحَلْقِ لا تُحرِّكُ سَاكِنًا، ولا تُسَكِّنُ متحركًا، بلْ لَعَمْرِي إِنَّهُ يُرادُ فِيهَا الإِتْبَاعُ وتجانسُ الصَّوْتِ، فأمَّا تَسْكِينُ مُتَحرِّكٍ، أو تَحْرِيكُ ساكنٍ فلا يَجِبُ لها؛ أَلا تَرَى أَنَّ مَنْ قالَ: شِعِيرٌ، وَبِعِيرٌ، وَرِغِيفٌ، فإِنَّما أَبْدَلَ فتحةَ فاءِ (فَعِيلٍ) كسرة؛ لكسرةِ حَرْفِ الحَلْقِ، ولمْ يُسَكِّنْ مُتَحَرِّكًا، ولا حَرَّكَ ساكنًا، وكذلكَ مَنْ قالَ: مِحِكٌ[٣]، ونِغِرٌ[٤]في: مَحِكٍ، وَنَغِرٍ؛ فلهذَا مَا كانَ قولَهمْ عَارِيًا مِنَ الدِّلالةِ عَلَيهِ"[٥].

وَيَقُولُ في المُحْتَسَبِ عندَ قولِهِ –تَعَالى–: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ

(١) يعني الجَرْمِيَّ

(٢) المنصف ٣٠٦/٢.

(٣) مِنَ المِحْكِ: وهُو المنازعةُ في الكلامِ، والتَّمَادِي في اللَّجَاجَةِ عندَ المساوَمَةِ والغَضَبِ، ونحوِهما. ينظر: لسان العرب مادَّة (محك) .

(٤) في لسان العرب مادَّة (نغر) : " وَرَجُلٌ نَغِرٌ، وامرأَةٌ نَغِرَةٌ: غَيْرَى".

(٥) المنصف ٣٠٧/٢.

جَهْرَةً﴾[1]: "وَمَذْهَبُ الكُوفيِّينَ فِيهِ – يعني في (جَهْرَةً) – أَنَّهُ يحرِّكُ الثَّاني؛ لِكَونِهِ حَرْفًا حَلْقِيًّا، فيُجِيزُونَ فِيهِ الفَتْحَ وإِنْ لَمْ يَسْمَعُوهُ، كالبَحْرِ والبَحَرِ، والصَّخْرِ والصَّخَرِ.

وَمَا أَرَى القَوْلَ مِنْ بَعْدُ إلا مَعَهُمْ، والحَقَّ فِيهِ إلا في أَيْدِيهِمْ؛ وذلكَ أَنَّنِي سَمِعْتُ عامَّةَ عُقَيلٍ تَقُولُ ذاكَ، ولا تَقِفُ فِيهِ سَائِغًا غيرَ مُسْتَكْرِهٍ حَتَّى لَسَمِعْتُ الشَّجْرِيَّ[2] يقُولُ: أَنَا مَحَمُومٌ – بِفَتْحِ الحاءِ – وليسَ أَحَدٌ يدَّعِي أَنَّ في الكلامِ (مَفَعُولٌ) – بِفَتْحِ الفاءِ..."[3].

ويقُولُ –أيضًا–: " وَأَنا أَرَى في هذا رَأْيَ البَغْداديِّينَ في أَنَّ حَرْفَ الحَلْقِ يُؤَثِّر –هنا– مِنَ الفَتْحِ أَثَرًا مُعْتَدًّا مُعْتَمَدًا؛ فلقدْ رأيتُ كثيرًا مِنْ عُقَيلٍ لا أُحْصِيهِمْ يحرِّكُ مِنْ ذلكَ مَا لا يَتَحَرَّكُ أَبَدًا لولا حَرْفُ الحَلْقِ، وَهُوَ قَوْلُ بعضِهِمْ: نَحَوَهُ. يُرِيدُ: نَحْوَهُ. وهذا مَا لا تَوَقُّفَ في أَنَّهُ أَمْرٌ راجعٌ إلى حَرْفِ الحَلْقِ؛ لأنَّ الكَلِمَةَ بُنِيَتْ عَلَيهِ... إلى أَنْ قَالَ: ولا قَرَابَةَ بَيْنِي وبينَ البَصْرِيِّينَ، لكنَّهَا بَيْنِي وَبَينَ الحَقِّ، والحمدُ للهِ"[4].

أَقُولُ: وَلَعَلَّ قَوْلَ الكُوفِيِّينَ هُوَ الأَقْوَى؛ لدلالةِ السَّمَاعِ؛ فقدْ قُرِئَتْ ألفاظٌ عَدِيدَةٌ في القُرْآنِ الكَرِيمِ بالتَّحْرِيك والتَّسْكِينِ والحالةُ هذِهِ، كما في

(١) سورة البقرة من الآية (٥٥) .

(٢) مِنَ الشَّجْرِ: وهُو ما بينَ اللِّحْيَيْنِ. ولعلَّهُ أرادَ: النَّاطِقَ مِنْهُم. ينظر: لسان العرب مادَّة (شجر).

(٣) المحتسب ١/١٦٧.

(٤) المحتسب ١/٢٦٤-٢٦٥.

(دَأْبًا)[١] مِنْ قَوْلِهِ –تَعَالى–: ﴿سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا﴾[٢]، وَ(جَهْرَةً)[٣] مِنْ قَوْلِهِ – تَعَالى–: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾[٤]، وَمِنْ ذلكَ –أيضًا– قَوْلُ أبي النَّجْمِ العِجْلِيِّ[٥]:

إِنَّ لِبَكْرٍ عَدَدًا لا يُحْتَقَرْ
وَجَبَلًا طَالَ مَعَدًّا فَاشْمَخَرْ
أَشَمَّ لا يَسْتَطِيعُهُ النَّاسُ الدَّهَرْ[٦]

(١) مضى توثيق القراءتين. ينظر: ص ٤٧ من هذا البحث.

(٢) سورة يوسُف من الآية (٤٧) .

(٣) قَرَأَ الجُمهُورُ بإسكانِ الهاءِ مِنْ (جَهْرَةً) ، وقرأَ ابن عباس –رضي الله عنهما– وسَهْلُ بنُ شُعيبٍ، وحميد بن قيس بتحريكِها مفتوحةً. ينظر: المحتسب ١٦٦/١، وإعراب القراءات الشَّواذِّ ١٦٠/١، والدُّرُّ المصون٣٦٨/١، والبحر المحيط ٦٨/٢.

(٤) سورة البقرة من الآية (٥٥) .

(٥) الفَضْلُ بنُ قُدامةَ بنِ عُبَيدِ اللهِ العِجْلِيُّ– نسبةً إلى قبيلةِ: عِجْل، وهيَ مِنْ أكبرِ قَبَائلِ بَكْرِ بنِ وائلٍ– وُلِدَ أبو النَّجْمِ في زَمَنِ خلافةِ مُعاويةَ بنِ أبي سُفْيانَ–رضيَ اللهُ عنهُ– وعاشَ في باديةِ قَومِهِ القريبةِ مِنَ البصرةِ والكُوفَةِ، وكانَ يتردَّدُ بينَ الحَوَاضِرِ، وهُو من شُعَراءِ الرَّجَزِ المشهُورِينَ، توفي سنةَ ١٣٠هـ على القَوْلِ الصَّحيحِ. تنظر ترجمتُه في: الشِّعر والشُّعراء ٦٠٣/٢، والأغاني ١٢٠/١٠.

(٦) الأبياتُ مِنَ الرَّجَزِ، وهي لأبي النَّجْمِ العِجْليِّ مِنْ قصيدةٍ يَفْخَرُ فيها بقومِهِ مِنْ بني بَكْرِ بنِ وائلٍ.
لِبَكْرٍ: أرادَ بكرَ بنَ وائلٍ. مَعَدًّا: هُو مَعَدُّ بنُ عدنانَ، وهو الجدُّ الأَعلى لمجموعةٍ كبيرةٍ مِنْ قبائلِ العَرَبِ. فاشْمَخَرّ: أراد: طَالَ وَكَبُرَ. أَشَمَّ: مِنَ الشَّمَمِ، وهُو بمعنى: العِزَّةِ والرِّفْعَةِ. ينظر: ديوان أبي النَّجْمِ العِجْليِّ ص ١٦٢–١٦٣، ولسان العرب مادَّة (شمم) =

فقالَ: الدَّهَـر – بِتَحْرِيكِ الهاءِ – ويُضافُ إلى ذلكَ مَا نَقَلَهُ ابنُ جِنِّيَّ عَنْ عُقَيلٍ، كما مرَّ؛ الأَمْرُ الَّذِي يجعلُ تحريكَ حَرْفِ الحَلْقِ وإِسْكانِهِ قِياسًا مُطَّرِدًا.

## المطلبُ الرَّابعُ: (أخٌ) و (أخْوٌ)

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "وَقَوْلُهُ[1]:

كُلُّ آخَائِهِ كِرَامُ بَنِي الدُّنْـ ـــيَا وَلَكِنَّهُ كَرِيمُ الكِرَامِ[2]

آخَاءٌ: جمعُ (أَخٍ)، كَمَا يُقَالُ: أَبٌ وَآبَاءٌ، وقلَّمَا يَجْمَعُونَهُ هذا الجَمْعَ؛ لأَنَّهمْ اسْتَغْنَوا بِقَولِهِمْ: إِخْوَةٌ، وَإِخْوانٌ. وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ في وَاحِدِ الآخَاءِ: أَخٌ، وَقَدْ حَكَوا: أَخًا في وَزْنِ (عَصًا)، وَيُنْشِدُونَ بَيْتًا قَدْ كَثُرَ على أَلْسُنِ النَّاسِ، وهُو:

إِنَّ أَخَاهَا وَأَخَا أَخَاهَا قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا[3]

---

= و (شمخر).

(١) يعني المتنبِّيَّ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ٣٤٩.

(٢) البيتُ مِنَ الخفيفِ، وهُو للمُتنبِّيِّ مِنْ قصيدةٍ قالَها بعدَ أنْ وجَّهَ أَحَدُهُم أبياتًا إلى سَيْفِ الدَّولةِ يذكُرُ فيها أنَّهُ رآه في المنام، وفيها شَكْوَاهُ مِنَ الفَقْرِ، ورواية الدِّيوان:

كُلُّ آبَائِهِ كِرَامُ بَنِي الدُّنْـ ـــيَا وَلَكِنَّهُ كَرِيمُ الكِرَامِ

ولا شاهدَ فيها للمسألةِ. ينظر: ديوان المتنبِّيِّ ص ٣٤٩.

(٣) البيتانِ مِنَ الرَّجَزِ، وهما لرؤبةَ بنِ العجَّاجِ، أو لأبي النَّجْمِ العِجْلِيِّ مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها قومَ محبُوبتِهِ بِرِوَايةِ: إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا في المِجْدِ غَايَتَاهَا =

**وَحَكَى الفرَّاءُ: أَخْوٌ في (أَخٍ) – بِسُكُونِ الخاءِ – وَأَنْشَدَ:**

**لأَخْوَينِ كَانَا خَيْرَ أَخْوَيْنِ شِيمَةً وَأَسْرَعَهُ في حَاجَةٍ لي أُرِيدُهَا[١]**

**وَذَكَرَ ابنُ دُرَيدٍ أَنَّ ابنَ الكَلْبِيِّ[٢] حَكَى: (أَخٌّ) بالتَّشْدِيدِ[٣] "[٤].**

**▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:**

**(أخٌ) أَصْلُهُ (أَخَوٌ) على وَزْنِ (فَعَلٍ) بدليلِ جَمْعِهِ على (آخَاءٍ)، كقولكَ: أبٌ وآباءٌ، وَتَثْنِيَتِهِ على (أَخَوَيْنِ)، فالجَمْعُ دَلَّ على وَزْنِ المُفرَدِ، والتَّثْنِيَةُ دلَّتْ على مَا حُذِفَ مِنْهُ[٥]، يقُولُ سِيبَوَيهِ في بابِ مَا كانَ على حَرْفَيْنِ، وليسَتْ فِيهِ علامةُ التَّأنيثِ[٦]: "وَإِنْ كانَ أصلُهُ (فَعَلًا) كُسِّرَ مِنْ أَدْنى العَدَدِ على (أَفْعَالٍ) كَمَا فُعِلَ ذلكَ بمَا لمْ يُحذَفْ مِنْهُ شيءٌ، وذلكَ:**

---

= ولا شاهدَ فيها للمسألةِ. ينظر: ملحق ديوان رؤبةَ بنِ العجَّاجِ ص ١٦٨، وديوان أبي النَّجْمِ العِجْليِّ ص ٤٥٠.

(١) البيتُ مِنَ الطَّويل، وهُو لخُلَيجٍ الأَعْيَوِيِّ. والضَّميرُ في قَوْلِهِ: "وَأَسْرَعَهُ" يعودُ على قَولِهِ: "خَيرَ أَخَوَيْنِ"، وهُو نادرٌ. ينظر: التَّنبيه والإيضاح مادَّة (أحو) ، والمحكم مادَّة (أحو) ، ولسان العرب مادَّة (أحو) .

(٢) هشامُ بنُ محمَّدِ بنِ السَّائِبِ الكلبيُّ الكوفيُّ، مؤرِّخٌ، وعالمٌ بأنسابِ العَرَبِ وأخبارِها وأيَّامِها، وقدْ صنَّفَ في ذلكَ أكثرَ مِنْ مائةٍ وخمسينَ كتابًا، وكان ثِقَةً فِيمَا يَرْوِيهِ، تُوُفِّي بالكوفةِ سنة ٢٠٤هـ. تنظر ترجمتُهُ في: نزهة الألبَّاء ص ٨٤، والأعلام ٨/٨٧-٨٨.

(٣) ينظر: الجَمْهَرَةُ مادَّة (أخخ) .

(٤) اللَّامع العزيزيُّ ص ١١٧٠.

(٥) ينظر: الصِّحاح مادَّة (أحو) .

(٦) ينظر: الكتاب ٣/٥٩٧.

أَبٌ وَآبَاءٌ. وَزَعَمَ يُونُسُ أَنَّهمْ يقُولُونَ: أَخٌ وَآخَاءٌ"[1].

وقدْ نَقَلَ أبو العلاءِ في نَصِّهِ المُتقدِّمِ عن الفرَّاءِ أَنَّهُ حَكَى عَنِ العَرَبِ إِسْكَانَ العَيْنِ مِنَ المُفرَدِ مُسْتَدِلًا لذلكَ بإِسْكانِهِمْ إِيَّاهَا في المُثنَّى في قَوْلِهِمْ: أَخْوَانِ، كمَا في الشَّاهِدِ المُتَقَدِّمِ.

أَقُولُ: وهذا الَّذِي حَكَاهُ الفرَّاءُ مُوافقٌ لمَا يَرَاهُ هُوَ والكُوفِيُّونَ عامَّةً مِنْ جَوَازِ التَّحريكِ والإِسْكَانِ لِعَيْنِ الاسمِ الثُّلاثيِّ إذا كانتْ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وَأَمَّا البَصْرِيُّونَ فإِنَّهمْ يَقْصُرُونَ التَّحْرِيكَ والإِسْكانَ في مِثْلِ هذا المَوْضِعِ على السَّمَاعِ، وَيَعُدُّونَ ذلكَ مِنْ قَبِيلِ اختلافِ لَهَجَاتِ العَرَبِ –كَمَا سَبَقَ أَنْ فَصَّلْتُهُ –ولذا قَالَ ابنُ سِيدَه مُوافِقًا مَذْهَبَ البَصْرِيِّينَ في هذِهِ المسألةِ: "والأَخَا مَقْصُورٌ، والأَخْوُ لُغَتَانِ فِيهِ حَكَاهُمَا ابنُ الأَعرَابيِّ"[2]. كَمَا وافقَ مَذْهَبَ البَصْرِيِّينَ في ذلكَ ابنُ بَرِّيٍّ الَّذِي خَصَّ إِسْكَانَ العَيْنِ –هاهُنا–بِضَرُورَةِ الشِّعْرِ حيثُ يقُولُ: "ويجيءُ في الشِّعْرِ: أَخْوَانٌ"[3].

وَأَمَّا كُرَاعُ النَّمْلِ فإِنَّهُ يَرَى أَنَّ المُفرَدَ سَاكنُ العَيْنِ ليسَ إلا، فيقالُ فِيهِ: (أَخْوٌ) بِسُكُونِ الخاءِ، أَمَّا تَثْنِيَتُهُ فتكُونُ بِفَتْحِها، فيقالُ: (أَخَوَانِ)[4]. وَلِغَرَابَةِ رَأْيِ كُرَاعٍ هذا؛ فقدْ تعجَّبَ مِنْهُ ابنُ سِيْدَه، فَقَالَ معلِّقًا عَلَيهِ: "ولا

(١) السَّابق.

(٢) المحكم مادَّة (أخو) .

(٣) التَّنبيه والإيضاح ٦/١١ (أخا) .

(٤) ينظر رأي كراع النَّمْل في: المحكم مادَّة (أخو) ، ولسان العرب مادَّة (أخو) .

أَدْرِي كيفَ هذا[1]؟!

وَقَدِ اكتَفَى أبو العلاءِ المعرِّيِّ بِسَوْقِ مَا نَقَلَهُ الفرَّاءُ في ذلكَ عَنِ العَرَبِ في هذا المَوْضِعِ مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ في غَيرِهِ مَا يُفِيدُ بِسُلُوكِهِ مَذْهَبَ البَصْرِيِّينَ في المسألةِ – كما مَرَّ.

أقولُ: وكلٌّ مِنَ السَّمَاعِ والقَيَاسِ يَعْضُدانِ مَا ذَكَرَهُ الفرَّاءُ والكُوفِيُّونَ:

– أمَّا السَّماعُ: فقدْ سَبَقَ إيرادُ شَواهِدِهِ في المسألةِ السَّابقةِ.

– وَأَمَّا القِياسُ: فإِنَّ الحَاجَةَ داعِيةٌ إلى تخفيفِ العَيْنِ – هاهُنا– للثِّقَلِ الحاصلِ مِنْ تحريكِ حَرْفِ الحَلْقِ وَإِنْ كانَ بالفَتْحِ، مَعَ مَا في إسْكانِ العَيْنِ مِنْ تَقْوِيَةٍ لحرْفِ العلَّةِ بِتَعاقُبِ الحَرَكاتِ الإعرابيَّةِ عَلَيهِ، وَجَرَيَانِهِ في ذلكَ مجرَى الحَرْفِ الصَّحيحِ، كما في قولهمْ: دَلْوٌ، وَظَبْيٌ، واللهُ أعلمُ.

## المطلبُ الخامس: كَسْرُ أَحْرُفِ المُضَارَعَةِ:

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: "و(قَيْسٌ) إذا كانَ الفِعْلُ الماضِي على (فَعِلْتُ) كَسَروا أَوَّلَ المُضَارِعِ مَعَ الهَمْزَةِ والنُّونِ والتَّاءِ، وَفَتَحُوهَا مَعَ اليَاءِ.

وَحَكَى الفرَّاءُ أَنَّ بَعْضَ كَلْبٍ تَكْسِرُ في الياءِ. فَقَيْسٌ تَقُولُ: إِخَافُ، وَنِخَافُ، وَتِخَافُ، وَيَفْتَحُونَ يَخَافُ. والكَلْبِيُّونَ يَكْسِرُونَ في الحُرُوفِ

(١) السَّابق.

الأَرْبَعَةِ، وَقَدْ قُرِئَ بهذِهِ اللُّغةِ في الكِتَابِ العَزِيزِ، قَرَأَ يَحْيَى بنُ وثَّابٍ[1]: ﴿إِن تَكُونُواْ تِيلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تِيلَمُونَ﴾[2]، وكذلكَ قَرَأَ[3]: ﴿فَتِمَسَّكُمُ النَّارُ﴾[4]، وإذا جَاوَزَ الفِعْلُ الأَرْبَعَةَ كَسَرُوا أَوَّلَ مُسْتَقْبَلٍ إلا في الياءِ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ[5]: ﴿ تِيَضُّ وُجُوهٌ وَتِسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[6] "[7].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

إذا كانَ الفِعْلُ الماضِي على وَزْنِ (فَعِلَ) بِكَسْرِ العَيْنِ مَبْنِيًّا للفاعِلِ فإِنَّ جُمْهُورَ العَرَبِ – ومنهُمْ قَيْسٌ، وَتميمٌ، وأَسَدٌ، وربيعةُ[8]– عَدَا الحجازِيِّينَ يُجَوِّزُونَ كَسْرَ حَرْفِ المُضارَعَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ مَا لَمْ يَكُنْ ياءً، فيقُولُونَ: أَنا إِعْلَمُ، وأَنْتَ تِعْلَمُ، ونحنُ نِعْلَمُ[9].

وَإِنَّما كُسِرَتْ حُرُوفُ المُضَارَعَةِ في ذلكَ تَنْبِيهًا على كَسْرِ عَيْنِ

(١) وهي قراءة منصور بن المعتمر–أيضًا– ينظر: المحتسب ٣٠٢/١، والبحر ٣٣٤/٧.

(٢) سورة النِّساء من الآية (١٠٤) .

(٣) وهي قراءة الأعمش، وعلقمة، وابن مصرِّف، وحمزة – فيما رواه عنه إسحاقُ الأزرقُ. ينظر: المحتسب ٤٥٢/١، والبحر ٣٨١/١٢.

(٤) سورة هود من الآية (١١٣) .

(٥) وهي قراءة أبي رَزِين العُقَيليِّ، وأبي نَهِيك. ينظر: إعراب القراءات الشّواذّ ٣٣٩/١، والبحر: ٦١/٦.

(٦) سورة آل عمران من الآية (١٠٦) .

(٧) اللَّامع العزيزيُّ ص ١٠٠٨–١٠٠٩.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٧٢/١، ٥١٧/٢.

(٩) ينظر: الكتاب ١١٠/٤، وشرح الشَّافية للرَّضيِّ ١٤١/١.

الماضِي[١]. ولمْ تُكْسَرِ الياءُ مِنْ تلكَ الأَحْرُفِ؛ استثقالًا للكَسْرَةِ عليها[٢].

هذا، وقدْ نقلَ أبو العلاءِ المعرِّيُّ عَنِ الفرَّاءِ –كَمَا تقدَّمَ– مَا حَكَاهُ عَنْ قبيلةِ كَلْبٍ مِنَ العَرَبِ مِنْ أَنَّهُم يَكْسِرُونَ أَحْرُفَ المُضارَعَةِ جميعًا بلا استثناءٍ، وهيَ لُغَةٌ فَصِيحةٌ – عندَ أبي العلاءِ – قَدْ وَرَدَتْ بها قِرَاءَاتٌ ثابتةٌ وإنْ كانتْ شاذَّةً –كَمَا مَرَّ–

كَمَا أَنَّ هذِهِ اللَّهْجَةَ الكَلْبِيَّةَ –وِفْقَ مَا ذَكَرَ أبو العلاءِ– موافقةٌ لِلُغَةِ العامَّةِ عَدَا الحِجازِيِّينَ فِيمَا زادَ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ حيثُ يَلْتَزِمُونَ فِيها بِفَتْحِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ حالةَ كَوْنِهِ ياءً.

وَقَوْلُ أبي العلاءِ: "والكَلْبِيُّونَ يَكْسِرُونَ في الحُرُوفِ الأَرْبَعَةِ " يخالفُ مَا نَقَلَهُ قبلَ ذلكَ عَنِ الفرَّاءِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ بَنِي كَلْبٍ يَفْعَلُ ذلكَ لا عامَّتُهُمْ، كما يُشْعِرُ لَفْظُهُ بذلكَ.

يقُولُ أبو حيَّانَ معلِّقًا على حَرَكَةِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ: "... فالحِجازُ تَفْتَحُ، نحو: تَعْلَمُ، وَتَنْشَأُ، وَيَتَغَافَلُ، وَتَنْقَادُ، وَتَسْتَخْرِجُ، وغيرُهمْ مِنَ العَرَبِ: قَيْسٌ، وتميمٌ، وربيعةُ، وَمَنْ جَاوَرَهُم يَكْسِرُ إِلّا في الياءِ، فيفتحُ إِلّا في بَعْضِ كَلْبٍ، فَيَكْسِرُ فِيها، وفي غيرِها مِنَ الثَّلاثَةِ"[٣].

أقُولُ: وَمَا استشهدَ بِهِ أبو العلاءِ مِنْ قِرَاءَةِ يحيى بنِ وَثَّابٍ: ﴿إِن تَكُونُواْ تِيلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تِيلَمُونَ﴾ ليَدُلُّ دلالةً واضِحَةً على اخْتِلافِ أَهْلِ الكَسْرِ

(١) ينظر: السَّابق.

(٢) ينظر: شرح الشَّافية للرَّضيِّ ١/١٤١.

(٣) ارتشاف الضَّرَب ١/١٨٢.

فِيما بينَهُمْ؛ وذلكَ أَنَّ منهُمْ مَنْ يَكْتَفِي بِكَسْرِ حَرْفِ المُضَارَعَةِ، وَمِنْهُ: قِرَاءةُ ابنِ السَّمَيْفَعِ[1]: ﴿ إِن تَكُونُواْ تَٔلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأۡلَمُونَ كَمَا تَٔلَمُونَ﴾، ومنهُمْ مَنْ يَزِيدُ على ذلكَ، فَيَقْلِبُ الهمزةَ ياءً، كَمَا في قِرَاءَةِ يحيى بنِ وثَّابٍ السَّابِقَةِ، وَنَظِيرُ ذلكَ اختِلافُهُمْ فِيما كانَ مَاضِيهِ على وَزْنِ (فَعِلَ) ممَّا فَاؤُهُ واوٌ، نحو: وَجِلَ[2]، وفي ذلكَ يَقُولُ أبو حيَّانَ: "فَإِنْ كانَ مِثْلَ (وَجِلَ) ممَّا هُوَ مَكْسُورُ العَيْنِ، وَفَاؤُهُ واوٌ، فمضارعُهُ على (يَفْعَلُ) – بِفَتْحِ العَيْنِ– وهيَ لُغَةُ قُرَيْشٍ وَكِنَانَةَ، فَأَهْلُ الكَسْرِ مُخْتَلِفُونَ: فمنهُمْ مَنْ يَكْسِرُ مُطْلَقًا، وهيَ لُغَةُ تميمٍ، فَتَنْقَلِبُ تلكَ الواوُ ياءً، ومنهُمْ مَنْ يَكْسِرُ إِلَّا في الياءِ فَيَفْتَحُ، وهيَ لُغَةُ بني عَامِرٍ، وَقَوْمٌ مِنْ هؤُلاءِ يَقْلِبُونَ الواوَ أَلِفًا، فَيَقُولُ: يَاجَلُ، وَتَاجَلُ، وَنَاجَلُ، وآجَلُ، ومنهُمْ مَنْ يَقْلِبُهَا ياءً، فَيَقُولُ: يَيْجَلُ، وَتَيْجَلُ، وَنَيْجَلُ، وَإِيْجَلُ"[3].

أَقُولُ: وَلَعَلَّ هذا الاختلافُ الَّذِي أَشَارَ إِليهِ أبو حيَّانَ مَرَدُّهُ إلى طَلَبِ الخِفَّةِ عندَ أولئكَ القَوْمِ؛ لاجتماعِ كَسْرِ اليَاءِ مَعَ ثِقَلِ الهَمْزَةِ، وهذِهِ العِلَّةُ نفسُها هيَ الَّتِي دَعَتْهُمْ إلى أَنْ يَرْتَكِبُوا الشُّذُوذَ فِيمَا لا يَسْتَحِقُّ كَسْرَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ مِنْهُ؛ لِفَتْحِ عَيْنِهِ في الماضِي، كالفِعْلِ (يَأْبَى) الَّذِي قَالُوا فِيهِ: يِيْبَى[4].

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٣٣٤/٧.

(٢) ينظر: الكتاب ١١١/٤-١١٢.

(٣) ارتشاف الضَّرَب ١٨٢/١-١٨٣.

(٤) ينظر: الكتاب ١١٠/٤-١١١، وشرح الشَّافية للرَّضيِّ ١٤١/١-١٤٢، والمساعد ٥٩٩/٢.

## المطلبُ السَّادس: حَرَكَةُ الميمِ فيما كَانَ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ في نَحْوِ: (مُصْبِح) بين الضَّمِّ والفَتْحِ

▪ رَأْيُ الفَرَّاءِ، وموقفُ أبي العَلاءِ مِنْهُ:

يَقُولُ أبُو العَلاءِ: " وهذا البَيْتُ يُنسَبُ إلى امرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ، وإلى امرِئِ القَيْسِ بنِ عَابِسٍ الكِنْدِيِّ[١]، وهُو:

وَأَعْدَدْتَ للحَرْبِ وَثَّابَةً جَوَادَ المَحَثَّةِ والمُرْوَدِ[٢]

أَنْشَدَهُ الفرَّاءُ بِضَمِّ المِيمِ مِنَ المُرْوَدِ، وَفَتْحِهَا، وكذلكَ مَذْهَبُهُ فِيمَا عَدَدُهُ أَرْبَعَةُ أَحْرُفٍ[٣]، فَيَقُولُ: المُمْسَى والمُصْبَحُ، والمَمْسَى والمَصْبَحُ"[٤].

▪ مُناقَشَةُ الرَّأْيِ والمَوْقِفِ:

إذا صِيغَ المَصْدَرُ المِيمِيُّ مُرادًا بِهِ الدّلالَةُ على الحَدَثِ، أو على

---

(١) شاعرٌ مُخضرمٌ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتَ، أدركَ الإسلامَ، فأسلمَ، وَوَفَدَ إلى النَّبِي – صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم – وكانَ ممَّنْ ثَبَتَ على إسْلامِهِ بعدَ أَنِ ارْتَدَّتْ حضرَموتَ، ثمَّ انتقلَ إلى الكوفةِ في أواخرِ عُمرِهِ، وتُوُفِّيَ بها سنة ٢٥هـ تقريبًا. تُنظَر ترجمتُهُ في: الإصابة في تمييز الصَّحابة ٢٦٢/١-٢٦٣، والأعلام ١٢/٢.

(٢) البيتُ مِنَ المتقاربِ، وهُو لامرئ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ الكِنْدي كما في ديوانِهِ ص ١٨٧، أو لامرئ القيسِ بنِ عَابِسٍ الصَّحابيِّ الجَلِيلِ – رضيَ اللهُ عنهُ – كما ذَكَرَ أبو العلاء المعرِّيُّ. وَثَّابةً: بمعنى سَرِيعة. المحثَّةِ: مِنَ الحَثِّ بمعنى السُّرعةِ. والمرْوَدِ: مِنَ الإرْوادِ في السَّيْرِ بمعنى التَّمَهُّلِ فِيهِ. يُرِيدُ: أَنَّ هذِهِ الفَرَسَ تُعْطِيكَ مَا عندَها إذا اسْتَحْثَثْتَهَا على السَّيْرِ، أو طَلَبْتَ مِنْها التَّمَهُّلَ فِيهِ. ينظر: لسان العرب مادَّة (وثب) ، و (حثث) ، و (رود) .

(٣) ينظر: معاني القرآن ١٥١/٢.

(٤) اللَّامع العزيزيُّ ص ٨٦٩.

**الزَّمـانِ، أو علـى المَكـانِ مِـنَ الفِعْـلِ الثُّلاثِـيِّ المُجَـرَّدِ[1] أُتِـيَ بِـهِ علـى وَزْنِ (مَفْعَلٍ)، كَمَقْعَدٍ، وَمَسْعَى، وَمَلْجَأٍ.**

**فإِنْ كـانَ هـذا الفعـلُ غيرَ ثُلاثيٍّ أُتِيَ بمَصْـدَرِهِ المِيمِـيِّ على وَزْنِ اسمِ المَفْعُـولِ مِـنْ غَـيرِ الثُّـلاثِيِّ[2]، كَمُدْخَلٍ، وَمُخْـرَجٍ، وَمُنْطَلَقٍ. وهـذا مَـا عليـهِ عامَّةُ الصَّرفِيِّينَ[3].**

**وَقَدْ نَقَلَ أبـو العلاءِ فيما سبقَ رَأْيًا عَـنِ الفرَّاءِ مَفَـادُهُ: أَنَّهُ يجُوزُ فـي الميمِ مِنَ المَصْدَرِ المِيمِيِّ ممَّا كانَ الفعلُ فِيهِ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ[4]، كَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ: الضَّمُّ، والفَتْحُ، فتَسْتَوِي صِياغةُ المَصْـدَرِ المِيمِيِّ مِنْ غَيرِ الثُّلاثيِّ عندَ الفرَّاءِ مَعَ مَا كانَ الفِعْلُ فِيـهِ ثُلاثيًّا؛ بِجَعْلِ الزِّيادَةِ فِيهِ على نِيَّةِ الاطِّرَاحِ، وهذا مَـا صَرَّحَ بِـهِ الفرَّاءُ في قَوْلِهِ: " وَمَا كـانَ (مُفْعَل) مُشْتَقًّا مِنْ (أَفْعَلْتَ): فلكَ فِيهِ ضَمُّ المِيمِ مِنِ اسْمِهِ وَمَصْدَرِهِ، وَلكَ أَنْ تُخْرِجَهُ على أَوَّلِيَّتِهِ قبـلَ أنْ تُزادَ عليـهِ الأَلِفُ، فتقولُ: أَخْرَجْتُهُ مُخرَجًا، وَمَخرَجًا، وَأَنْزَلْتُهُ مُنْـزَلًا، وَمَنْـزَلًا،**

---

(١) يُسْتثنَى مِنْ ذلكَ مَا كانَ مِثالًا وَاوِيًّا صحيحَ اللَّامِ محذُوفَ الفاءِ في المضارِعِ، كَيَعِدُ، وَيضَعُ، فيُصاغُ المصدرُ الميمِيُّ مِنْهُ على وَزْنِ (مَفْعِل) ، فيقالُ: مَوْعِد، وَمَوْضِع. ينظر: همع الهوامع ٥٤/٦.

(٢) أي يُؤْتَى بمُضَارِعِهِ، وَيُبدَلُ مِنْ حَرْف المضَارَعَةِ مِيمًا مضمُومةً، وَيُفتَحُ مَا قبلَ آخِرِهِ. ينظر: السّابق.

(٣) ينظر: شرح المفصَّل لابن يعيش ١٠٧/٦ وما بعدها، وشرح الشَّافية للرَّضيِّ ١٦٨/١، والمساعد ٦٣٧/٢، وهمع الهوامع ٥٤/٦.

(٤) وهو – هاهنا– الثُّلاثيُّ المزيدُ بِحَرْفٍ، كما أَفَادَ به تمثيلُ أبي العلاءِ المعرِّيُّ السَّابِقِ، وكما سَيُفِيدُهُ تمثيل الفرَّاءِ الآتي

وَقُرِئَ: ﴿أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكًا وَأَنتَ خَيْرُ الْمُنزِلِينَ﴾[١] وَ﴿مَنْزِلاً﴾[٢] "[٣].

أَقُولُ: وَمَعَ ثُبُوتِ مَا أَنْشَدَهُ الفرَّاءُ في البَيْتِ المُتَقدِّمِ مِنْ ضَمِّ المِيمِ وَفَتْحِهَا مِنَ قَوْلِهِ: والمُرْوَدِ، كَمَا نَصَّ عليهِ ابنُ مَنْظُورٍ[٤] إلا أَنَّ مَرَدَّ ذلكَ إلى اختلافِ صِيغَةِ الماضي في كُلٍّ مِنَ الضَّمِّ والفَتْحِ، فالوَزْنُ بِضَمِّ المِيمِ نَظَرًا إلى الفِعْلِ حالَ الزِّيادَةِ، والوَزْنُ بِفَتْحِ المِيمِ نَظَرًا إليهِ حالَ تجرُّدِهِ مِنْها؛ وَلِذَا شَبَّهَ ابنُ مَنْظُورٍ ضَمَّ المِيمِ وَفَتْحِهَا مِنَ المُرْوَدِ في البَيْتِ بالمُخْرَجِ والمَخْرَجِ، فالمُخْرَجُ نَظَرًا إلى الفِعْلِ (أَخْرَجَ)، والمَخْرَجُ نَظَرًا إلى الفِعْلِ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ (خَرَجَ)، وبهذا يَسْتَقِيمُ صَوْغُ المصدرِ المِيمِيِّ مِنَ الثُّلاثيِّ وَغَيرِهِ وِفْقَ ذلكَ النِّظَامِ الَّذِي قرَّرَهُ جُمهُورُ الصَّرْفِيِّينَ –كَمَا مَرَّ–

أَمَّا المَوْرَدُ – بفَتْحِ الميم – فَقَدْ ثَبَتَ عَنِ العَرَبِ أَنَّهمْ يقُولُونَ: رَادَ فُلانٌ الكَلأَ، يَرُودُهُ، رَوْدًا، بمعنى: طَلَبَهُ[٥]. كَمَا ثَبَتَ عنهُم أَنَّهمْ يقُولُونَ: رَادَ فُلانٌ أَهْلَهُ يَرُودُهُمْ مَرْعًى أو مَنْزِلًا، بمعنى: طَلَبَ لهم ذلكَ[٦]، وَلَو عُدِمَ هذا الاشتقاقُ في مادَّةِ الكَلَمَةِ لَعُدَّ فَتْحُ المِيمِ مِنَ المَرْوَدِ مِنَ المسمُوعِ

(١) سورة المؤمنون من الآية (٢٩) .

(٢) قرأَ الجُمهُورُ بِضَمِّ الميمِ، وَفَتْحِ الزَّاي، وقرأَ أبو بكر، والمفضَّل، وأبو حَيْوَةَ، وابن أبي عَبْلَةَ، وأبّانُ: بفَتْحِ الميم، وكسر الزَّاي. ينظر: البحر المحيط ١٥/٤٤٠.

(٣) معاني القرآن ٢/١٥١.

(٤) ينظر: لسان العرب مادَّة (رود) .

(٥) ينظر: السَّابق.

(٦) ينظر: السَّابق.

**الَّذِي يُحفَظُ عَنِ العَرَبِ ولا يُقَاسُ عَلَيهِ.**

**وأمَّا مَا استشهدَ بِهِ الفرَّاءُ مِنَ القِراءَتينِ السَّابِقَتينِ: فلا دليلَ فيهِما على مَا ذهبَ إليهِ؛ لأَنَّ القراءةَ بِفَتْحِ المِيمِ مَعَ كَسْرِ الزَّايِ متعلِّقَةٌ بالفِعْلِ الثُّلاثيِّ (نَزَلَ)؛ إِذِ المُرادُ بهَا مَكَانُ النُّزُولِ[1]، وَقَدْ ذَكَرَ الصَّرفِيُّونَ[2] أَنَّ عَيْنَ الفِعْلِ الثُّلاثيِّ إِنْ كانتْ مكسُورةً في المُضَارِعِ، كَيَنْزِلُ، وَيَضْرِبُ: فَإِنْ أَرَدْتَ المَصْدَرَ فَتَحْتَ العَيْنَ فِيهِ، فتقولُ: مَنْزَلٌ، وَمَضْرَبٌ. وإِنْ أَرَدْتَ الزَّمَانَ أوِ المَكَانَ كَسَرْتَ، فتقُولُ: مَنْزِلٌ، وَمَضْرِبٌ؛ ولهذا فَسَّرَ أبو حيَّانَ قِراءةَ الجُمهُورِ بإِرادةِ المَصْدَرِ: إِنْزَالٍ، أو المَكَانِ، وهُو: مَوْضِعُ النُّزُولِ، وَفَسَّرَ القِرَاءةَ الأُخْرَى بِإِرَادَةِ المَكَانِ فَقَطْ[3]، وهذا هُو الأَقْرَبُ والأَدَقُّ في تَوْجِيهِ هاتَيْنِ القراءَتَيْنِ. واللهُ أعلمُ.**

**هذا، وقدْ تَوَقَّفَ أبو العلاءِ في هذِهِ المسألةِ، فأوردَ مَذْهَبَ الفرَّاءِ فِيها مُكْتَفِيًا في ذلكَ بِبَيَانِهِ دُونَ تَأْيِيدٍ أو رَدٍّ. والله أعلم.**

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١٥/٤٤٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٩٢، والمساعد ٢/٦٣٢-٦٣٣، وشرح الأشمونيّ ٢/٣١١، وهمع الهوامع ٦/٥٤.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٥/٤٤٠.

## الخاتمةُ

الحَمْدُ للهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تتمُّ الصَّالحاتُ، وَبَعْدُ:

فَأَحْمَدُ اللهَ – تَعَالى– أَنْ وَفَّقَنِي لإِتمَامِ هذا العَمَلِ، وهُو جُهْدُ المُقِلِّ الَّذِي لا أَدَّعِي فيهِ الكَمَالَ، فالكمالُ لِوَجْهِهِ –سبحانَه– وَقَدْ توصَّلْتُ في هذا البَحْثِ لنتائجَ مُهِمَّةٍ تَتَعَلَّقُ بشخصيَّةِ أبي العلاءِ المعرّيِّ وَفِكْرِهِ اللُّغَويِّ تِجاهَ أبي زكريَّا الفرَّاءِ الكُوفيِّ في كِتَابِهِ: اللَّامِعِ العَزِيزيِّ في شَرْحِ دِيوانِ المُتنبِّيِّ، وَقَدْ تمثَّلَتْ في الآتي:

١–تَعَدَّدَتْ المَصَادِرُ اللُّغَوِيَّةُ الَّتي اعتمدَ عَلَيْهَا أبو العلاءِ في اللَّامِعِ ابتداءً مِنْ المعاجِمِ اللُّغَوِيَّةِ لمَنْ تَقَدَّمَهُ مِنَ اللُّغويِّينَ وانتهاءً بمُؤَلَّفاتِ مَنْ عَاصَرَهُ مِنْهُم. كَمَا أضَافَ إلى ذلكَ كُلِّهِ مَا استقاهُ مِنْ آراءِ المُحْدَثِينَ، وَمَا وَصَلَ إليهِ عِلْمُهُ مِنْ أَقْوَالِ الفَلاسِفَةِ والحُكَماءِ مِنَ العَرَبِ وَغَيرِهِمْ إلى جَانِبِ ذلكَ الكَمِّ الكَبِيرِ مِنْ أَمْثَالِ العَرَبِ وَأَقْوالِهِمْ مِمَّا زَخَرَ بِهِ هذا الكِتابُ.

٢– سلكَ أبو العلاءِ في عَرْضِهِ للآراءِ اللُّغويَّةِ التي نَقَلَها عن الفرَّاءِ مَنْهَجًا عِلْمِيًّا واضحًا ارتضاهُ لنفسِهِ. هذا المنهجُ يكشِفُ في مُجْمَلِهِ للقارئِ في كتابِ اللَّامعِ عَنْ فِكْرٍ يحملُهُ هذا اللُّغويُّ الجِهْبَذُ تِجاهَ عَلَمٍ مِنْ أعلامِ الكُوفَةِ المُبرَّزِينَ.

٣– حَظِيَ الكُوفِيُّونَ بِنَصِيبِهِمْ المَوْفُورِ في اللَّامِعِ العزيزيِّ، وَهُمْ في ذلكَ سَوَاءٌ أكانوا مِنَ العُلَماءِ أمْ مِنَ الرُّوَاةِ؛ الأَمْرُ الَّذِي يَدُلُّ على مَا وَصَلَ إليهِ الفِكْرُ الكُوفيُّ مِنْ نُضْجٍ في عَصْرِ مُؤَلِّفِ الكِتابِ،

فوجدته تبعًا لذلك مُهْتَمًّا بآراءِ الفرَّاءِ الكوفي مُحْتَفِيًا بها في غير ما موضعٍ من الكتاب: مُوَجِّهًا لها تارة، ومُجِيزًا لها تارة، ومُرَجِّحًا، أو رادًّا عليها تارة أخرى. وقد أحصت هذه الدّراسة اثنينِ وعشرينَ رأيًا للفرّاء في ذلك قد أوردها أبو العلاء في اللّامع:

– فمن صور اكتفائه بتوجيه ما ذكره الفرّاء: قَولُهُ في مسألةِ وَزْنِ (عَابَ) : "وَحُكِيَ أَنَّ الفرَّاءَ يجعَلُ عَابًا: فَعْلًا –بِسُكُونِ العَينِ– كأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الياءَ قُلِبَتْ مِنْ غَيرِ أَنْ تكونَ مفتُوحةً".

– ومن صور الموافقة للفرّاء: قَولُهُ رَادًّا على مَنْ أَنْكَرَ فَصَاحَةَ كلمةِ (الصَّفْع) : " بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ الصَّفْعَ كَلِمَةٌ مُوَلَّدَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ الفرَّاءُ ذِكْرَ مَنْ هُوَ عِنْدَهُ مِنْ كَلامِ العَرَبِ".

– ومن صور المخالفة للفرّاء: قَولُهُ في مسألةِ أَصْلِ (ويكأن) : "وَيُحكَى عن الفرَّاءِ أَنَّهُ يَذْهَبُ إلى أَنَّ المرادَ بها: وَيْلَكَ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ. وهذا قَوْلٌ يَبْعُدُ، وَيَلْزَمُهُ فِيهِ أَنْ تكُونَ (أَنَّ) بعدَها مكسُورةً. . .".

– ومن صور التوقف في ذلك: قَولُهُ في وَزْنِ (تُكَفْكِفُ) : "تُكَفْكِفُ: في معنى: تَكُفُّ، وَتَصْرِفُ، وهُو مأخُوذٌ مِنَ الكَفِّ. ووزنُ (تُكَفْكِفَ) على مَذْهَبِ سِيبَويهِ: تُفَعْلِلُ، وعلى مَا وُضِعَ في كتابِ العَينِ: تُفَعْفِعُ، وعلى مَذْهَبِ الفرَّاءِ: تُفَعْفِلُ، وإليه ذَهَبَ الزَّجَّاجُ".

٤– كانَ أبو العلاءِ يَثِقُ ثِقَةً راسِخَةً بمَرْوِيَّاتِ الفرَّاءِ عَنِ العَرَبِ مِنَ الشِّعْرِ أو النَّثْرِ على حدٍّ سواءٍ، وكانَ يعتمدُ على هذِهِ الثِّقة–غالِبًا– في ردِّ رَأْيِ المُخَالِفِ، أو في تَرْجِيحِ رَأْيِ الفرَّاءِ.

٥– أمعنَ أبو العلاءِ النَّظَرَ في القياسِ عندَ تَعَذُّرِ السَّماعِ، فكانَ يحتَكِمُ إليهِ في القَوْلِ بِتَقْوِيَةِ رَأْيٍ مَا في المسألةِ، وذلكَ في حُدُودِ مَا يراهُ أقربُ إلى وُجُودِ العِلَّةِ اللُّغويَّةِ الَّتي تُخَوِّلُ لَهُ القَوْلَ بِهِ بِغَضِّ النَّظرِ عَنْ قائِلِهِ أكانَ بَصْرِيًّا، أمْ كُوفِيًّا؛ الأمرُ الذي يُسْتَنْتَجُ مِنهُ اعتمادُ أبي العلاءِ على ذَائِقَتِهِ اللُّغويَّةِ وَمَا يَقْبَلُهُ سَمْعُهُ في كثيرٍ مِنْ قَضَايَا العربيَّةِ الواردةِ في الشِّعرِ أو النَّثْرِ.

٦–اعْتَنَى أبو العلاءِ المعرِّيُّ بقضيَّةِ الاستشهادِ، وَقَدِ اعتمدَ في ذلكَ على مَصَادِرَ مُتَنَوِّعَةٍ مِنَ الآياتِ القرآنيَّةِ وَقِراءَاتِها: المُتَوَاتِرَةِ، والشَّاذَّةِ إلى جانبِ اعتمادِهِ كَذلِكَ على مَا أُثِرَ عَنِ العَرَبِ مِنْ شِعْرٍ أو نَثْرٍ.

٧–لمْ يُغْفِلْ أبو العلاءِ المعرِّيُّ قضيةَ الاستشهادِ بالحَدِيثِ النَّبَوِيِّ، بلْ كانَ استشهادُهُ بِهِ حَاضِرًا في غيرِ مَا مَوْضِعٍ مِنَ الكِتَابِ.

٨–حَشَدَ أبو العلاءِ المعرِّيُّ في اللَّامِعِ كثيرًا مِنَ القَضَايَا والآراءِ اللُّغويَّةِ، وكانَ يُنَاقِشُها مُنَاقَشَةً علميَّةً بَعِيدةً عَنِ التَّعَصُّبِ مُعتَمِدًا في ذلكَ على ضَخَامَةِ مَخْزُونِهِ مِنَ الرِّوَايَةِ.

٩–أولى أبو العلاءِ في اللَّامِعِ ظَاهِرَةَ الإعرابِ أهميَّةً خاصَّةً، فكانَ يَذْكُرُ مَا تَحْتَمِلُهُ اللَّفْظَةُ اللُّغويَّةُ مِنْ أَوْجُهٍ في ذلكَ، وكانَ غالبًا مَا يُدْلي بِدَلْوِهِ فِيها تَوْجِيهًا أوْ تَرْجِيحًا بناءً على مَا يَرَاهُ.

١٠–غَلَبَ الاسْتِقْلالُ العِلْمِيُّ في اللَّامِعِ على شخصيَّةِ أبي العلاءِ المعرِّيِّ وعلى فِكْرِهِ في أَثْناءِ مُنَاقَشَةِ المَسَائِلِ والقَضَايَا اللُّغَوِيَّةِ التي احْتَوَاها الكِتابُ، فكانَ يَقِفُ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ جميعًا مَوْقِفَ النَّاقِدِ الَّذِي لا

يَخْضَعُ لمَنْهَجِ مَدْرَسَةٍ مَا، أوْ يَتْبَعُ أَحَدًا بِعَيْنِهِ مِنَ اللُّغَوِيِّينَ بلْ كانَ يُحَكِّمُ مَا حَازَهُ مَنْقُولُهُ وَوَصَلَ إليهِ عِلْمُهُ إلى فِكْرِهِ وَذَوْقِهِ؛ وَلِذَا كانَ يُؤْثِرُ مَذْهَبَ التَّوَقُّفِ إِذَا لمْ يَتَبَيَّنْ لَهُ قَوْلٌ في المسألةِ؛ لِيَتْرُكَ للقَارئِ حُرِّيَّةَ الاختيارِ، وهُو مذهبٌ أقربُ شَبَهًا في سِمَاتِهِ العَامَّةِ بمذهَبِ اللُّغَوِيِّينَ البَغْدَادِيِّينَ. واللهُ أعلمُ.

## فهرس المصادر والمراجع

١) القرآن الكريم.
٢) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع الصّقليّ، بتحقيق: أ. د. أحمد محمّد عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية، ط. سنة ١٩٩٩، القاهرة.
٣) أساس البلاغة، لأبي قاسم الزّمخشريّ، بتحقيق: محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلميّة، ط. ١ سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، بيروت.
٤) أُسْد الغابة في معرفة الصّحابة، لابن الأثير، دار ابن حزم، ط. ١سنة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، بيروت.
٥) الإصابة في تمييز الصَّحابة، لابن حجر العسقلانيّ، بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، ط. ١ سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، بيروت.
٦) الأصول في النَّحو، لابن السّرّاج، بتحقيق: الدّكتور: عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، ط. ٣ سنة ١٤٠٨هـ، بيروت.
٧) إعراب القراءات الشّواذّ، لأبي البقاء العكبريّ، بتحقيق: محمّد السّيد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط. ١ سنة ١٤١٧هـ.
٨) إعراب القرآن، لأبي جعفر النّحّاس، بتحقيق الدّكتور: زهير غازي زاهد، ط. ٣ سنة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، عالم الكتب، بيروت.
٩) الأعلام، للزّركلي، دار العلم للملايين، ط. ١١سنة ١٩٩٥م، بيروت.
١٠) الأغاني، لأبي الفرج الأصفهانيّ، بتحقيق الدّكتور: إحسان عباس،

والدّكتور: إبراهيم السّعافين، والأستاذ: بكر عباس، دار صادر، ط. ٢ سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، بيروت.

١١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريّين، والكوفيّين، لأبي البركات الأنباريّ، بتحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، ط. سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، بيروت.

١٢) البحر المحيط، لأبي حيّان النّحويّ، دار الرّسالة العلميّة، ط١ سنة ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.

١٣) تاج العروس من جواهر القاموس، للمرتضى الزَّبِيديّ، ط. سنة ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، الكويت.

١٤) تاج اللّغة وصحاح العربيّة، للجوهريّ، بتحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط. سنة ١٩٩٠م، بيروت.

١٥) تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشّنتمريّ، بتحقيق الدّكتور: زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسّسة الرّسالة، ط. ٢ سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، بيروت.

١٦) تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام، بتحقيق: عبّاس مصطفى الصّالحي، المكتبة العربيّة، ط. ١ سنة ١٩٨٦م، بيروت.

١٧) التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، لأبي حيّان الأندلسيّ، بتحقيق الأستاذ الدّكتور: حسن هنداويّ، ط. ١ سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، دار القلم، دمشق.

١٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، بتحقيق: محمّد كامل

بركات، دار الكاتب العربي، ط. سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، القاهرة.
١٩) تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه، بتحقيق الدّكتور: محمّد بدوي المختُون، ومراجعة الدّكتور: رمضان عبد التّواب، منشورات المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، القاهرة.
٢٠) التّصريح بمضمون التّوضيح، للشّيخ: خالد الأزهريّ، دار الفكر.
٢١) التّكملة، لأبي عليّ الفارسيّ، بتحقيق الدّكتور: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، ط. ٢ سنة ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، بيروت.
٢٢) التّلويح في شرح الفصيح، للهرويّ، نشر وتعليق: محمّد عبد المنعم خفاجي.
٢٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، بتحقيق: مجموعة من الأساتذة، دار السّلام، ط. ١ سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، مصر.
٢٤) التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّحاح، لابن برّيّ المصريّ، بتحقيق الأستاذ: عبد الوهّاب عوض الله، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، ط. ١ سنة ١٤٣١هـ-٢٠١٠م، مصر.
٢٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، بتحقيق الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط. ١ سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، القاهرة.
٢٦) صحيح الجامع الصّغير وزيادته، للألبانيّ، المكتب الإسلاميّ، ط. ٣ سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، بيروت.

٢٧) جمهرة الأمثال، لأبي هلال العسكريّ، بتحقيق الدّكتور: أحمد عبد السّلام، ومحمّد سعيد زغلول، دار الكتب العلميّة، ط١ سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، بيروت.

٢٨) جمهرة اللّغة، لأبي بكر محمّد بن الحسن بن دريد، بتحقيق الدّكتور: رمزي منير بعلبكيّ، دار العلم للملايين، ط. ١ سنة ١٩٨٧م، بيروت.

٢٩) حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعينيّ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٣٠) الحجّة للقرّاء السّبعة، لأبي عليّ الفارسيّ، بتحقيق: بدر الدّين قهوجيّ، وبشير جويجاتيّ، دار المأمون، دمشق، ط. ١ سنة ١٤١٤هـ.

٣١) خزانة الأدب، للبغداديّ، بتحقيق: عبد السّلام هارون، مطبعة الخانجيّ بمصر ١٤٠٩هـ.

٣٢) الخصائص، لابن جني، بتحقيق الأستاذ: محمّد علي النّجار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصرية.

٣٣) دقائق التّصريف، لابن المؤدِّب، بتحقيق: أ. د. حاتم صالح الضّامن، دار البشائر، ط. ١ سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، دمشق.

٣٤) الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبيّ، بتحقيق الدّكتور: أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط. ١ سنة ١٤٠٦هـ.

٣٥) ديوان أبي النّجم العجليّ، بتحقيق الدّكتور: محمّد أديب، مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة، دمشق.

٣٦) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) ، بشرح وتعليق: محمّد محمّد حسين، مؤسّسة الرّسالة، ط٧ سنة ١٩٨٣م، بيروت.

٣٧) ديوان بشر بن أبي خازم الأسديّ، بتحقيق: مجيد طرّاد، دار الكتاب العربيّ، ط. ١ سنة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، بيروت.

٣٨) ديوان حاتم الطّائيّ، بتحقيق الدّكتور: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجيّ، ط. ٢ سنة ١٩٩٠م، القاهرة.

٣٩) ديوان حسّان بن ثابت، بتحقيق الأستاذ: عبدأ. مهنّا، دار الكتب العلميّة، ط٢ سنة ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، بيروت.

٤٠) ديوان رؤبة بن العجّاج، بتحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، ط. ٢ سنة ١٩٨٠م، بيروت.

٤١) ديوان زهير بن أبي سلمى، بتحقيق: الأستاذ: علي حسن فاعور، دار الكتب العلميّة، ط١ سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، بيروت.

٤٢) ديوان الشَّمَّاخ بن ضِرار الذُّبياني، بتحقيق: صلاح الدِّين الهادي، دار المعارف، ط. سنة ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م، مصر.

٤٣) ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.

٤٤) ديوان العبّاس بن مرداس، بتحقيق: يحيى الجبّوري، منشورات مديريّة الثّقافة العامّة في وزارة الثّقافة والإعلام العراقيّة، ط. سنة ١٩٦٨م، بغداد.

٤٥) ديوان عديّ بن زيد العباديّ، بتحقيق: محمّد جبّار المعيبد، بغداد ١٣٨٥هـ.

٤٦) ديوان عنترة بن شدّاد، بتحقيق: محمّد سعيد مولوي، المكتب الإسلاميّ، ط. ٢ سنة ١٩٨٣م، بيروت

٤٧) ديوان القطاميّ، بتحقيق الدّكتور: إبراهيم السّامرائي وأحمد مطلوب، دار الثّقافة، ط. ١ سنة ١٩٦٠، بيروت.

٤٨) ديوان قيس بن الملّوح، بتحقيق: حسين نصّار، مكتبة مصر، القاهرة.

٤٩) ديوان المتنبّيّ، دار بيروت، بيروت.

٥٠) ديوان المرّار الأسَديّ = شعراء أمويُّون.

٥١) ديوان المُرَقَّشَيْنِ، بتحقيق: كارين صادر، دار صادر، ط١ سنة ١٩٩٨م، بيروت.

٥٢) ديوان امرئ القيس، بتحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط. ٤ سنة ١٩٨٤م، مصر.

٥٣) ديوان النّابغة الجَعْدِيّ، بتحقيق الدّكتور: واضح الصّمد، دار صادر، ط. ١سنة ١٩٩٨م، بيروت.

٥٤) ديوان النّابغة الذّبياني، بتحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط. سنة ١٩٧٧م، مصر.

٥٥) ديوان النّجاشيّ الحارثيّ = شعر النّجاشي الحارثيّ.

٥٦) ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسيّ، بتحقيق الدّكتور: رجب عثمان محمّد، مكتبة الخانجيّ، ط. ١ سنة ١٤١٨هـ–١٩٩٨م، القاهرة.

٥٧) رسالة الصّاهل والشّاحج، لأبي العلاء المعرّيّ، بتحقيق الدكتورة:

عائشة عبد الرّحمن (بنت الشاطئ) ، دار المعارف، ط. ٢ سنة ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مصر.

٥٨) زبدة الحلب من تاريخ حلب، لابن العديم الحلبي، بتحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، ط. ١ سنة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، بيروت.

٥٩) السَّبعة في القراءات، لابن مجاهد، بتحقيق الدّكتور: شوقي ضيف، ط. ٢، دار المعارف بمصر.

٦٠) سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّيّ، بتحقيق الدّكتور: حسن هنداويّ، دار القلم، ط. ١ سنة ١٩٨٥م، دمشق.

٦١) سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، لأبي عبيد البكريّ، بتحقيق: عبد العزيز الميمني، مصورة عن دار الكتب العلمية سنة ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م.

٦٢) شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، مكتبة القدس، القاهرة ١٣٥١هـ.

٦٣) شرح أبيات إصلاح المنطق، لأبي محمّد يوسف بن الحسن السّيرافيّ، بتحقيق: ياسين محمّد السَّواس، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثّقافة والتّراث، ط١ سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، دبيّ.

٦٤) شرح أبيات سيبويه، لابن السّيرافيّ، دار المأمون للتراث، ط. سنة ١٩٧٩م، دمشق، وبيروت.

٦٥) شرح الأبيات المشكلة الإعراب (المسمى إيضاح الشّعر) ، لأبي

عليّ الفارسيّ، بتحقيق الدّكتور: حسن هنداويّ، دار القلم بدمشق، ودارة العلوم والثّقافة ببيروت، ط. ١ سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦٦) شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك = حاشية الصّبّان.

٦٧) شرح التّسهيل، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور: عبد الرّحمن السّيّد، والدّكتور: محمّد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنّشر، ط. ١ سنة ١٤١٠هـ، القاهرة.

٦٨) شرح ديوان الحماسة، للمرزوقيّ، بتحقيق: أحمد أمين وعبد السّلام هارون، دار الجيل، ط. ١ سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، بيروت.

٦٩) شرح شافية ابن الحاجب، للرّضيّ (مع شرح شواهده للبغداديّ) بتحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت.

٧٠) شرح الشّواهد، للعينيّ = حاشية الصّبّان.

٧١) شرح شواهد المغني، للسّيوطيّ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.

٧٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك، بتحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيديّ، لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف العراقية، ط. ١ سنة ١٩٧٧م.

٧٣) شرح الفصيح، لأبي علي المرزوقيّ، بتحقيق: أ. د. سليمان إبراهيم العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة.

٧٤) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر محمد بن القاسم

الأنباري، بتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط. ٥، مصر.

٧٥) شرح الكافية، للرّضيّ، بتصحيح وتعليق الدّكتور: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ط. ٢ سنة ١٩٩٦م، بنغازي.

٧٦) شرح الكافية الشّافية، لابن مالك، بتحقيق الدّكتور: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتّراث، ط. ١ سنة ١٤٠٢هـ، دمشق (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى) .

٧٧) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافيّ، بتحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، ط. ١ سنة ١٤٢٩هـ– ٢٠٠٨م، بيروت.

٧٨) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافيّ، رسالة دكتوراه بتحقيق: سيّد جلال حسنين، جامعة الأزهر.

٧٩) شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السّيرافيّ، رسالة دكتوراه بتحقيق: محمّد حسن محمّد يوسف، جامعة الأزهر.

٨٠) شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

٨١) شعراء أمويُّون، بتحقيق: نوري حمُّودي القيسيّ، عالم الكتب ببيروت، ومكتبة النّهضة العربيّة ببغداد، ط. ١ سنة ١٩٨٥م.

٨٢) شعر النّجاشيّ الحارثيّ، جمعه: سليم النّعيميّ، مجلّة المجمع العلمي العراقيّ، المجلّد الثّالث عشر، بغداد.

٨٣) الشّعر والشّعراء، لابن قتيبة، بتحقيق الدّكتور: مفيد قميحة، دار الكتب العلميّة، ط. ٢ سنة ١٤٠٥هـ، بيروت.

٨٤) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدّخيل، لشهاب الدّين أحمد الخفاجيّ، بتحقيق: نصر الهوريني ومصطفى وهبي، المطبعة الوهبيّة، ط. سنة ١٢٨٢هـ.

٨٥) ضرائر الشّعر، لابن عصفور الإشبيليّ، بتحقيق: السّيّد إبراهيم محمّد، دار الأندلس، ط. ١ سنة ١٩٨٠م، بيروت.

٨٦) الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر، لمحمود شكري الآلوسيّ، بتحقيق: محمّد بهجة الأثريّ، المكتبة العربيّة ببغداد، والمطبعة السّلفيّة بمصر، ط. ١٠ سنة ١٣٤١هـ.

٨٧) العباب الزّاخر واللّباب الفاخر، للصّغاني (نسخة الكترونيّة) .

٨٨) العبر في أخبار من غبر، للذّهبي، بتحقيق: صلاح الدّين المنجّد، وفؤاد سيّد، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت ١٩٦٠م.

٨٩) العين، للخليل بن أحمد الفراهيديّ، بتحقيق الدّكتور: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، ط١ سنة ٢٠٠٣م–١٤٢٤هـ، بيروت.

٩٠) غاية النّهاية في طبقات القرّاء، لابن الجزريّ، بتحقيق ج. برجستراسر، مكتبة الخانجيّ بمصر، ط. ١ سنة ١٣٥٢هـ.

٩١) فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاريّ، لابن حجر العسقلانيّ، بتحقيق: محبّ الدّين الخطيب، مطبوعات المكتبة السّلفيّة.

٩٢) الفَسْر، لابن جنّيّ، بتحقيق الدّكتور: رضا رجب، دار الينابيع، ط. ١

سنة ٢٠٠٤م، دمشق.

٩٣) الفصيح، لأبي العبّاس ثعلب، بتحقيق الدّكتور: عاطف مدكور، دار المعارف بمصر.

٩٤) الفهرست، لابن النّديم، دار المعرفة، بيروت.

٩٥) فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبيّ، مطبعة بولاق، ط. سنة ١٩١٦م، مصر.

٩٦) الكامل، للمبِّرد، بتحقيق الدّكتور: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، الفجالة.

٩٧) الكتاب لسيبويه، بتحقيق: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجيّ، ط. ٣ سنة ١٤٠٨هـ، القاهرة.

٩٨) كشّاف مصادر دراسة أبي العلاء مع تسلسلها الزّمني، للأستاذ: مصطفى صالح، مطبعة العلم، ط. سنة ١٩٧٨م، دمشق.

٩٩) اللّامع العزيزيّ في شرح ديوان المتنبّيّ، لأبي العلاء المعرّيّ، بتحقيق: محمّد سعيد المولوي، منشورات مركز الملك فيصل للبحوث والدّراسات الإسلاميّة، الرياض.

١٠٠) لسان العرب، لابن منظور، مطبعة بولاق بمصر ١٣٠٠.

١٠١) مجاز القرآن، لأبي عبيدة مَعْمَر بن المثنّى، بتحقيق الدّكتور: محمّد فؤاد سزكين، مطبعة الخانجيّ، القاهرة.

١٠٢) مجالس ثعلب، بتحقيق عبد السّلام هارون، ط٢. سنة ١٣٧٥هـ، دار المعارف بمصر.

١٠٣) مجالس العلماء، للزّجّاجيّ، بتحقيق: عبد السّلام هارون، مطبعة الخانجيّ بالقاهرة ١٤٠٥هـ.

١٠٤) مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عامًا ١٩٣٤م–١٩٨٤م، بإخراج ومراجعة: محمّد شوقي أمين، وإبراهيم التّرزيّ، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ط. سنة ١٤٠٤هـ–١٩٨٤م، القاهرة.

١٠٥) محاضر جلسات المجمع – الدّورة الثّانية، المطبعة الأميريّة ببولاق، ط. سنة ١٩٣٧م.

١٠٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، لابن جنّي، بتحقيق الدّكتور: عبد الحليم النّجار ورفاقه، المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة، القاهرة.

١٠٧) المحرّر الوجيز، لابن عطية، بتحقيق: عبد السّلام عبد الشافي محمّد، ط. سنة ١٩٩٣م، دار الكتب العلمية.

١٠٨) المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، بتحقيق الدّكتور: عبد الحميد هنداويّ، دار الكتب العلميّة، ط. ١ سنة ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م، بيروت.

١٠٩) المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء، المطبعة الحسينيّة المصريّة.

١١٠) مختصر في شواذّ القراءات، لابن خالويه، نشره: براجستراسر، المطبعة الرحمانيّة بمصر ١٩٣٤م.

١١١) المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، للسّيوطيّ، بتحقيق: محمّد جاد المولى، ومحمّد أبي الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاويّ، المكتبة

العصريّة، صيدا –بيروت.
١١٢) المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، بتحقيق الدّكتور: محمّد كامل بركات، دار الفكر، دمشق سنة ١٤٠٠هـ (من مطبوعات مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى) .
١١٣) المستقصى في أمثال العرب، للزّمخشريّ، مطبوعات دائرة المعارف العثمانيّة، ط. ١ سنة ١٣٨١هـ-١٩٦٢م، حيدر آباد الدكن، الهند.
١١٤) المصباح المنير، للفيّوميّ، مكتبة لبنان، ط. سنة ١٩٨٧م.
١١٥) معاني القرآن، للأخفش الأوسط، بتحقيق الدّكتور: عبد الأمير محمّد أمين الورد، عالم الكتب، ط. ١ سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، بيروت.
١١٦) معاني القرآن، للفرّاء، بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمّد علي النّجار، دار السّرور ببيروت سنة ١٩٥٥م.
١١٧) معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، بتحقيق الدّكتور: عبدالجليل عبده شلبيّ، دار الحديث ط. سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م، القاهرة.
١١٨) معجم الأدباء، للحَمَويّ، دار الغرب الإسلامي، ط. ١ سنة ١٩٩٣م، بيروت.
١١٩) معجم البلدان، للحَمَويّ، دار صادر، ط. سنة ١٣٩٧م-١٩٧٧م، بيروت.
١٢٠) معرفة القرّاء الكبار على الطّبقات والأعصار، للذّهبي، بتحقيق:

محمّد الشّافعي، دار الكتب العلميّة ببيروت، ط. ١ سنة ١٤١٧هـ.

١٢١) مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، بتحقيق الدّكتور: مازن المبارك، ومحمّد علي، دار الفكر، ط. ٥ سنة ١٩٧٩م، بيروت.

١٢٢) المقتضب، للمبرّد، بتحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

١٢٣) الممتع في التّصريف، لابن عصفور، بتحقيق: فخر الدّين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط. ٤ سنة ١٩٧٩م، بيروت.

١٢٤) المنصف، لابن جنّيّ، بتحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبوعات وزارة المعارف العموميّة، ط. ١ سنة ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م، مصر.

١٢٥) موقف ابن الشّجريّ من توجيه القراءات في أماليه – دراسة نحويّة، للدّكتور: سامي بن عمير الصّاعديّ، بحث منشور بمجلة كليّة الآداب بجامعة بني سويف، العدد ٤٠.

١٢٦) النّشر في القراءات العشر، لابن الجزري، بتصحيح: محمّد الضّبّاع، المكتبة التّجارية بمصر.

١٢٧) نفح الطّيب من غصن الأندلس الرّطيب، للمقّريّ، بتحقيق الدّكتور: إحسان عباس، دار صادر ببيروت ١٣٨٨هـ.

١٢٨) النّكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشّنتمريّ، بتحقيق الدّكتور: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، ط. ١ سنة ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م، الكويت.

١٢٩) النّهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، بتحقيق الأستاذين: محمود محمّد الطّناحيّ وطاهر أحمد الزّاوي، المكتبة الإسلاميّة، ط. ١ سنة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

١٣٠) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسّيوطيّ، بتحقيق أ. د: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ط. سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، القاهرة.

١٣١) الوافي بالوفيات، للصّفديّ، بعناية س. ديدرينغ ١٣٨٩هـ.

١٣٢) وفيات الأعيان، لابن خلّكان، بتحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة بمصر ١٣٧٥هـ.

▪ مواقع على شبكة الاتّصال العالميّة:

١٣٣) شبكة الألوكة.

١٣٤) شبكة الفصيح لعلوم اللّغة العربيّة.

١٣٥) الموسوعة الحرّة (ويكيبيديا) .

* * *

# فهرس الموضوعات

((المقدمة)) ..... – ٣٥٥ –

– المبحثُ الأوَّلُ: آراءُ الفرَّاءِ الصَّرفيَّةُ، ومَوْقِفُ أبي العلاءِ المعرّيِّ مِنها، وفيه ستَّةُ مطالبَ: .. – ٣٦١ –

المطلبُ الأوَّلُ: وزنُ (تُكَفْكِفُ) ، و (تَرَقْرَقُ) :..... – ٣٦١ –

المطلبُ الثَّاني: وزنُ (عَابٌ):..... – ٣٦٥ –

المطلبُ الثَّالثُ: مُكَبَّرُ (أُصَيْلال):..... – ٣٦٧ –

المطلبُ الرَّابعُ: تصغيرُ (كَيْكَة) : ..... – ٣٧١ –

المطبُ الخامسُ: الفعل الثُّلاثيُّ المُضَعَّفُ (ظَلِلْتُ) المسندُ لضميرِ الرَّفْعِ المتحرِّكِ:..... – ٣٧٣ –

المطلبُ السَّادسُ: منشأ الإمالة بينَ الأَلِفِ ومَا قبلَها: ..... – ٣٧٨ –

– المبحثُ الثَّاني: آراء الفرَّاءِ النَّحويَّةِ، وَمَوْقِفُ أبي العَلاء المعرِّيِّ مِنْها، وفيهِ عشرةُ مطالبَ: . – ٣٨٢ –

المطلبُ الأوَّلُ: إضافةُ اسم الفاعل المفرد المقترنِ بأَلْ إلى المعرفة المجرَّدةِ منها في نحو: هذا الضَّاربُ زَيْدٍ. ..... – ٣٨٢ –

المطلبُ الثَّاني: (لولايَ) و (ولولاكَ) : ..... – ٣٨٥ –

المطلبُ الثَّالثُ: تقديرُ (ما) الموصُولةِ قبلَ الظَّرْفِ (بينَ)..... – ٣٨٨ –

المطلبُ الرَّابعُ: اسمُ الفِعْلِ (شَتَّانِ) بكسْرِ النُّونِ: ..... – ٣٩٢ –

المطلبُ الخامسُ: أصلُ (وَيْكَأَنَّ) : ..... – ٣٩٦ –

المطلبُ السَّادسُ: تقديرُ (كانَ) بعدَ (لَدنْ) :..... – ٤٠١ –

المطلب السَّابعُ: اقترانُ (أَنْ) المَصْدَرِيَّةِ بِخَبَرِ (كَادَ) : ..... – ٤٠٦ –

المطلـبُ الثَّامنُ: أَصْلُ (لاكِ) . ..... – ٤١٠ –

المطلبُ التَّاسعُ: إسْكَانُ الياءِ مِنَ الاسم المنقُوصِ المُنوَّنِ المنصُوبِ:..... – ٤١٣ –

– المبحثُ الثَّالثُ: آراءُ الفرَّاءِ اللُّغويَّةُ، ومَوْقِفُ أبي العلاءِ المعرِّيِّ منها، وفيه ستة مطالبَ: ... – ٤٢٣ –

المطلبُ الأوّلُ: (المَشْيَخَة) : ..... – ٤٢٣ –

المطلبُ الثَّاني: (الصَّفْع) :..... – ٤٢٦ –

المطلبُ الثَّالثُ: (شَعْرٌ وشَعَرٌ) و (لَحْنٌ وَلَحَنٌ) : ..... – ٤٢٨ –

المطلبُ الرَّابعُ: (أخٌ) و (أخْوٌ) : ..... – ٤٣٤ –

المطلبُ الخامسُ: كَسْرُ أَحْرُفِ المُضَارَعَةِ: ..... – ٤٣٧ –

المطلبُ السَّادسُ: حَرَكَةُ المِيمِ فِيمَا كَانَ على أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ في نَحْوِ: (مُصْبِح) بينَ الضَّمِّ والفَتْحِ:– ٤٤١ –

((الخاتمةُ)) ..... – ٤٤٥ –

((فهرس المصادر والمراجع)) ..... – ٤٤٩ –

فهرس الموضوعات ..... – ٤٦٤ –